المدة النيابية الأولى 2023 . 2027

الدورة العادية 2023

الجلسة الثانية عشرة	12	الخميس 1 جوان 2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 346

2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 346

3- الإعلان عن تركيبة اللجان ومكاتبها..... 346

4- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتاريخ 04 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة..... 349

5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 368

6- استئناف الجلسة وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي..... 380

7- رفع الجلسة..... 386

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس 1 جوان 2023 برئاسة السيد ابراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للإعلان عن تركيبة اللجان ومكاتبها وعرض ومناقشة مشروع القانون آنف الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السلام عليكم وإن شاء الله بداية عمل فعلي وجاد لوطننا وشعبنا.

قبل الانطلاق في الأشغال يجب التأكد من توفر النصاب ولذلك فإن السادة النواب مدعوّون إلى تسجيل الحضور.

تسجيل الحضور: 95 نائب، إذن توفر النصاب.

ننطلق في أشغالنا بما أنه يجب ألاّ يقل عدد الحاضرين عن 54 عضوا وذلك عملا بمقتضى الفصل 97 من النظام الداخلي، وبما أن عدد الحاضرين 95 نمر إلى الإعلان عن جدول الأعمال.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

نجدد لكم التحية،

في مستهل هاته الجلسة العامة وعملا بالفقرة الأولى من الفصل 98 من النظام الداخلي أتلو على مسامعكم جدول أعمال هذه الجلسة العامة والذي يتضمن نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى تم إقرارها في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 29 مارس 2023 وتتعلق بالإعلان في أول جلسة عامة للمجلس تعقد بعد انتخاب مكاتب اللجان عن تركيبة اللجان ومكاتبها وذلك عملا بأحكام الفصل 57 من النظام الداخلي.

وتتعلق النقطة الثانية والرئيسية بالنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتاريخ 04 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة عدد 2023/4 بعد أن تمت إحالة التقرير على لجنة المالية والميزانية حول مشروع هذا القانون والذي طُلِبَ فيه استعجال النظر إلى الجلسة العامة بموجب قرار مكتب المجلس بتاريخ 30 ماي 2023 وذلك عملا بأحكام الفصول 67 و75 و89 و116 و126 و127 من النظام الداخلي على وجه الخصوص. وبالمناسبة باسمكم جميعا أرحب بالسيدة وزيرة المالية وبالسادة أعضاء الوفد المرافق لها لحضور جلستنا هذه.

ودائما حسب القانون الداخلي وأحكام الفصل 95 من النظام الداخلي سيكون التوقيت المحدد للنقاش العام على النحو التالي:

لكل كتلة حيّز زمني للتدخل بحساب 90 ثانية لكل نائب بالكتلة ويُترك للكتلة حرية تقسيم حصصها بين أعضائها ولكل نائب من غير المنتمين الحق في ثلاث دقائق، ويمكن لنائب غير مُنْتَمٍ التخلي عن كلمته لفائدة نائب آخر غير منتمي بإضافة دقيقة فقط للتدخل وعليه توزع حصص التدخل المخولة للكتل على النحو التالي:

-كتلة صوت الجمهورية وعدد الأعضاء 25 تخصص لها 38 دقيقة،

-الكتلة الوطنية المستقلة: عدد الأعضاء 21 لديها 32 دقيقة،

-كتلة الأمانة والعمل: عدد الأعضاء 20 تخصص لها 30 دقيقة،

-كتلة الأحرار: عدد الأعضاء 19 تخصص لها 29 دقيقة،

-كتلة لينتصر الشعب: عدد الأعضاء 15 تخصص لها 23 دقيقة،

-كتلة الخط الوطني السيادي: عدد الأعضاء 15 تخصص لها 23 دقيقة.

المجموع: ساعتان وخمس وخمسون دقيقة.

وقبل أن نشرع في أعمالنا وعملا بأحكام الفصل 102 من النظام الداخلي فإن الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام يسجلون أسماءهم في مفتتح الجلسة بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئيس الجلسة مباشرة بالنسبة إلى الأعضاء غير المنتمين، وعن طريق رئيس كل كتلة بالنسبة إلى الأعضاء المنتمين إلى كتل حتى يتسنى إعداد قائمة المتدخلين بصفة مسبقة، وتتم قبل بداية النقاش وأثنائه وعلى دفوعات تلاوة أسماء المتدخلين وترتيبهم في النقاش حيث يراعى في ذلك التداخل بين الكتل.

النقطة الثالثة الإعلان عن تركيبة اللجان ومكاتبها: تبعا لاستكمال تركيز جميع هياكل المجلس وعلى إثر انتخاب مكاتب كل اللجان القارة، وبمناسبة شروع عدد من اللجان في مباشرة العمل بناء على إحالة مشاريع قوانين على أنظارها، أتوجه إليكم بهذه المناسبة مجددا بخالص عبارات الشكر والتقدير على إنجاح هذه المرحلة المفصلية والدقيقة من أجل انطلاقة جيدة وثابتة للمؤسسة التشريعية في ضوء ما يحدونا من عزم مشترك على الإنجاز والمضيّ قُدُمًا في مسار البناء.

وأغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية أن تكون لمختلف هياكل المجلس خلال الفترة القادمة وخاصة اللجان القارة برمجة واضحة وفق رؤية ومنهجية مدروسة، وندعوها في هذا الإطار إلى وضع برامج عمل على المدى القصير والتخطيط لأنشطتها حتى تُسْهِمَ في إعداد تصورات لحلحلة بعض الإشكاليات في القطاعات الداخلة في اختصاصاتها، ولكي تقوم بدورها في المتابعة للسياسات العمومية في المجالات الراجعة بالنظر إلى كل لجنة، وهو ما من شأنه أن يساعد على إعطاء أشغالنا وأنشطتنا الجدوى المطلوبة خدمة للصالح العام.

الإعلان عن تركيبة اللجان ومكاتبها

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

عملا بأحكام الفصل 57 من النظام الداخلي نعلن عن تركيبة اللجان الثلاث عشر ومكاتبها:

لجنة التشريع العام:

مكتب اللجنة: السادة النواب المحترمون:

رئيس اللجنة: ياسر قراري،

نائب الرئيس: صالح مباركي،

المقرر: ظافر صغيري.

الأعضاء: السادة النواب المحترمون:

حسن بن علي،

مليك كمون،

معز الرياحي،

لطفي الهمامي،

يوسف التومي،

وليد حاجي،

عبد السلام الدحماني،

المختار عبد المولى،

بسمة الهمامي،

فتحي المشرقي،

فوزي دعاس،

مختار عيفاوي.

لجنة الحقوق والحريات:

مكتب اللجنة: السادة النواب المحترمون:

رئيس اللجنة: هالة جاب الله،

نائبة الرئيس: فاتن النصيبي،

المقرر: محمد علي.

الأعضاء: السادة النواب المحترمون:

عماد أولاد جبريل،

فخري عبد الخالق،

النوري جريدي،

الطيب الطالبي،

حمدي بن صالح،

سامي الحاج عمر،

فاطمة المسدي.

لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة:

مكتب اللجنة: السادة النواب المحترمون:

رئيس اللجنة: عزيز بن الأخضر،

نائب الرئيس: عمار عيدودي،

المقرر: طارق الربعي.

الأعضاء: السادة النواب المحترمون:

عبد الحافظ الوحيشي،

أيمن نقرة،

المعز بنيوسف،

كمال كرعاني،

بوبكر بن يحي،

عمر برهومي،

أسمة الدرويش.

لجنة المالية والميزانية:

مكتب اللجنة: السادة النواب المحترمون:

رئيس اللجنة: عصام شوشان،

نائب الرئيس: عبد الجليل الهاني،

المقرر: عصام البحري جابري.

الأعضاء: السادة النواب المحترمون:

نبيل حامدي،

الناصر الشنوفي،

مصطفى البوبكري،

ماهر الكتاري،

على زغدود،

عادل البوسالمي،

مسعود قريرة،

عبد السلام الحمروني،

محمد زياد الماهر،

إبراهيم حسين،

محمد بن حسين،

ريم الصغير.

لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحية والتهيئة العمرانية:

مكتب اللجنة: السادة النواب المحترمون:

رئيس اللجنة: شفيق زعفوري،

نائب الرئيس: معز برك الله،

المقرر: صالح سالمي.

الأعضاء: السادة النواب المحترمون:

آمال المؤدب،

حمدي بن عبد العالي،

نورة الشبراك،

سفيان بن حليمة،

صابر الجلاصي،

طارق مهدي،

ثامر المزهود.

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري:

مكتب اللجنة: السادة النواب المحترمون:

رئيس اللجنة: صلاح الفرشيشي،

نائب الرئيس: محمد شعباني،

المقرر: محمد أمين مباركي.

الأعضاء: السادة النواب المحترمون:

عماد الدين سديري،

فيصل الصغير،

محمد بنسعيد،

عبد الستار زارعي،

حسن جربوعي،

الطاهر بن منصور،

بلال ابن المشري.

لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة:

مكتب اللجنة: السادة النواب المحترمون:

رئيس اللجنة: محمد ماجدي،

نائب الرئيس: بثينة الغانمي،

المقرر: ريم المعشاوي.

الأعضاء: السادة النواب المحترمون:

جلال خدمي،

محمد علي فنيرة،

نور الهدى سبائطي،

سامي طوجاني،

عمر بن عمر،

سامي السيد،

شكري بن البحري.

لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية:

مكتب اللجنة: السادة النواب المحترمون:

رئيس اللجنة: ياسين مامي،

نائب الرئيس: مريم الشريف،

المقرر: أحمد بنور.

الأعضاء: السادة النواب المحترمون:

حمادي غيلاني،

رمزي الشتوي،

محمد الهادي العلاني،

ضحى سالمي،

بديس بالحاج علي،

ماجدة الورغي،

سيرين بوصندل.

لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة:

مكتب اللجنة: السادة النواب المحترمون:

رئيس اللجنة: نبيه ثابت،

نائب الرئيس: على بوزوزيه،

المقرر: رؤوف الفقيري.

الأعضاء: السادة النواب المحترمون:

محسن هرمي،

فتحي رجب،

المنصف المعلول،

عبد القادر عمار،

رياض بلال،

منال بديدة،

أيمن المرعوي.

لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة:

مكتب اللجنة: السادة النواب المحترمون:

رئيس اللجنة: فخر الدين فضلون،

نائب الرئيس: نجلاء اللحياني،

المقرر: نجيب عكرمي.

الأعضاء: السادة النواب المحترمون:

نزار الصديق،

حاتم لباوي،

ألفة المرواني،

كمال فراح،

مهى عامر،

عبد الرزاق عويدات،

محمد اليحياوي.

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد:

مكتب اللجنة: السادة النواب المحترمون:

رئيس اللجنة: رضا دلاعي،

نائب الرئيس: سامي رايس،

المقرر: مراد الخزامي.

الأعضاء: السادة النواب المحترمون:

عبد العزيز شعباني،

صابر المصمودي،

لطفي سعداوي،

ماهر بوبكر الحضري،

رشدي الرويسي،

منير الكموني،

محمود شلغاف.

لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح:

مكتب اللجنة: السادة النواب المحترمون:

رئيس اللجنة: عادل ضياف،

نائب الرئيس: خالد حكيم مبروكي،

المقرر: ثابت العابد.

الأعضاء: السادة النواب المحترمون:

إلياس بوكوشه،

محمد ضو،

أحمد سعيداني،

غسان يامون،

عبد الحليم بوسمة،

محمود العامري،

صالح الصيادي.

لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية:

مكتب اللجنة: السادة النواب المحترمون:

رئيس اللجنة: محمد أحمد،

نائب الرئيس: حاتم الهواوي،

المقرر: يوسف الطرشون.

الأعضاء: السادة النواب المحترمون:

أيمن بن صالح،

سنياء بن المبروك،

يسري البواب،

عبد القادر بن زينب،

حسن بوسامة،

زينه جيب الله،

هشام حسني.

عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتاريخ 04 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة عدد 04 لسنة 2023

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النقطة الرابعة في برنامج اليوم هي النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتاريخ 04 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة (عدد 04 لسنة 2023).

بداية، لا يفوتني الترحيب بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب الذي يبعث من تحت هذه القبة برسالة تعاون وتواصل إيجابي مع الوظيفة التنفيذية بما يضمن تحقيق المصلحة العليا للوطن.

كما أتوجه إلى لجنة المالية والميزانية بالشكر والتقدير على الجهد المبذول خلال حيّز زمني قصير، حيث أبدت اللجنة احتراما للآجال لأن المشروع المعروض محل استعجال نظر، وهو ما مكّننا اليوم من مناقشة تقرير اللجنة في هذه الجلسة العامة التي سيتم تنظيمها وفقا لمقتضيات النظام الداخلي على النحو التالي:

أولا: تلاوة تقرير اللجنة،

ثانيا: النقاش العام،

ثالثا: ردود السيدة وزيرة المالية،

رابعا: التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة الفصول بالتعاقب وذلك عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي.

خامسا: المرور إلى التصويت على مشروع القانون محلّ النظر بالأغلبية المطلوبة بالنسبة إلى القوانين العادية، أي أغلبية الأعضاء الحاضرين على ألاّ تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا.

هذا وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإن الكلمة تُعطى إلى ممثّل الجهة المبادرة وأعضاء مكتب اللجنة المعنية وكلما طلبوها.

وفيما يتعلق باتفاقية القرض المعروض، تجدر الإشارة إلى أن تصويت المجلس يقتصر على مشروع قانون الموافقة عليها فقط وفقا لما نصت عليه الفقرة الثانية من الفصل 127 من النظام الداخلي، حيث لا يمكن التصويت على فصول المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية المنصوص عليه بالفصل 2 من الفصل 74 من الدستور. ولا يمكن قبول التعديلات بشأنها وفقا لما نصت عليها الفقرة الأولى من الفصل 127 سالف الذكر.

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

نحيل الكلمة إلى اللجنة التي تستعرض تقريرها حول مشروع هذا القانون.

السيد عصام شوشان، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير زملائي الأفاضل،

قبل أن نبدأ في قراءة التقرير مفصلا بخصوص هذا المشروع أردت الترحيب بالسيدة وزيرة المالية وبكافة الإطارات المرافقة لها.

ثانيا، أود أن أتقدم بالشكر لكافة زملائي الموجودين تحت قبة هذا المجلس الذين منحوني ثقتهم لأكون رئيسا للجنة المالية والميزانية.

سيدي الرئيس، طبقا للمراسلة التي وردت علينا من مكتبكم بتاريخ 29 ماي حول مشروع القانون الذي يتعلق بالقرض المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير، انعقدت لجنة المالية بتاريخ 29 ماي وكان النقاش العام داخل اللجنة نقاشا مشرفا جدا، وكان المبدأ الوحيد لدى كافة الزملاء بالرغم من الظروف التي تمر بها البلاد التونسية ولكن لا يمكن لأي منا أن يتنازل عن السيادة الوطنية مهما كان مشروع القرض، وكان هذا شعار كافة الزملاء، ومهما كان مصدره فإن السيادة الوطنية فوق كل اعتبار مهما كان الظرف الذي تمر به البلاد سواء الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ونحن كنواب جدد ليس لنا أي دخل بخصوص ما حصل خلال العشرية الفارطة.

وبعد النقاش المطول انعقدت الجلسة يوم 29 ماي ورأى الجميع بأنه يجب أن يكون هناك أحد الممثلين عن وزارة المالية للرد عن عديد الاستفسارات، ومشكورة وزارة المالية حيث حضر معنا في اليوم الثاني ممثّلين عن وزارة المالية وتم طرح جميع الأسئلة وهو ما سنجده مفصلا في التقرير.

أريد أن أشكر كافة أعضاء لجنة المالية والحاضرين من إخواننا النواب عن رحابة صدرهم واستفساراتهم التي كانت تتعلق بعمق القرض، وسنترك المجال حاليا للسيد النائب عبد الجليل الهاني لقراءة طلب استعجال النظر الذي ورد على مكتبكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد نائب رئيس اللجنة، تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني، نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيد رئيس اللجنة،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية ومرافقيها،

مرحبا بالإخوة أعضاء مجلس النواب،

تتمّة لما تفضل به السيد رئيس اللجنة سأتلو عليكم الرسالة الموجهة من السيد رئيس مجلس نواب الشعب إلى لجنة المالية بتاريخ 29 جانفي 2023 حول استعجال النظر في القانون:

إلى السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

الموضوع: حول إحالة مشروع قانون عدد 2023/04 مع طلب استعجال النظر فيه.

المرفق: نسخة من مشروع القانون عدد 2023/04.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بإعلامكم أن مكتب مجلس نواب الشعب المنعقد بتاريخ 29 ماي 2023 وعملا بأحكام الفصلين 73 و123 من النظام الداخلي، قرر إحالة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتاريخ 04 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة عدد 2023/04 إلى لجنتكم مع طلب استعجال النظر فيه. حيث تكتسي الموافقة على هذا القرض في أحسن الآجال أهمية كبيرة من أجل تأكيد حرص جميع مؤسسات الدولة على تعبئة موارد الاقتراض الخارجي لتمويل ميزانية الدولة لسنة 2023 في ظرف يتّسم بتزايد الضغوطات على المالية العمومية جراء الصدمات المتتالية الناجمة عن الأزمة الصحية والحرب الروسية الأوكرانية.

وإذ تعتبر الشروط المالية لهذا القرض مقبولة مقارنة بكُلفة الإصدار بالأسواق المالية العالمية مثلما هو مبيّن بوثيقة شرح الأسباب فإن تنويع مصادر التمويل وتوفير التمويلات اللازمة للمشاريع من شأنه أن يسهم بصفة جدية تحقيق الاستقرار الاقتصادي للخروج من الأزمة والتحكم في التوازنات الكبرى على المدى القصير، وتكريس أسس قوية لاستدامة المالية العمومية على المدى المتوسط، وبالتالي توجيه رسائل إيجابية لمختلف الفاعلين في الداخل، وإعادة الثقة مع شركاء تونس والأطراف المانحة في الخارج بما يوفر أرضية ملائمة لاستقطاب المستثمرين ويدعم موقع بلادنا كوجهة جاذبة.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

سيدي الرئيس، لو تسمح نترك الكلمة للسيد المقرر لتلاوة التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل المصدح للسيد المقرر لتلاوة التقرير.

السيد عصام البحري جابري، المقرر

صباح الخير،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والأعضاء المرافقين لها،

مرحبا بالسادة النواب المحترمين.

سنتلو عليكم:

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتاريخ 4 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة

أولا: تقديم مشروع القانون:

في إطار الحرص على تعبئة موارد الاقتراض الخارجي لتمويل ميزانية الدولة لسنة 2023، تم بتاريخ 4 أفريل 2023 إبرام عقد قرض بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير بمبلغ 500 م دولار أمريكي أي ما يعادل 1530 مليون دينار تونسي.

يخضع هذا القرض للشروط المالية التالية:

نسبة الفائدة	متغيرة تعادل: سوفر 3 أشهر* + 5.25% تقدر حاليا بـ 10.28%
مدة التسديد	5 سنوات منها سنيتن إمهال
رسوم إدارية	0.25 % من المبلغ الجملي للقرض
عمولة تأخير	1% تضاف لنسبة الفائدة
مصاريف أخرى	رسوم مكاتب المحاماة المكلفة بإعداد الوثائق التعاقدية والآراء القانونية المتعلقة بالقرض

تجدر الإشارة إلى أن هذه الشروط المالية وخاصة نسبة الفائدة تعتبر مقبولة (10.28%) مقارنة بكلفة الإصدار بالأسواق المالية العالمية، إذ تقدر نسب مردودية السندات التونسية المتداولة حاليا في الأسواق المالية العالمية الثانوية لمدة أربع سنوات بـ 23% (150 م دولار سبتمبر 2027).

مذكرة

حول قرض البنك الافريقي للتصدير والتوريد

في إطار الحرص على تعبئة موارد الاقتراض الخارجي لتمويل حاجيات ميزانية الدولة، تمّ بتاريخ 4 أفريل 2023، إبرام عقد قرض بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتصدير والتوريد بمبلغ 500 م.دولار أمريكي (ما يعادل 1530 مليون دينار تونسي)

وتجدر الإشارة إلى أن المفاوضات مع البنك الافريقي للتصدير والتوريد "Afreximbank" بخصوص هذا التمويل انطلقت خلال شهر أكتوبر 2022.

في البداية قدّم البنك عرض أولي لتمويل شراءات كل من الشركة التونسية لتكرير النفط (STIR) بقرض بمبلغ 200 م. دولار وديوان الحبوب بقرض بمبلغ 150 م. دولار.

وقد طلبت وزارة المالية إمكانية استفادة ميزانية الدولة من تمويل جديد من البنك بمبلغ 500 م. دولار على غرار القرض الذي تمت تعبئته بمبلغ 700 م. دولار خلال شهر أفريل 2022. أفاد البنك أن المبلغ الموضوع على ذمة تونس لا يتجاوز 500 م. دولار وهو مرتبط بحجم مساهمتها في رأس مال البنك.

يلخص الجدول التالي تطور العرض المالي للبنك بعد المفاوضات الحثيثة التي تمت مع مصالح وزارة المالية:

	العرض الأول	**العرض النهائي**
المبلغ	400 م.دولار	500 م.دولار (حوالي 1530 م.د)
نسبة الفائدة	سوفر 3 أشهر + 6.8 %	سوفر 3 أشهر + 5.25 % بنسبة سوفر 5.03 % تكون نسبة الفائدة 10.28 %
مدة التسديد	5 سنوات منها سنتين (2) إمهال	5 سنوات منها سنتين (2) إمهال
عمولة التصرف	1,5 % من المبلغ الجملي للقرض	0,25 % من المبلغ الجملي للقرض
عمولة تأخير	2 % تضاف لنسبة الفائدة	1 % تضاف لنسبة الفائدة
مصاريف أخرى	رسوم مكاتب المحاماة المكلفة بإعداد الوثائق التعاقدية والآراء القانونية المتعلقة بالقرض	

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشروط المالية وخاصة نسبة الفائدة تعتبر مقبولة (10.28%) مقارنة بكلفة الإصدار بالأسواق المالية العالمية، إذ تقدّر نسبة مردودية السندات التونسية المتداولة حاليا بالدولار في الأسواق المالية العالمية الثانوية لمدة 4 سنوات بتاريخ 2023/3/28 بـ 23 % (150 م دولار سبتمبر 2027).

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الاثنين 29 ماي 2023 نظرت خلالها في مشروع هذا القانون وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بنص المشروع ووثيقة شرح الأسباب ومذكرة وعقد القرض.

وفي مستهل الجلسة، استفسر النواب عن مبررات استعجال النظر في مشروع هذا القانون واعتبروا أن وثيقة شرح الأسباب غير واضحة ولا تتضمن البيانات والمعطيات الكافية حول القرض وكيفية استهلاكه وأوجه صرفه.

وفي هذا السياق، بيّن بعض النواب أن استعجال النظر ورد في إحالة مكتب مجلس نواب الشعب عملا بأحكام الفصل 73 من النظام الداخلي والذي ينص على أنه "يمكن لمكتب المجلس أن يطلب استعجال النظر في مشروع أو مقترح قانون، ويُشترط في الطلب أن يكون مُعللا وعلى اللجنة أن تقدّم تقريرها في أجل لا يتجاوز أسبوعا من تاريخ تلقيها طلب الاستعجال" وأضاف النواب، تبعا لذلك، أنه يمكن في الجلسة العامة إثارة عديد النقاط والمسائل المرتبطة بالقرض والتفاعل مع الجهة التي اقترحت المشروع، هذا إضافة إلى الدور الرقابي اللاحق الموكول للجنة حول كيفية صرف القرض المذكور.

من جهة أخرى، بيّن عدد من النواب أن مشروع هذا القانون يندرج في إطار تعبئة موارد الاقتراض الخارجي لتمويل ميزانية الدولة لسنة 2023 موضحين أنه في ظل هذا الظرف الاقتصادي الدّقيق والضغوطات المسلطة على ميزانية الدولة يمكن أن يمثل هذا القرض أداة لتمويل الاقتصاد تجنّبنا الاقتراض المشروط من صندوق النقد الدولي الذي يُملي جملة من الشروط المجحفة خاصة منها المتعلقة برفع الدعم والضغط على تكلفة الأجور.

وفي نفس السياق، أثار النواب مسألة القروض الاستهلاكية الموجهة لدعم الميزانية وما لها من آثار سلبية في تعميق المديونية، وأكدوا على ضرورة البحث مستقبلا عن الحلول البديلة لدفع الاقتصاد وخاصة إيجاد البدائل بخصوص التوريد والتحكّم في عجز الميزان التجاري الذي يشهد ارتفاعا متواصلا، كما أكّدوا على ضرورة تطوير عديد القطاعات الإنتاجية لا سيما منها قطاع الفسفاط للحدّ من نزيف المديونية.

واقترح أغلب النواب الحاضرين الاستماع إلى السيدة وزيرة المالية أو من ينوبها لتقديم التوضيحات الكافية حول مضامين القرض كما طلبوا الاطلاع على عقد القرض. هذا، وطلب أحد النواب كذلك الحصول على مداولات المجلس الوزاري المنعقد في الغرض بتاريخ 27 أفريل 2023 أو تقرير مفصّل حول الجوانب التقنية للقرض على غرار نسبة الفائدة المعتمدة وأسباب عدم اعتماد نسبة فائدة موحّدة في اتفاقية القرض وشرح الأسباب.

وعقدت اللجنة جلسة يوم الثلاثاء 30 ماي 2023 استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة المالية لتقديم إيضاحات حول المعطيات المتعلقة بالقرض موضوع مشروع القانون.

وبيّنت السيدة المديرة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي بوزارة المالية أن هذا القرض يتنزل في إطار تعبئة الموارد المتعلقة بالاقتراض الخارجي المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2023 والمقدرة بحوالي 15 مليار دينار وهي موارد تدخل في إطار تعبئة الميزانية. وأضافت أن الوضع الاقتصادي مرتبط بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتي أثرت على حاجياتنا من الدعم. وأكّدت أنه بالرغم من وجود مبدأ عدم التخصيص في الميزانية إلا أن هذا القرض يندرج في إطار سياسة الدولة لدعم المواد البترولية والمواد الأولية وكذلك التحويلات الاجتماعية لفائدة العائلات المعوزة.

وخلال تدخلهم، تساءل النواب عن سبب اختيار البنك الإفريقي للتوريد والتصدير وعن وجود جهات تمويلية أخرى تمنح نفس الامتيازات. واستفسر أحد النواب عن وجود نية مستقبلية للاقتراض من مؤسسات مالية تفرض علينا شروط مالية وإكراهات معينة، كما طلب أحد النواب وضع روزنامة طويلة المدى تتعلق بحلول آجال خلاص ديون الدولة.

وطلب أحد النواب تقديم توضيحات على نسبة الفائدة التي تم اعتمادها فيما يتعلق بالقرض الممنوح في فيفري 2022 والمقدر بـ 700 م دولار مقارنة بالقرض موضوع مشروع القانون. كما استفسر أحد النواب حول مبرر اعتماد سوفر 3 أشهر عوضا عن سوفر 6 أشهر باعتبار أن نسبة المخاطر تتقلص مع طول المدة.

ومن جهة أخرى، طلب أحد النواب أن يتم عرض العقود والاتفاقيات المالية باللغة العربية. وثمّن عدد من النواب الحصول على هذا القرض الذي يعتبر نجاحا لوزارة المالية في ظل غياب خيارات أخرى وهو ما يمكننا من تجنب القروض المشروطة من المؤسسات المالية حفاظا على السيادة الوطنية.

وفي ردودها، بيّنت ممثلة الوزارة أن هذا القرض قرض تجاري يختلف عن قروض الدعم التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية التي تفرض مصفوفة إصلاحات هيكلية، واعتبرت أن مجمل التمويلات الأخرى مرتبطة بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي دون المساس بالسيادة الوطنية أو الاقتصادية للبلاد وهو نفس المنهج الذي يتم اعتماده مع كل الجهات المانحة.

وأفادت أن الاقتراض من البنك الإفريقي للتوريد والتصدير يُعْزَى إلى أن بلادنا مساهمة في هذا البنك ولها إمكانية الانتفاع بآليات تمويله. وأن هذا الاقتراض يعتبر استرجاعا لهذه المساهمات وللتوضيح عبارة "استرجاعا لهذه المساهمات" المقصود منها هو إمكانية تونس الانتفاع بآلية تمويل البنك.

وشدّدت على أنه رغم الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها تونس جراء جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، فإن هناك جهود مبذولة لحفاظ بلادنا على مصداقيتها في الأوساط المالية العالمية وعدم تخلفها عن سداد ديونها في الآجال المحددة.

وأفادت بخصوص اعتماد سوفر 3 أشهر كمعيار لتحديد نسبة الفائدة، أنه تم التفاوض مع البنك حول سوفر 6 أشهر غير أن هذا الأخير يعتمد في سياسته الاقتراضية سوفر 3 أشهر.

وحول اختلاف نسب الفائدة الواردة بالمذكرة المصاحبة للمشروع والتي تم اعتماده في قرض أفريل 2022 المقدر بـ700 م دولار وهذا القرض، بيّنت أن هناك تحكم في نسبة الفائدة وتم تحسين الهامش والتقليص من المخاطر.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع أعضائها الحاضرين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد المقرر على تلاوة التقرير وأتوجه بالشكر إلى كافة أعضاء اللجنة لأنه بالفعل قد بذلوا مجهودا يذكر فيشكر من حيث التدقيق الذي يجب على المجلس القيام به وعلى كل هذه الإيضاحات التي وردت بهذا التقرير حول القرض وطبيعته وحول المؤسسة المانحة للقرض وحول نسب الفائدة وما إلى ذلك، لذلك كان التقرير مستفيضا وأتقدم بالشكر لكافة الزملاء أعضاء اللجنة.

ننتقل الآن إلى قائمة المتدخلين وقد وردت على رئاسة المجلس قائمة وقتية للمتدخلين في النقاش العام.

-السيد نبيل الحامدي عن كتلة صوت الجمهورية، خمس دقائق.

-السيد سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، أربع دقائق.

-السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، سبع دقائق.

-السيد محمد علي، عن كتلة الخط الوطني السيادي، أربع دقائق.

-السيد هشام حسني غير منتمي، أربع دقائق.

-السيد الناصر الشنوفي عن كتلة صوت الجهورية، خمس دقائق.

الكلمة للنائب المحترم السيد نبيل حامدي، تفضل.

السيد نبيل حامدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بضيوف مجلس نواب الشعب،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق،

أود أولا أن أتوجه إلى كل شرفاء وزارة المالية رجالها ونسائها على حسن إدارة المفاوضات مع البنك الإفريقي للتصدير والتوريد من أجل شعار وحيد، وهنا أشكر السيدة المديرة التي كانت حاضرة معنا وهذا الشعار هو "السيادة الوطنية خط أحمر" من أجل المحافظة على الدولة التونسية.

أريد أن أتوجه مرة أخرى إلى السيد رئيس اللجنة وكل أعضائها لحسن إدارته للحوار داخل اللجنة.

بخصوص هذا القرض، حاجة شعبنا اليوم وحاجة الدولة التونسية أمام الظروف القاهرة التي مررنا بها خلال السنوات الأخيرة وخلال العشرية الأخيرة من جائحة كورونا جعلت الدولة التونسية في حاجة للالتجاء إلى هذا القرض، وهو قرض يساهم في إيجاد الحلول الظرفية للشعب التونسي وما يعاني منه من أزمة اقتصادية على جميع المجالات.

السيدة الوزيرة، حضورك اليوم يشرّفنا ويشرّف الدولة التونسية وهذا دليل على حضورك بيننا في ظرف يومين من أجل الدفاع عن هذا القرض ومن أجل الدفاع عن السيادة الوطنية ومن أجل الدفاع عن الخيارات وعن الإصلاحات الموجهة لشعبنا ولدولتنا.

هذا القرض بالرغم من وجودنا في المجلس وفي لجنة المالية لأول مرة، وبرغم الغموض الذي يشوبه إلا أنّ النظر لمصلحة شعبنا هو الذي جعلتنا اليوم نقرر بإجماع أعضائها التوجه إلى هذا المجلس وكل أعضائه بالموافقة على مشروع هذا القرض الذي سيساهم في موارد الميزانية على جميع المستويات وخاصة على مستوى العيش والظروف الاجتماعية للشعب التونسي من شماله إلى جنوبه نظرا لارتفاع مستوى الفقر لعدد العائلات المعوزة في تونس بعد هذه العشرية السوداء.

السيدة الوزيرة، نشكرك مجددا على هذا الحضور ونطلب منك بكل لطف أن تكون الجلسة القادمة جلسة بنّاءة لمناقشة المشاريع القادمة بحضور الكفاءات المنشودة، ويجب أن تكون كل البيانات مطروحة لدى كل أعضاء لجنة المالية ولدى كل أعضاء مجلس نواب الشعب بخصوص أي قرض أو أي مشروع يتم طرحه.

السيدة الوزيرة، أتوجه إليك مجددا بسؤال: هل هناك خيارات أخرى إذا طالت الحرب الروسية الأوكرانية؟ ولدينا أيضا مجال جديد هو دور رجوع الدولة السورية إلى حضنها العربي وما تمتاز به هذه الدولة من زراعات وخاصة زراعة القمح.

كما أتوجه إليك أيضا السيدة الوزيرة بسؤال آخر: هل هناك نظرة جديدة لحكومتنا بعد مسار 25 جويلية، هذه النظرة نريدها أن تكون نظرة شمولية، نظرة الابتعاد عن القروض التي أنهكت ميزانية الدولة. هل هناك حلول؟ هل هناك بوادر؟ وهذا لا يكون إلا بوجود شرفاء داخل هذه الوزارة، ونحن دائما نردد هذا الكلام.

كما أشكر السيدة المديرة على حسن إدارتها للوزارة وعلى كلمتها التي كانت بمثابة صمام الأمان للدفع بهذا المشروع داخل مجلس النواب.

كما أتوجه بسؤال أخير للسيدة الوزيرة: هل أن هذه القروض الذي اقترضناها اليوم بقيمة 1530 مليار إذا تم توجيهها للموارد المعيشية أو للحالات الاجتماعية أو إلى شركة البترول هل هناك بديل في الأجور خلال الأشهر القادمة؟ هل سنتجه للاقتراض؟ وهل سيكون هذا القرض من ضمن الأجور؟

وأخيرا أتوجه إلى زملائي النواب وأقول لهم: اليوم لدينا فرصة تاريخية للموافقة على هذا المشروع من أجل شعبنا ومن أجل انتظارات شعبنا ومن أجل رفع الراية التونسية ومن أجل رفع السيادة الوطنية، وأشكركم على حضوركم وبارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة.

السيد سامي رايس

شكرا السيد رئيس المجلس،

في البداية أود أن أرحب بالسيدة الوزيرة وبالوفد الإداري المرافق لها، كما أرحب أيضا بالسادة الزملاء أعضاء مجلس النواب.

سيدي الرئيس، لقد انتهينا اليوم من تركيز هياكل المجلس وكان آخرها تركيز هياكل اللجان، وبالطبع أتوجه بالشكر إلى جميع النواب وجميع الزملاء على رحابة صدرهم في تركيز المجلس وهياكله في هذا الوقت الوجيز. لكن كان المأمول من مكتب المجلس طبقا للفصل 131 من النظام الداخلي أن نطلب في أول جلسة للمكتب إجراء جلسة حوارية مع الحكومة وأعضائها لندرس معا التوجهات في عديد المجالات، في توجهات الحكومة وفي شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتربوية وغيرها، والنتائج والمؤشرات التي تم تحقيقها أو التي يجري العمل على تحقيقها، خاصة وأننا نعيش

عديد التقلبات من ركود اقتصادي وانخرام في المالية العمومية وعدم توازن في الميزان التجاري ووضع اجتماعي متأزم وشحّ مائي وهجرة غير نظامية أصابت شبابنا وتركت لوعة في قلوب عائلاتهم.

إلا أنه في أول مشروع يتم عرضه على مجلس النواب يكون موضوعه الحصول على قرض، في الحقيقة هذا القرض هو قرض استهلاكي من قبل بنك تجاري افريقي عوضا عن مشروع قرض تنموي سيمول مشاريع ذات قيمة مضافة وستكون لها طاقة تشغيلية، وستساهم في الحدّ من البطالة مثلا، وهذا عوضا عن مشاريع قوانين تستجيب لتطلعات المواطنين من إصلاحات جبائية أو اقتصادية أو غيرها والتي ستؤثر على إمكانيات المواطن التونسي وعلى قفته وعلى مستقبل أولاده.

وبالرغم من أهمية تعبئة موارد الميزانية، ومشكورة السيدة الوزيرة والطاقم الإداري المرافق لها بخصوص عمليات المفاوضات التي تمّت، ونتيجة لآثار الحرب الروسية الأوكرانية فإن المشروع المعروض على المجلس يتضمن الموافقة على أمر يعتبر حاليا غير معقول، لماذا؟ لأنه في أول جلسة تعرض على مجلس نواب الشعب وبالرغم من كثرة الضغوطات على مجلس نواب الشعب، وبالرغم من عديد الاتهامات نجد أنفسنا أمام المصادقة على قرض رغم أهمية الموضوع، وكان من الأجدر أن يتم النظر في مواضيع أخرى رغم استعجال النظر، وأنا أعرف مدى حرقة الميزانية العمومية والوضعية التي نعيشها، ولكن كان من الأجدر بنا وحتى نعطي مرآة طيبة لمجلس نواب الشعب أن يتم النظر في مشروع قانون له قيمة مضافة على الأقل لينير هذا المجلس في وضعيته الحالية، هذا من جهة.

السيدة الوزيرة، من جهة أخرى إن أمكن تم ذكر بأنه قد تم إمضاء العقد يوم 04 أفريل 2023، ولكن حسب علمنا بأن إبرام القروض يتم في الأصل للبحث عن مصادر تمويل، ثم يتم إحالته إلى مجلس النواب للموافقة ثم إلى وزارة المالية لإبرام العقد، في حين أننا الآن وأنا لا أريد أن أذكر هذه الكلمة ولكن وجدت نفسي مضطرا على ذكرها بأن مجلس النواب ليس مكتب ضبط، بمعنى إن تم إبرام العقد حاليا فإنه من الناحية الشكلية سيتم عرضه على المصادقة، أظن أن الموضوع غير مقبول، أتمنى ألا تعاد بمثل هذه الطريقة في المرة القادمة.

جاء في الصفحة الخامسة ما ورد ذكره في المذكرة التي تم تقديمها من طرف السادة أعضاء لجنة المالية وأنّ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب.

السيد علي زغدود

شكرا،

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحية إلى شعبنا العظيم،

معالي السيدة وزيرة المالية،

الزملاء والزميلات،

السادة النواب المحترمون،

تحضر معنا السيدة الوزيرة اليوم للمصادقة والنقاش والتصويت على عقد القرض المبرم بتاريخ 04 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير لتمويل الميزانية.

في الحقيقة عقد القرض لا يتضمن الكثير من التفاصيل، ونحن اليوم في علاقة بمثل هكذا قروض "مكره أخاك لا بطل". وفي رأينا في كتلة لينتصر الشعب أنّ هذا القرض لو جاء في ظرف غير الظرف الذي تعيشه البلاد فإنه لا يثير أي مشكل، ولكن بعد عشرية كاملة أغرقت فيها البلاد بالديون، وبتنا تحت الابتزاز من قبل المؤسسات المالية والدول المانحة لأنه دائما ما تمت كل القروض تحت شعار تمويل الميزانية التي من المفارقات يزداد عجزها كلما ازدادت القروض وتفاقمت المديونية.

نحن مطالبون بحوالي 24,5 مليار دينار قروض لسدّ العجز، وهو اقتراض من أجل الاستهلاك وليس من أجل الاستثمار والتنمية، ونحن نجابه صعوبات كبيرة في الخروج للسوق العالمية.

زميلاتي زملائي النواب،

سيدتي الوزيرة،

قد حان الوقت للإصلاحات الاقتصادية ولتغيير كل السياسات العمومية السابقة التي أوصلت البلاد إلى هذا الوضع الصعب الذي نعيشه.

نحن في كتلة لينتصر الشعب نطلب من الحكومة أن تعلن برنامج اقتصاديا واجتماعيا وطنيا يكون بمثابة المضمون لشعار التحرر الوطني والتعويل على الذات. وفي رأينا أن التعويل على الذات هو الشعار والرؤية التي نجحت في كثير من التجارب العالمية، فدول مثل آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية عاشت صعوبات ولكن عندما عوّلت على ذاتها نجحت في تخطّي الصعاب، واليوم تتصدر هذه الدول الاقتصاديات العالمية.

لذلك نستغل هذه الفرصة في كتلة لينتصر الشعب لنقترح عليكم إجراءات سيادية وطنية ضرورية الآن، ونحن جاهزون لسنّ تشريعات تمكّن الدولة من إرساء اقتصاد يعتمد على القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة والقدرة التشغيلية العالية وخاصة منها الفلاحة والصناعة والخدمات، بما يمكّنها من تعديل آليات السوق فيما يتعلق بالأسعار والاحتكار ومسالك التوزيع.

كذلك إصلاح المؤسسات العمومية من خلال تحسين آليات الحوكمة والتسيير ومقاومة الفساد وإبرام عقود جودة ونتائج إصلاح إداري شامل يُفضي إلى رقمنة الإدارة التونسية بشكل كامل، ويُنهي البيروقراطية والتعطيل الذي أنهك المواطن وكبّل الاستثمار في هذا البلد.

أيضا إعادة النظر في دور البنك المركزي التونسي وضرورة حماية قيمة الدينار والحدّ من عجز الميزان التجاري ورفع إنتاج الفسفاط إلى 10 مليون طن سنويا، والتسريع في مشاريع الطاقات البديلة خاصة وأن أكبر سبب للعجز هو اختلال الميزان الطاقي بالبلاد، وتحسين الموارد الجبائية للدولة من خلال إصلاح المنظومة الجبائية لتحقيق العدالة الاجتماعية والحدّ من التهرب الجبائي.

كذلك سيدتي الوزيرة والسادة الحضور، ردّ الاعتبار للقطاع الفلاحي من خلال تبنّي مشروع إصلاح زراعي حقيقي وشامل يكرّس الحقوق الكاملة للفلاحين في التملك واستغلال الأراضي الفلاحية التي بحوزتهم، ويضمن فرص عمل لائق وأجرة عادلة، ويعيد تنشيط الترابط المتبادل بين المنتجين والمستهلكين، ويحقق سيادة غذائية

وعدالة اجتماعية وبيئة مستدامة، أيضا تمكين الشباب من استغلال الأراضي الفلاحية التي على ملك الدولة في إطار صيغة تشاركية يتم ضبطها والتوافق حولها.

أيضا النهوض بقطاع المواد الغذائية عبر إفراده ببرنامج خاص، وهذا قد تم في السنوات الماضية على غرار ما تمّ العمل به سابقا في السياحة وكذلك في قطاع النسيج وغيرها، باعتباره أهم دافع للإنتاج الفلاحي وقطاع تحويلي يستقطب فائض المنتجات الفلاحية ويعطيها قيمة مضافة، وهو ما سيمكّن من التحكم في نسبة التداين من خلال هذه الإجراءات الداخلية وغيرها مما يسمح بالترفيع في النّاتج الداخلي الخام وترشيد النفقات.

كما أن التدقيق في الديون وفتح التفاوض من أجل إسقاط الديون الكريهة وتحويل جزء منها إلى استثمارات خاصة منها المتعلقة بالمحافظة على البيئة يبقى أحد الخيارات المطروحة.

أيضا السؤال الذي يطرح نفسه: ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة وكذلك وزارة المالية لوضع خطة قادرة على احتواء جزء كبير من الأموال التي بحوزة التجار ورؤوس الأموال بالمناطق الحدودية وخاصة بالمناطق التي توجد بها معابر دولية وهي مناطق للتبادل التجاري وتكدست فيها رؤوس أموال وأموال لدى التجار ولدى مُمْتَهِنِينَ التجارة البينيّة، ولكن بقي هؤلاء خارج المنظومة المالية وخارج الاقتصاد التونسي نظرا لعدم سنّ قوانين تحمي دخول أموالهم للمنظومة العمومية؟

كما نطالبكم في كتلة لينتصر الشعب بتقرير اللجنة التي أعلن عنها السيد رئيس الجمهورية للتدقيق في...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي، وله أربع دقائق.

السيد محمد علي

بسم الله الرحمان الرحيم،

صباح الخير جميعا،

في البداية سأركز على نقاط معينة.

أولا، أن نبدأ عمل المجلس الفعلي برسالة مثل هذه فهذا لا يخلق طمأنينة كبيرة لدى الرأي العام. أن نجد اليوم أنفسنا في أول مناسبة أمام مشروع الموافقة على قرض، وقد تحدثنا سابقا أن السبب في إغراق الاقتصاد التونسي في كل النواحي هو حجم المديونية الكارثي الذي كان سببا في غياب إصلاحات استراتيجية تمكّن التونسيين من أن يكون لديهم استقلال القرار الاقتصادي والسيادي للسياسة التونسية.

سأنطلق من شعار رئيس الجمهورية وهو التعويل على الذات، إن المرحلة القادمة هي مرحلة التعويل على الذات، وقد خضنا معركة طويلة مع صندوق النقد الدولي على كل المستويات حتى لا نجد أنفسنا خاضعين لشروط ولإملاءات صندوق النقد الدولي لكن ما هو إيجابي هنا أن هذا القرض كان مناسبة لفتح ملف المديونية التونسية تقريبا قبل سنة 2011 وبعد سنة 2011 تفاقمت وكان هناك شبهات كبرى حول القروض، حول حجم القروض التي أُسندت لتونس، حول صرف هذه القروض، حول مآلات الصرف، وكان هنالك مطلب أساسي في الفضاء السياسي التونسي وهو إعطاؤنا حجم المديونية وأين ذهبت تلك القروض التي اقترضناها لكن مع الأسف إلى حد الآن ما زال هذا السؤال معلقا ولم نستطعْ بعد الوصول إلى إجابة واضحة بخصوص حجم هذه القروض.

مسار المديونية سابق لهذه الحكومة وتقريبا كان من المفروض أن تتقدم هذه الحكومة بمنوال جديد ليخفف من حدّة المديونية. صحيح أن الظرف الاجتماعي الذي يمرّ به التونسيون هو وضع صعب، وصحيح أن هناك ظروف محيطة بالدولة التونسية، وكان لها آثار سلبية خاصة الحرب الأوكرانية الروسية وغيرها التي كان لها تأثيرات ونحن من جهتنا نعرف حجم المعاناة التي يعاني منه إخواننا المواطنين من ظروف قاسية خاصة على مستوى التزود بالحاجيات الأساسية والتي من بينها وعلى رأسها المرتبطة بالحبوب والمرتبطة بالمحروقات. ونعرف جيدا أن المواطنين التونسيين يقفون اليوم في طوابير، وقد عشنا ظرفيا وضعية المخابز المغلقة لأنها لم تقدر أصلا على توفير لقمة العيش لأهالينا في كل الجهات بما فيها تونس العاصمة.

إذن هذا الظرف جاء كنتيجة وليس كسَبب وهي نتيجة لسياسات قديمة قبل 25 جويلية، تمنّينا أن تتغيّر الآليات بعد 25 جويلية وأن توجد سياسة اقتصادية ومالية واضحة وإيجاد استراتيجيات بإمكانها أن تخلق اقتصاد أعمدة داخل تونس يحمي سيادتها المالية ويحمي سيادتها الاقتصادية، ولكن مع الأسف نحن لم نصل إلى هذه المرحلة، والمطالب ما زالت إلى حدّ الآن هي نفسها. لذلك على هذه الحكومة أن تقدّم سياسة اقتصادية واضحة نستطيع أن تستند إليها ونستطيع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أذكّر مرة أخرى بأحكام النظام الداخلي وبأن لكل كتلة حيّز زمني للتدخل بحساب تسعين ثانية لكل نائب بالكتلة ويترك للكتلة حرية تقسيم حصتها بين أعضائها، لذلك نجد نائبا يتدخل لمدة خمس دقائق ونائبا يتدخل لمدة سبع دقائق حسب ما تم اختياره من طرف الكتلة.

وبالنسبة إلى السادة النواب غير المنتمين لكل نائب حق التدخل لمدة ثلاث دقائق، ويمكن لكل نائب غير منتمي التخلي عن كلمته لفائدة نائب آخر غير منتم بإضافة دقيقة فقط.

والآن النائب المحترم السيد هشام حسني وهو غير منتمي وله أربع دقائق باعتبار أن السيدة المحترمة ماجدة الورغي قد تخلّت لفائدته عن كلمتها ولذلك تم إضافة دقيقة لحصته في التدخل.

الكلمة للنائب المحترم السيد هشام حسني.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا زميلتي ماجدة التي منحتني توقيتها.

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

في البداية أود أن أسجّل أسفي لأن أول جلسة للمصادقة تعقد للمصادقة على قانون تعميق المديونية في تونس، كان من المفروض أن نعطي على الأقل صورة إيجابية عن مجلسنا هذا بأن نبدأ عملنا بقانون يدفع بعجلة الاستثمار ويخفض التعقيدات الإدارية ولكن للأسف هذه هي الإكراهات الموجودة في البلاد.

ثانيا، أود أن أتوجه باللوم إلى زملائي في لجنة المالية، إن التسريع بالنظر في مشاريع القوانين يخول لهم النظام الداخلي بأن

يكون في مدة أسبوع على الأقل ولكن أن يتم المصادقة على قرض في ظرف يومين وعقد هذا القرض يتضمن ثمانين صفحة، فهذا يعتبر غير مقبول ويعطي صورة سيئة وسلبية عن المجلس الذي سيصبح مجلس " oui، oui" يتم المصادقة على أي مشروع دون دراسته ولهذا أعتبر أن ذلك صورة سلبية جدا.

وبالرجوع إلى القرض، أريد أن ألفت انتباه زملائي والسيدة الوزيرة إلى أن ارتفاع الدين بلغ 117 مليار دينار أي قد ارتفع الدين بنسبة 10% خلال هذه السنة مقابل ارتفاع في نسبة الناتج الداخلي الخام مقدرة بـ 2,3 % وهذا يعني أن المفارقة كبيرة جدا، وهذا يعني بأننا سنغرق مرة أخرى في المديونية وسنذهب أكثر في العجز. وعوض أن نبحث اليوم عن حلول لتنمية الموارد الذاتية بعيدا عن الاقتراض نحن نقترض لتسديد القروض، ونحن مطالبون هذه السنة بتسديد 15,7 مليار دينار ونقوم بتعبئة لموارد مقدرة بـ15 مليار دينار، هذا يعني في الأخير كما يقال "شاشية هذا على رأس هذا"، وهذا يعني أن المديونية ما زالت في تفاقم متزايد ولا توجد حلول اقتصادية تنموية لتعبئة الموارد الذاتية بعيدا عن الاقتراض سواء الخارجي أو الداخلي وخاصة منه الاقتراض الخارجي، لأن النسبة الكبيرة من ديوننا متأتية من الاقتراض الخارجي وهذا يتسبب في رهن البلاد ورهن الشعب ورهن الأجيال القادمة.

لذلك نحن اليوم أمام مسؤولية تاريخية ولم نبتعد عن الحكومات السابقة ولا على البرلمانات السابقة. لا توجد حلول وأنا دائما أقول وقد ذكرت ذلك حتى في المجلس التأسيسي وفي مداخلاتي السياسية أنّ وزارة المالية تعتبر مثل مكتب حسابات، والمهم هذه نفقات، فكيف يمكن أن نقوم بتغطيتها بالمداخيل، أي أنها أصبحت" un exercice arithmétique " ولا تحاول إيجاد الحلول. لذلك على الحكومة والكلام هنا غير موجه إلى وزارة المالية فقط، بل لا بدّ للحكومة أن تضع اليوم استراتيجية لدفع الاستثمار، كما نلاحظ أن التعقيدات الإدارية الموجودة في جميع الوزارات بصدد تعطيل الاستثمار والمستثمرين.

كما أتوجه مرة أخرى إلى الحكومة، إن بقيت هذه الوزارات منفصلة عن بعضها مثل وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية ونجد كل وزارة تخطّط ووزارة تقوم بالحسابات وكل وزارة تعمل على انفراد فلن نصل ولن ننجح في تجاوز هذه العثرات، لا بدّ من إيجاد استراتيجية متكاملة للحكومة، كما يجب مراجعة قانون استقلالية البنك المركزي هذا إن كنا فعلا نريد إنقاذ بلادنا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم الناصر الشنوفي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق.

السيد ناصر الشنوفي

شكرا السيد الرئيس،

تحية للسيدة وزيرة المالية والإطارات المرافقة لها،

تحية للإخوة والأخوات نواب المجلس،

أول مناقشة لمشروع قانون في جلسة عامة يخص قرض بعد إمضائه من طرف الحكومة التونسية والبنك الإفريقي.

لسائل أن يسأل لماذا هذا القرض وفي هذا الظرف وفي هذا السياق؟

نعلم جميعا هذه العولمة المتسارعة وشديدة التنافس إقليميا ودوليا أثر وزاد من تأثيرها وباء الكورونا وتباطؤ الاقتصاد العالمي منذ عقدين على الأقل.

سياسة تونسية جديدة، نظام حكم جديد يدافع عن السيادة الوطنية، دخلنا في وضع اجتماعي واقتصادي ومالي صعب افترض أو فرض علينا الدخول في مفاوضات مع المؤسسات الدولية العالمية، وأنتم تعرفون النتيجة، يعني وكأننا نخوض صراعا مع منافسين، وكأن تونس يراد أن تترك لوحدها.

يعني بالنظر إلى الوضع الاجتماعي اليومي في الشارع التونسي البحث عن النفط والخبز والأعلاف والحبوب وتفشي ظاهرة البطالة ولا من مجيب.

ربما نقطة تحسب لوزارة المالية والحكومة رغم النتيجة السلبية لأي قرض أنها تمضي قرضا مع البنك الإفريقي، لأن القرض مع البنك الإفريقي والمفاوضات كانت خارج السيادة الوطنية.

تحية بالمناسبة إلى السيدة وزيرة المالية وإطارات الوزارة لأن الواقع دون مزايدة قد تجد نفسك أحيانا أمام مواقف مفروضة عليك، لكن الجيد أن تحسن المفاوضة، ومثلما قال السيد الرئيس أن تكون السيادة الوطنية فوق كل اعتبار، يعني دولتنا مواردها الطبيعية والمالية هي موارد ضئيلة ولا أحد ينكر هذا، ولكن السيدة الوزيرة السؤال المطروح ميزانية الدولة من ناحية موارد التنمية عديد المقاولين خاصة المقاولين الصغار في المؤسسات التربوية والإدارات يعانون الأمرين، تعرض الكثير منهم إلى إسقاط أعمالهم وترتب عن هذا دخولهم حتى إلى السجون فلا بد من لفتة إنسانية لهؤلاء.

ولكي لا أطيل على زملائي أريد التأكيد على شيء عام لكل الدول ولكل اقتصادات الدول، فبدون استراتيجيات وبدون فلسفة تصدر من إطاراتنا الذين نكنّ لهم كل الثقة أن نعطي دعائم قوة اقتصادية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد ياسين مامي

شكرا، مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

السيدات والسادة النواب،

في الحقيقة كنت أحبذ أن يكون انعقاد أول جلسة لمجلس نواب الشعب حول المصادقة على مشاريع قوانين تهم التنمية والتشجيع على الاستثمار وعلى المبادرة الفردية وليس على قانون يعمق أكثر المديونية.

اليوم المبدأ العام أن يعوّل الاقتصاد التونسي على نفسه ويتحسن ونبتعد عن التوريد وندعم التصدير لتدعيم الموارد المالية للدولة والحفاظ على التوازنات العامة والحفاظ على قوة الدينار بالمقارنة مع العملات الأجنبية وهنا دورنا كبير السيدات والسادة النواب كمجلس لمراجعة التشريعات وخاصة لدعم المؤسسات المصدرة كليّا أو جزئيا.

اليوم مع الأسف أصبح الاقتراض هو الحل الوحيد أمام الحكومة لتعبئة الموارد المالية للدولة.

السيدة الوزيرة، لا بد من وجود إرادة كبيرة منكم ومن كل السادة الزملاء لتحسين مناخ الاستثمار بمراجعة القوانين القديمة على غرار مجلة الصرف ومجلة الاستثمار.

أما بخصوص القرض فنلاحظ أن الوثيقة التي تم إعدادها من قبل الوزارة قدمت خيارا وحيدا للقرض المؤسسة البنكية البنك الإفريقي للتوريد والتصدير، ولم يتم تقديم ما يثبت مقارنة مع مؤسسات بنكية أخرى، لذا نرجو منكم توضيحا حول اختياركم لهذا البنك.

ثانيا، ما هي الاستراتيجية لتغطية حاجيات الدولة وتعبئة الموارد المالية؟ وفي حال أن صندوق النقد الدولي لم يقبل تمويل الاقتصاد التونسي فما هي المؤسسات البنكية التي تنوون التعامل معها، وما هي الكلفة المالية التي ستتحملها الحكومة لتسديد الديون؟ شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل، الوقت المخصص له خمس دقائق.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا السيد الرئيس،

سأتحدث عن أهمية هذا القرض.

أولا لتعبئة ميزانية الدولة لسنة 2023 وتنويع مواردها ومنها حتمية الاقتراض. هذا يؤكد على أن الدولة التونسية ليست في عزلة كما يسوّق له الكثيرون وأن الدولة التونسية قادرة على تعبئة مواردها من عدة مشارب، وهذا القرض خير دليل على ذلك.

أولا، لا بد أن نعلم أن بناء ميزانيتنا يعتمد بالضرورة على موارد من الاقتراض، وهو مبدأ دأبت عليه الحكومات المتعاقبة بعد الثورة خاصة نظرا إلى اختلال التوازن داخل الميزانيات واستعمال تلك الحكومات لآلية الاقتراض لشراء السلم الاجتماعية ولكنها لم تحقق ذلك.

إذن هذه الحكومة وجدت نفسها مجبرة ومسيرة لا مخيرة لمثل هذه القروض والتي مرة أخرى ليست السبب فيها بل هي نتيجة.

لا بد أن نعرف أن 23 مليار دينار هو اقتراض خارجي وداخلي في ميزانية 2023 منها 15,7 م د كحاجيات لتسديد أصل الدين، وهي نتيجة قروض طلبتها الحكومات المتعاقبة وورطت فيها هذه الحكومة.

وبقدر تفهمنا لحكومتنا لما تلاقيه من صعوبات لتحقيق الموازنة داخل الميزانية فإني أدعوها إلى التعويل على موارد أخرى ليست بالضرورة الاتجاه نحو الترفيع في الضرائب، لأن السهل هو الاتجاه مباشرة إلى الترفيع في الضرائب خاصة على الأسر أو على المؤسسات مما يعيق أيضا التنمية داخل الجهات.

العمل على الترفيع في مداخيل الدولة من القطاعات المنتجة كالطاقة والمناجم والترفيع في صادراتنا في قطاع الفسفاط والموارد البترولية وتثمينها وأيضا دعم القطاعات الصانعة للثروة في تونس وأولها الفلاحة مما يمكننا من تقليص التوريد في المنتوجات الفلاحية والتخفيض من عجز الميزان التجاري خاصة في القطاع الفلاحي.

دعم الإنتاج الفلاحي المصدّر من خلال دعم الفلاحين والتخفيض من كلفة الإنتاج وتوفيرها، لأنه أحيانا ارتفعت الكلفة لكن مستلزمات الإنتاج غير متوفرة، فلا بد من توفيرها بأسعار معقولة تضمن الربح للفلاّح وتشجعه على مزيد الاستثمار وتحقيق الأمن الغذائي.

السيد الرئيس، لا بد أن يعلم الجميع أن أمننا الغذائي منقوص في القطاع الفلاحي نظرا إلى أننا نقوم بتوريد عدة منتوجات فلاحية، وهذا عيب علينا كتونسيين، نحن قادرون على إنتاج كل ما يلزمنا من قوتنا وغذائنا والتوجه نحو القطاعات المصدرة. فإلى جانب قطاع التمور والزيتون التي نجدها دائما في الريادة لدينا قطاعات أخرى يمكننا تصديرها عند تثمين المناطق السقوية وتجديدها والتي بفضلها يمكننا توفير منتوج مستقر ومستمر وننافس به الأسواق الخارجية خاصة الخضروات التي لها طاقة تصديرية كبيرة ومطلوبة، وجارنا الاتحاد الأوروبي خصص لنا حيّزا من الزمن شهري فيفري ومارس للدخول إلى السوق الأوروبية وتصدير المنتوجات الفلاحية خاصة في الخضروات بدون ضرائب جمركية.

أيضا العمل على استغلال القطاع السياحي الذي عملت عليه الدولة التونسية منذ الاستقلال ووضعت بنية سياحية ومؤسسات سياحية كبيرة لكنها حاليا غير مثمنة، وتوجهنا إلى السوق الأوروبية التي يأتينا منها السياح الذين لا يدفعون فلا بد من التوجه إلى السياح في أمريكا وآسيا ونطوّر القطاع السياحي لتعبئة مواردنا خاصة من العملة الصعبة.

أيضا الاهتمام بقطاع الخدمات لأهميته في التشغيل وسهولة انتصاب القطاع الخاص والانفتاح على بقية العالم في ظل ما تحتويه تونس من عقول خلاّقة وشباب مبتكر خاصة في العمل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار للتدخل في حدود أربع دقائق.

السيد صابر المصمودي

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير لكافة الزملاء،

باسمي وباسم كل أعضاء كتلة الأحرار أود أن أتوجه في البداية بالترحاب بالسيدة الوزيرة ومن خلالها بإطارات وموظفي وزارة المالية.

كأول لقاء ارتأيت أن أقدم الكتلة وهي كتلة استراتيجية الأكيد أنها ستتفاعل إيجابيا مع كل القوانين الاستراتيجية المبنية على التشخيص الدقيق للوضع في تونس بالتأكيد مع رؤية واضحة وأهداف محددة وعلى مبادئ شفافة. في الحقيقة الكتلة لها من الكفاءات ما يجعلها تميز بين الغث والسمين وفطنة لكل الإملاءات المسقطة أو الخطوات المرتجلة.

المسؤولية المحمولة على عاتقنا كبيرة ككتلة نشرف على لجنة المالية، لهذا أردت أن أقول أننا ككتلة وكمجلس نستمد قوتنا من روح دستور 22 المكرّس لدعم الحريات، على عكس ما يتداوله البعض نحن لم ننصب الحكومة وغير معارضين للحكومة، إذن نستمد قوتنا من حريتنا التي تجعلنا نتعامل مع القوانين ومع الاستراتيجيات المطروحة من طرف وزارتكم.

وهنا نتمنى أن نتجه في عمل تشاركي مع بعضنا لكي نتفاعل معكم ويكون لدينا صورة واضحة، ومثلما قلت في مقاربتنا نعتمد على التشخيص وهذا التشخيص نتمنى أن يكون بالتعامل مع وزارتكم حتى خارج الجلسات العامة مع لجنة المالية وبقية النواب.

لضيق الوقت سأقتصر فقط على تمويل الميزانية، لست مختصا في المالية لكن كقراءة يؤسفنا أن نجد ميزانيتنا تعتمد على الجباية

والقروض، فبالنظر إلى القروض الداخلية والخارجية نجد 95 % متأتية من الجباية والقروض، هنا أتساءل هل يوجد توجهات استراتيجية لمنظومتكم الاستشرافية في ظل عدم الرضا؟ وكمتابعين للشأن العام رأينا النقاشات حول الإجراءات الجبائية لميزانية 2023 ونفس الشيء صعوبة الاقتراض. حسب علمنا هذا أول قرض تصادق عليه تونس بهذه القيمة ولا يمثل إلا 10 % من المستحقات المبرمجة من الاقتراض.

هناك سؤال يتبادل إلى الذهن يتطلب توضيحا فيما يخص" FMI" إذا لم يكن هناك توضيحات من سيادتكم نجد أن هناك تعارضا بين تصريحات سيادتكم أو السيد وزير التخطيط لمدة أكثر من سنة وتوجهات السيد رئيس الجمهورية، كان من المبرمج أن نمضي على هذا القرض منذ أكثر من سنة لكن بتدخل السيد رئيس الجمهورية نرى عدم برمجته...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد أيمن البوغديري عن كتلة لينتصر الشعب، الوقت المخصص له أربع دقائق.

السيد أيمن البوغديري

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

تحية للسيدة وزيرة المالية،

مرحبا بك في رحاب مجلس نواب الشعب وبالوفد المرافق،

في الحقيقة كنت أتمنى ألا تكون أول مصافحة بالمصادقة على قرض ولكن في الظرف الذي تمر به بلادنا وفي ظل احتياجات المالية العمومية أتفهم الوضع ولكن سأستغل الفرصة لإيصال جملة من الرسائل التي من واجبنا قولها اليوم من خلالك.

اليوم نناقش عقد القرض المبرم بتاريخ 4 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير لتمويل الميزانية، هذه الميزانية التي من المفارقات يزداد عجزها كلما ازدادت القروض وتفاقمت المديونية، وكأن الميزانية فيها ثقب أسود يلتهم هذه القروض ولذلك من حقنا اليوم أن نتساءل بلادنا واقتصادنا إلى أين؟

اليوم نسبة المديونية ناهزت 100 % ومطالبون بحوالي 24,5 مليار دينار قروض لسد العجز والكارثة أننا نقترض من أجل الاستهلاك وليس من أجل الاستثمار والتنمية وهذه معضلة كبيرة.

يعني قيمة قرض البنك الإفريقي للتوريد والتصدير هي جزء يسير مما نحتاجه ونحن في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل قرض آخر وننتظر الاتفاق حتى نتمكن من الخروج إلى السوق العالمية والاقتراض. يعني نحن في حلقة مفرغة والحلقة بدأت تضيق علينا، ونحن كمجلس نواب الشعب مهمتنا اليوم إطلاق صيحة فزع والتحذير من مغبة الاستمرار في هذا التمشي.

ولذلك علينا التحلي بالشجاعة والقول بالصوت العالي لقد حان الوقت للثورة الاقتصادية على كل السياسات العمومية التي حكمت البلاد سابقا، لأن السياسات السابقة هي التي أدت إلى المديونية والعجز والبطالة والفقر والهجرة غير النظامية وانهيار الخدمات الاجتماعية، وأدت بنا إلى انعدام وجود السميد والسكر والمحروقات وغير ذلك.

لذلك نحن في كتلة "لينتصر الشعب" نطالب بتحويل الشعارات المتعلقة بالسيادة الوطنية والتعويل على الذات إلى برنامج حكومي ورؤية استراتيجية تقود الدولة التونسية.

ليس بالصحيح اليوم أن الاقتراض المفرط هو الحل الوحيد لتعبئة الموارد، وهناك حلول كان علينا مناقشتها اليوم في إطار برنامج حكومي كامل وهذه الإجراءات ممكنة وسهلة منها على سبيل الذكر لا الحصر إعادة النظر في استقلالية البنك المركزي التونسي وحماية قيمة الدينار ومقاومة التوريد العشوائي وحماية القطاعات الإنتاجية الوطنية فلاحة وصناعة بالرفع في نسبة المعاليم الديوانية عند التوريد ودعم تحويلات التونسيين بالخارج ورفع إنتاج الفسفاط إلى 10 مليون طن سنويا والتسريع في مشاريع الطاقات البديلة خاصة أن أكبر سبب في العجز هو اختلال الميزان الطاقي.

اليوم نعاني من شحّ في المواد الغذائية، ألم يكن الأجدر بنا اليوم إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية للإصلاح الفلاحي الشامل وإنجاز ثورة زراعية؟

هذا لن يحصل طالما البنوك تمنح الدولة قروضا بفوائض كبيرة وتحقق أرباحا طائلة بدون أي مساهمة في الاستثمار.

عادي جدا عندما تصل نسبة القروض التي يتحصل عليها الفلاح من إجمالي القروض بين 4 و6 % وأحيانا أقل، عندما نلاحظ أن 5 % فقط من الفلاحين يحصلون على قروض وعادة هم من كبار الفلاحين، فعادي جدا أن نصل اليوم إلى مرحلة النقص الملاحظ في الخبز وفقدان السميد.

لذلك حان الوقت لإنجاز التغيير الاقتصادي الجذري والشامل وإلا فإن جميع مكتسبات التونسيين مهددة اليوم.

أخيرا أضم صوتي إلى كل أصوات إخوتي في كتلة لينتصر الشعب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد أحمد السعيداني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق.

السيد أحمد السعيداني

شكرا السيد الرئيس،

أرحب بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، تحت ما تم الاصطلاح على تسميته "بضرورة المرحلة" وتحت ما تم الاصطلاح على تسميته "بالوضع يقتضي" وربما أيضا تحت ما تم الاصطلاح على تسميته "بإكراهات السياسة" الشعب التونسي في شخص النظام التونسي قدم التنازل تلو التنازل طيلة سنوات طويلة وعقود، وكانت سقطات سياسية وأخلاقية بامتياز في ملف المديونية. هذا الملف ونحن في أول جلسة عامة بعد تركيز هياكل مجلس نواب الشعب نتطارح ملف قرض.

المهزلة أننا نتنازل عن طموحاتنا وعن أحلامنا وعن حقنا في العيش الكريم وعن حقنا وآمالنا في تونس أخرى ممكنة.

عوض التأسّي وعوض الأسف أدعوك السيدة الوزيرة وأدعو زملائي من هذا المكان إلى تحويل مجلس نواب الشعب وربما كامل البلاد إلى ورشة كبرى للتفكير الجماعي وورشة كبرى للإنجاز المشترك وإيجاد حلول بديلة عوض الانجرار وراء السلسلة الجهنمية التي لا تنتهي لمشكل المديونية عبر آليات يمكن أن نقترحها في كتلة الخط الوطني السيادي.

أولا، بالنسبة إلى الموارد الجبائية للدولة نريد إصلاحا جبائيا فعليا وحقيقيا ولا نريد إهالة مساحيق تجميلية على تشريعات مهترئة متأخرة ومتخلفة عبر آليتين:

أولا، استحداث وكالة وطنية للأمن والاستعلامات الجبائية،

ثانيا، إحداث مؤسسة المراقب العام لفصل الدور الرقابي عن الدور القضائي لمحكمة المحاسبات.

فيما يتعلق بالموارد غير الجبائية للدولة لا بد من مراجعة مردودية المؤسسات العمومية ذات الصبغة المالية والإدارية، أيضا البريد التونسي والبنوك العمومية وجب أن تتدخل وتتدخل بشكل جذري في تمشينا من أجل اقتصاد اجتماعي تضامني عبر إحداث آليات تمويل للشركات الأهلية وخطوط تمويل للشركات الأهلية.

أيضا علينا أن نذهب نحو المشاريع ذات القيمة المضافة العالية، وهنا أتوجه للزملاء بمجلس نواب الشعب لإرساء كل التشريعات التي تحجّر وتجرّم تصدير مواردنا المنجمية وغير المنجمية والموارد غير المتجددة في حالتها الخام للاستفادة القصوى من ثمنها عند التصدير.

مشكلة المديونية ليست مشكلة الشعب التونسي، ومن هنا السيدة الوزيرة أدعوك إلى تجاوز كل الحلول التجميلية من تقشف وضغط على كتلة الأجور ونريد استثمارات شعبية وتغيير منوال الاقتصاد الريعي ونريد حلولا جذرية للاقتصاد التونسي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيدة فاطمة المسدي غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا السيد الرئيس،

اليوم في أول جلسة بعد 25 جويلية أريد أن أثمّن ما حدث ليلة البارحة من استقبال رئيس الجمهورية للأساتذة الجامعيين المعروفين بكفاءتهم الاقتصادية وأعتبر أن هذا خطوة إيجابية لحلحلة الوضع الاقتصادي عندما تستمع إلى أصحاب الكفاءة في هذا المجال.

ثم أريد القول أنني أشعر بالخجل من بعض الشعب لأننا في أول جلسة عامة نتناقش حول قرض، حيث كنت أنتظر أنك بعد 25 جويلية ستقدمين لنا السيدة الوزيرة جملة من الإصلاحات والقوانين التي تعبر عن أهداف 25 جويلية.

لا أعتقد أن لدينا مشكلة في التعامل المالي مع القروض وغيرها ولكن أردت رؤية الإصلاحات قبل كل شيء.

شكرا للبنك الإفريقي الذي أقرض ميزانية الدولة، هذه الميزانية التي ستصرف في جزء معين على جزء من الشعب الإفريقي الموجود على أراضينا بصفة غير شرعية.

بما أنك مسؤولة عن السياسة في الميزانية أردت أن أعرف السبب وراء عدم عرض إجراءات أو قوانين لإصلاح منظومة الموانئ أو إصلاح وإدماج منظومة الاقتصاد الموازي أو إجراءات لإدماج التهريب والخروج من حالة التهريب والفساد؟

ولمَ لم تحدثينا عن المجلة الديوانية والقروض التنموية التي لم تنفق بعد والمشاريع المعطلة جراء ورقة وإمضاء؟

لماذا لم نتحدث عن الدعم الموجه إلى الشباب؟ لماذا لم نتحدث عن الإصلاحات ونتحدث فقط عن القروض؟

سيدتي الوزيرة، وزارتكم ستمول ميزانية للقروض والجباية ونحن نرفض ذلك وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد نبيل ثابت عن كتلة صوت الجمهورية، أربع دقائق مخصصة له.

السيد نبيل ثابت

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

سأتدخل في نقطتين هامتين:

أولا هو طلب واستفسار من السيدة الوزيرة حول سيارات ذوي الإعاقة والمعاليم الديوانية. هناك 200 سيارة مخصصة لذوي الإعاقة موجودة ولم تتمتع بالترخيص الاستثنائي الديواني، الأشخاص أصحاب الإعاقة يمكن أن نطبق عليهم القانون الأول ونسرع كذلك في القانون الجديد الذي سنسنه لأن الأشخاص ذوي الإعاقة يمثلون جزء من المجتمع التونسي ولهم الحق في حياة كريمة.

النقطة الثانية، نعقد هذه الجلسة للمصادقة على قرض استهلاكي وعندما نرى أن تونس في هذه المرحلة فرضت علينا القرض الاستهلاكي، لكن تونس وهي مطمورة روما سنصادق على قرض لاستيراد القمح.

اليوم نحن مطالبون بحل واستغلال المياه الجوفية لكي ننمي الفلاحة ويحقق الجنوب التونسي الاكتفاء الذاتي والسيادة التونسية من خلال استغلال المياه الجوفية وكفانا من كلمة أنها ستكفي 50 سنة و100 سنة ولا بد أن نحافظ عليها وهذا غير صحيح.

يمكننا استغلال الصحراء التونسية في الفلاحة وفي الاقتصاد التونسي من خلال حذفها يمكن أن يتغير المناخ التونسي وهناك ولايات مجاورة لولايات الجنوب التونسي حققت الاكتفاء الذاتي من ناحية المواد الغذائية وأصبحت تقوم حتى بالتصدير.

من توزر إلى تطاوين يمكننا أن نستغل الصحراء ونمحوها وتصبح مناطق خضراء وتدخل في تحقيق الاكتفاء الذاتي للشعب التونسي.

نحن كسلطة تشريعية مطالبون بسن قوانين تساعد الشباب على الاستثمار في تلك المناطق وهو استثمار فلاحي وكسلطة تنفيذية لا بد من تنفيذ القوانين وسن قوانين تشجع الشباب على العمل في الفلاحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وكشعب هو مطالب بالعمل.

المكونات الثلاث للدولة التونسية السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والشعب التونسي مطالب بالعمل وكفانا من الاقتراض الاستهلاكي، ونتمنى أن يكون هذا آخر قرض استهلاكي ونتوجه نحو الاستثمار لفائدة الشعب التونسي وتسير تونس في دولة اجتماعية ذات سيادة والسيادة التونسية تتحقق عندما يتحقق الاكتفاء الذاتي وعندما لا تكون في حاجة إلى دول أخرى وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد النائب المحترم،

نحن الآن في فلسفة دستور 25 جويلية والوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية والوظيفة القضائية وهي وظائف الدولة حسب فلاسفة القانون الدستوري.

الكلمة الآن للسيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، وله دقيقتان.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا زملائي الكرام،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

اليوم الأزمة المالية واضحة وهي شحّ في العملة الصعبة، يعني اليوم نعرف أين يكمن المشكل.

أريد أن ألفت الأنظار إلى نقطة معينة، العالم بأسره يتطور ويتجه نحو التجارة الإلكترونية والعمل عن بعد يكفي أن يتوفر لديك حاسوب في المنزل والقليل من الانترنت. يمكن أن تقوم بالبيع والشراء والعمل عن بعد من البيت في كل أنحاء العالم، اليوم أفق كبير للشباب توفر مواطن شغل كثيرة ومداخيل كبيرة من العملة وأؤكد مرة أخرى على العملة الصعبة.

يعني اليوم في مصلحة الدولة التونسية وفي مصلحة الشباب العاطل عن العمل أن نعمم" PayPal وPayoneer "وغيرهم لكي نقلص من النسبة الكبيرة للبطالة وندخل العملة الصعبة للدولة التونسية.

اليوم نحن موجودون للمصادقة على قرض مس من السيادة الوطنية في حين أننا نتحدث عن دخول عملة صعبة لا تمس من السيادة الوطنية.

الشباب التونسي اليوم يواجه عراقيل جمة في إطلاق المشاريع التكنولوجية وهذا بسبب القيود المسلطة عليه من الداخل في غياب منظومة تحويل.

اليوم الشباب التونسي قام بحملة "أترك PayPal في سنة 2017" وأشعر بالخجل عندما أجد نفسي في سنة 2023 بعد سبع سنوات في مجلس نواب الشعب أدافع عن نفس الموضوع.

البنك المركزي اليوم حرم آلاف الشباب التونسي اليوم من تنمية قدراتهم واستقلالياتهم المالية.

السيدة الوزيرة، هذه الخدمة تجعلنا قادرين على تحقيق مداخيل ضخمة وخيالية وأؤكد على كلمة ضخمة وخيالية من العملة الصعبة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد عزيز بالأخضر عن كتلة الأمانة والعمل وله خمس دقائق.

السيد عزيز بالأخضر

شكرا السيدة الوزيرة،

السادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

السادة أعضاء الحكومة،

أتقدم إليكم اليوم بخطابي هذا للتطرق إلى قضية مهمة تتعلق بتوفير التمويل والموارد لبلادنا والنظر بالأهمية البالغة لهذا الموضوع بروح الوطنية والمسؤولية تجاه مستقبل بلادنا.

تواجه بلادنا اليوم تحديات كبيرة في مجال التنمية والنمو الاقتصادي، ونحن بحاجة إلى استثمارات هامة لتوفير المتطلبات الضرورية والمهمة التي ستدعم الاقتصاد الوطني وتعزز جودة الحياة.

من أجل تحقيق ذلك قامت حكومتنا اليوم بالبحث والدراسة المتأنية وتواصلت مع الجهات المالية والدولية، ويسرنا اليوم أن تعلن أنها قد توصلت إلى اتفاق مع البنك الإفريقي للحصول على قرض بقيمة هامة لدعم حاجيات الدولة في هذه الظروف الصعبة.

يتضمن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع البنك بشروط ملائمة لبلادنا بما في ذلك فترة سماح مهمة ونسبة فائدة منخفضة، ويتم تحويل الأموال المقترضة إلى قطاعات حياتية هامة مستهدفة بشكل فعّال وفقا لخطة وضعتها الحكومة.

أود أن أؤكد أن هذا القرض ليس مجرد دين إضافي يثقل كاهلنا بل هو فرصة حقيقية لتعزيز دورنا الإفريقي، وأن هذا القرض قرض تجاري يختلف عن قروض الدعم، مع التأكيد على أن بلادنا مساهمة في هذا البنك وأن هذا الاقتراض نعتبره استرجاع لهذه المساهمات.

هذه رسالة وإجابة لمن يريد ترذيل عمل البرلمان الحالي ويريد أن يوظف في إطار المزايدات الشعبية أن أول جلسة لمجلس النواب تكون للموافقة على قرض سيثقل كاهل الدولة أكثر.

من هنا أريد أن أطالب الحكومة والسيدة الوزيرة بمدنا بجدول مفصّل في قيمة التداين الجملي لبلادنا اليوم وفيه قيمة التداين عبر الحكومات المتعاقبة على بلادنا لكي نقيم تقييما سليما وتحميل المسؤوليات بكل شفافية أمام شعبنا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والكلمة للسيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار، أربع دقائق مخصصة له.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

أودّ في بداية تدخّلي أن أرحّب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها.

اليوم هذا القرض هو قرض استهلاكي، في حين كنّا نتمنّى أن نتحصّل على قرض للاستثمار خاصّة الاستثمار في القطاع الفلاحي، فمثلا بمعتمدية الزاوية-القصيبة الثريات هناك مشروع التصفية الثلاثية للمياه المستعملة وهي مياه يقع اعتمادها خاصّة في ريّ الزراعات العلفيّة وريّ أشجار الزيتون والتي يقع كذلك في هذا الإطار تشبيها وتحويلها باعتمادات من طرف المجلس الجهوي لولاية سوسة، ووقع توسعة المنطقة السقوية بمقتضى أمر على مساحة 500 هكتار.

سيدتي الوزيرة، لا يجد الفلّاح في فصل الصيف كيف يسقي أرضه خاصّة في ظلّ غلاء العلف، وهذا يرجع إلى مصالح الشركة التونسية للكهرباء والغاز STEG التي لا تزوّده ابتداء من شهر جوان بالكهرباء وخاصّة من الساعة الحادية عشرة صباحا إلى غاية الساعة الثالثة بعد الزوال، وهذا هو الوقت الذي يمكن للديوان الوطني للتطهير "ONAS " أن توفّر فيه الماء، ويعتبر هذا التوقيت هو وقت الذروة عند مصالح الشركة التونسية للكهرباء والغاز"STEG".

هذا الماء الذي تنفق عليه الدولة في إطار التصفية الثلاثية وللأسف يتّجه نحو البحر ويقف الفلاح متفرّجا على أرضه وهي عطشى وفي أغلب الحالات يبقى هذا الماء غير مصفّى ويتّجه إلى وادي حمدون الذي يمثّل كارثة بيئية على منطقة الزاوية-القصيبة والثريات من ولاية سوسة وكذلك كارثة بيئية على ولاية المنستير الذين يستنشقون الروائح الكريهة الى جانب جحافل البعوض وجميع أنواع الزواحف والحشرات فلقد أصبح هذا الوادي مصبّا للنفايات والأوساخ مع الأسف.

لذا السيدة الوزيرة أدعوكم إلى ضرورة إيلاء القطاع الفلاحي الأهمية اللاّزمة وخاصّة التدخّل لدى مصالح الشركة التونسية للكهرباء والغاز "STEG" حتى توفّر الماء للفلاحين ولمَ لا نستثمر الطاقة الشمسية بدلا من الطاقة الكهربائية لاستغلال المياه خاصّة بعد أن وقعت توسعة المنطقة السقوية بين القصيبة والثريّات وضرورة تمويلها.

السيدة الوزيرة، كذلك توسعة برنامج المناطق السقوية بمنطقة الفرادة بمعتمدية مساكن وكذلك معتمدية سيدي الهاني، مع العلم أنّ الدراسات في هذا المجال تمّت وما زالت تنتظر التمويلات اللاّزمة فهو مشروع من المشاريع المفيدة للفلاّح التونسي، إذ يمكن أن يحدّ من مصاريف العلف على الفلاّح وفي نفس الوقت يمكن استغلال المياه المستعملة بالتّصفية الثلاثية وهي مهمّة جدّا، ثمّ إلى جانب ذلك ونحن نتحدّث عن طرق تعبئة خزينة الدولة، أنتم تعلمون أنّ هناك طرقا لتعبئة هذه الموارد طبعا عن طريق أعوان المالية، ونحبّذ أن نتّجه نحو تحسين طرق استخلاص الديون العمومية، وأعي جيّدا المجهودات المبذولة من جميع أعوان المالية ....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد النائب المحترم عمّار عيدودي عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق.

السيد عمّار عيدودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

مرحبا بالأخوة النوّاب،

في البداية أريد أن أشير إلى ملاحظة أنّنا مقبلون على النظر في مشروع القرض المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي ولكن يجب الإشارة إلى أنّنا في مرحلة يتفاقم فيها حجم الديون الخارجية من 500 مليون دولار يضاف إلى 35.5 مليون دولار كدين خارجي، وكلّ هذا في إطار تدنّي قيمة الدينار التونسي وارتفاع نسبة التضخّم وهذا ما يؤثّر على القرار السيادي الوطني.

نحن بين خيارين، نحن بين المطرقة والسّندان، إمّا ألاّ نفرّق بين مجلسنا هذا والمجالس السابقة أو أن ننظر في مخرج لا نجد له مبررا أو أن ننظر إلى المخرج الوطني الذي ينقذ دولتنا وبلادنا وشعبنا من هذه الأزمة الاقتصادية.

السيدة الوزيرة، ما شدّني في تقرير لجنة المالية وفي تبريراتكم هناك لومان أو عيبان.

أوّلا، أشرتم إلى المعوقات الخارجية وركّزتم فيها على الحرب الأوكرانية الروسية، ركّزتم فيها على الجائحة ولكن غاب عليكم أنّ هناك المعوّقات الداخلية وهذه المعوّقات هي من صميم عمل الحكومة بالأساس وأختصر بسرعة تتمثّل المعوّقات الداخلية في عدم متابعة الحكومة للمشاريع المعطّلة وعدم مراجعة الكثير من القوانين ذات الصلة بالتنمية في مجال الصناعة ومجال الفلاحة ومجال التجارة، مراجعة قوانين المالية في البنوك وخاصّة استقلالية البنك المركزي، وعلى الحكومة إن أرادت أن توفّر مواردها الداخلية أن تستغلّ الثروات الوطنية الموزّعة على كامل ....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم بدر الدّين قمودي عن كتلة الخط الوطني السيادي وله أربع دقائق.

السيد بدر الدين قمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

سأخاطب السيدة الوزيرة بصفتها كوزيرة للمالية وكممثّل عن الحكومة في هذه الجلسة وأعبّر عن استيائي أنّ أوّل جلسة تعقد للموافقة على قرض والحال أنّ المجموعة الوطنية تعاني من نسبة تداين كبيرة تقدّر بـ 120 مليار دينار إضافة إلى 60 مليار دينار ديون المؤسسات والمنشآت العمومية، أصبح المبلغ 180 مليار دينار، هذا إن احتسبت نسبة السداد أو المبلغ المطالبة بسداده الدولة التونسية هذه السنة 15 مليار دينار، يعني سنبقى لمدة 12 سنة لتسديد هذه الديون، هذا دون اعتبار الديون اللاحقة.

السؤال الذي أطرحه على السيدة الوزيرة: ماذا أنجزتم من أجل تعبئة موارد الدولة في ضوء الإمكانيات المتاحة لكم والممكنة لنتجنّب هذا التداين المفرط؟ أسأل عن تمشّي الوزارة لتعبئة موارد الدولة في علاقة بالجباية، وأدرك جيّدا ما أقول، لا وجود لعدالة جبائية بتونس، فالجباية موظّفة على صغار التجّار والموظّفين بعد خصمه من المرتّب مباشرة، لدينا قرابة 750 ألف موظّف عمومي بالإضافة لمليون ونصف في القطاع الخاص، دون ذلك هناك تهرّب جبائي كبير في علاقة بالشركات أو المؤسسات الخاصّة وأذكّر السيدة الوزيرة أنّني توجّهت لوزارتكم في فترة سابقة بسؤال كتابي عن إخفاء 300 ملف يتعلّق بالتهرّب الجبائي. لا أدري هذا العدد تضاعف مرّتين أو ثلاث اليوم ولا أدري ما هو نشاط الشرطة الجبائية في تونس؟

في الجانب الآخر ماذا أنجزت الحكومة في علاقة بالحوكمة ومكافحة الفساد؟ لأنّ هذا -وأُدرك جيّدا- يمكن أن يكون موردا من الموارد لتمويل ميزانية الدولة.

في علاقة بالميزان التجاري إلى أيّ مدى تمّ التحكّم في التوريد؟ ونحن نعلم أنّ هناك بضائع تتدفّق على السوق التونسية لدينا مثيل لها، كان بالإمكان تجنّب الدولة هذا النزيف من العُملة الصعبة الاقتصاد الريعي، وتحدّث السيد رئيس الجمهورية في فرص مختلفة عن ضرورة الحدّ منه، ما هي الإجراءات التي تمّ توخّيها في علاقة بالاقتصاد الريعي؟

أنا أدرك أنّ هذا القرض سيتّوجه جزء منه إلى بعض البارونات وسيستفيدون منه وسيوزّع خاصّة في ديوان الحبوب وهو ديوان يعاني من أزمة الحوكمة والحال أنّه سيتولّى الإشراف على عملية التوزيع، ونعلم أنّ أطراف محدّدة هي المستفيدة من قسط كبير من هذا القرض.

الجانب الآخر وهو أنّ وزارتكم هي التي تشرف على ملف الأملاك المصادرة، وهذا الملف هو عنوان لفساد كبير في العشرية السابقة ولا زال إلى حدّ اليوم وإلى حدّ الآن لم ألمس أيّة إجراءات جادّة في اتّجاه توفير بعض موارد للدولة، وسأعطي بعض الأرقام: حساب صندوق المصادرة حتّى موفى 2020 المقابيض 1824 مليار والنفقات 1819 مليار، أملاك مصادرة يقع التلاعب بها، ملف فساد كبيرة السيدة الوزيرة أرجو أن تفتحوا تحقيقا وسبق وأن توجّهت لكم سابقا بهذا الكلام بعلاقة أنّ من يشرف على إدارة الملف والذين تمعشّوا منه.....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد النائب المحترم محمّد البجاوي غير منتمي وله أربع دقائق، أضيفت له دقيقة باعتبار أنّ السيد النائب المحترم ماهر بوبكر الحضري تنازل عن حصّته لفائدته، النائب المتدخّل مرحبا بك، تفضّل.

السيد محمّد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس، للتوضيح محمد اليحياوي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

العفو.

السيد محمّد اليحياوي

أرحّب بالزملاء تحت قبّة المجلس،

أرحّب بالسيدة الوزيرة،

سيدي رئيس المجلس، لديّ ملاحظتان بشكل سريع.

عاشت مدينة طبرقة فاجعة تمثّلت في غرق مجموعة من الشبان نتيجة عدوى الهجرة غير الشرعية وتوفّي أحد هؤلاء الشبّان وهو عُبَّيد نتمنّى له الرحمة ونعزّي عائلته والبقية تمّ انتشالهم وهم موجودون بالجزائر، وهذا نتيجة فشلنا نحن كفاعلين سياسيين لأنّنا لم نوفّر لهؤلاء الأمل ولم نوفّر لهم الشغل.

الملاحظة الثانية تمّ غلق سد الخذايرية بجهة طبرقة هذه الأيّام ونحن كأهالي استبشرنا بذلك نتيجة لتعبئة الموارد المائية، لكنّنا فوجئنا بوجود مجموعة كبيرة من السكّان تقريبا أكثر من ألف ساكن تمّ عزلهم نهائيا عن مدينة طبرقة وهم الآن يعانون مشاكل كبيرة جدّا في التّنقل خاصّة بالنسبة إلى الأبناء المتمدرسين ونحن مقبلون على امتحان الباكالوريا، ولهذا نطلب من السيّد وزير الفلاحة والسيّد المدير العام للسدود التّدخل لإنجاز هذا المسلك لفكّ العزلة على هؤلاء السكّان.

السيدة الوزيرة، بالنسبة إلى موضوعنا اليوم وهو القرض أنا سأتعامل معه بمقولة "الضرورات تبيح المحظورات"، لأن تواصل سياسة المديونية اليوم في تونس أغرقت البلاد ووصلت إلى حدّ لا يطاق وهي تلامس نسبة الناتج الداخلي الخام، وهذا ما سينعكس سلبا على نسبة النموّ المتدنيّة وهذا سيؤدّي إلى ارتفاع نسبة التضخّم وهو ما سينعكس سلبا على المواطن وعلى مقدرته الشرائية، صحيح أنّ الحكومة أو وزارة المالية حاولت تنويع مصادر التمويل من البنك الإفريقي، وهذا جيّد للخروج من إملاءات صندوق النقد الدولي ولكن لا بدّ من التفكير، السيدة الوزيرة فيما يتعلق بسياسة التداين ووضع خطّة تقريبا على أمد متوسط حتّى عشر سنوات، وهذا يتّم عبر حوار هادئ بين الحكومة والبرلمان للخروج من هذه الأزمة، وهذه الأزمة لا يمكن الخروج منها إلاّ بتفعيل منظومة الإنتاج التي هي اليوم منهارة في تونس.

أوّلا على مستوى موارد الطاقة كالفسفاط أين وصل اليوم؟ وهو يمثل نسبة هامة من موارد الطاقة سابقا في الناتج الإجمالي تقريبا بين 10% و11 %، على مستوى الإنتاج الفلاحي لدينا أكثر من 500 ألف هكتار من الأراضي الدوليّة مهملة في حين كان بالإمكان توزيعها على الشباب لخلق فرص عمل.

السيدة الوزيرة، فيما يتعلق بمشاريع الطاقة البديلة أيضا كان بالإمكان أن تخفّف من عجز الميزانية ومن العجز الطاقي، لا بدّ من التفكير أيضا في مشاريع منتجة مشاريع صناعات ذات قيمة مضافة، نحن إلى يومنا هذا لم نفكر في هذه المشاريع المرتبطة بالتصدير.

أيضا لا بدّ من التفكير في قروض ميسّرة للشباب من أجل الاستثمار والانتصاب للحساب الخاص لمنع الهجرة السريّة وتوفير مداخيل إضافية للميزانية، كذلك اليوم لا بد من رقمنة الإدارة، نستمع منذ 2005 من قمة المعلومات عن رقمنة الإدارة وإلى اليوم لم ننجز شيئا، نستمع عن المعرّف الوحيد إلى يومنا هذا لم ننجز شيئا. أيضا لا بدّ من التحكّم في التوريد، أيضا لا بدّ من التساؤل أين وصل الصلح الجزائي؟ الاقتصاد الرقمي أيضا، وزارتكم السيدة الوزيرة أعوان المراقبة وأعوان الاستخلاص يشكون....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم أيمن نقرة عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق.

السيد أيمن نقرة

شكرا سيدي الرئيس،

يحدث اليوم في القيروان من خلال عملية أمنية أمام أحد المعاهد في إطار مناوشة بين تلميذ وبعض أعوان الأمن عندما كان بصدد تصوير عملية أمنية، يتم الاعتداء اليوم على تلميذ بالضرب مما يفقده البصر في إحدى عينيه، صحيح أن هذا التلميذ يعاني من مشاكل صحية سابقة على مستوى العين ولكن بعد 11 عملية استرجع بصره واليوم بعد الاعتداء عليه يفقد البصر مرة أخرى، والغريب في الأمر حسب الرواية الموجودة اليوم أن هذا التلميذ موجود في إصلاحية بسيدي الهاني، يعني أنه موقوف بتهمة الاعتداء على موظف أثناء أداء مهامه.

اليوم بقدر ما نشكر الوحدات الأمنية في الجهة على العمل الكبير رغم النقص في الإمكانيات والتجهيزات سواء من سيارات أو مقرات مراكز الأمن الذين يعملون بها إلى غير ذلك، فإنه كذلك غير مقبول الاعتداء بالعنف على تلميذ، تلميذ صغير موجود اليوم في الإصلاحية هذا شيء غير مقبول، وهناك نداءات كبيرة عبر صفحات التواصل الاجتماعي ومن خلال الإذاعات لإطلاق سراح هذا التلميذ.

من خلالكم سيدي الرئيس نقول إلى كافة السلطات المعنية هذا الشعار اليوم كما كان #سيّب الطلبة# اليوم نقول #سيّب التلميذ# لأنّ مكانه إجراء امتحاناته وليس مكانه مركز الإيقاف.

السيدة وزير المالية، بعد تجديد الترحاب بكم في إطار مشروع هذا القانون وهو مشروع قرض بصريح العبارة لتمويل الميزانية، يعني قرض استهلاكي، كنا نتمنى لو كان في الشرح تفسير أوضح لمآلات هذا القرض وماهي مآلاته؟

اليوم كل الشعب التونسي يستمع لنا ويرجو أن يعرف أين تصرف أموال الدولة التونسية؟ وعلى من يقع صرفها؟ وعلى ماذا؟ هناك العديد من القروض التي تداولت على الدولة التونسية لا نعرف ما كان مآلها، نتمنى من سيادتكم اليوم أن نعرف مآلها، مع العلم أن الكثيرين يقولون أنّها أنفقت في غير محلها، نأمل من سيادتكم أن توضحوا لنا مصير هذه القروض وهذه الأموال والتي دخلت خزينة الدولة التونسية ربمّا استنفعت بها أطراف أخرى وهذا أحد أهمّ ملفات الفساد الكبيرة التي تمسّ من السيادة الوطنية.

السيدة الوزيرة، في إطار هذا القرض نتمنّى أيضا أن توضّحوا لنا اليوم بغضّ النظر عن الاحتكار والمضاربات والمجهودات الكبيرة والمداهمات وتوفير بعض المواد الاستهلاكية خاصّة المدعّمة، اليوم الشعب التونسي يتحدّث بصريح العبارة عن أنّ الدولة التونسية لا تملك الإمكانيات المالية لتوفّر المواد الأوّلية والمواد المدعّمة لتونس، اليوم نتمنّى وأنت مطالبة سيدة الوزيرة في إطار الشفافية من منبر مجلس نواب الشعب مدّ الشعب التونسي بحقيقة التوازنات المالية

للدولة التونسية وما هي الإمكانيات المتاحة وما هو برنامج الوزارة لتعبئة موارد الدولة بغضّ النظر عن القروض، لأنّ القروض تزيد في حجم المديونية وتزيد في جميع التكاليف منها تكلفة الإنتاج إلى غير ذلك.

السيدة الوزيرة، علينا مصارحة الشعب بحقيقة التوازنات المالية في البلاد وبحقيقة مآلات كلّ هذه القروض، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة المحترمة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلّة ولها دقيقتان.

السيدة نورة الشبراك

شكرا سيدي الرئيس،

أرحّب بالسيدة الوزيرة والسادة الأفاضل الحضور الكريم.

أودّ أن أشير إلى أنّ شرح الأسباب ورد مقتضبا ومقتصرا على معطيات فنية دون شرح الدّواعي والأسباب بشكل مفصّل وخاصّة تأثيرات موارد الاقتراض الخارجي أقصد التأثيرات المالية والاقتصادية والاجتماعية، وهو أمر سيحول دون جودة ونجاعة العملية التشريعية في أولى خطواتها.

من ناحية أخرى أودّ أن أشير إلى أنّ ما ورد بالتقرير أنّ القرض الموضوع بين أيدينا ذو صبغة تجارية ولكنّه كما تفضّل الإخوة الكرام موجّه لنفقات ذات طابع استهلاكي، نظريا كما هو معروف أنّ الاستهلاك يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية ولكن ليس في وضعنا الراهن، حيث تشكو مؤسساتنا من تعطيل في مستوى عملية الإنتاج، نأمل أن يكون أيضا الاستعجال في اتّجاه وضع إصلاحات ومقترحات هيكلية وإدارية واقتصادية للخروج من هذا المأزق، مأزق التورّط في عدم الإنتاج والاستهلاك دون إيجاد توازن بين هذا وذاك وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار زارعي عن كتلة الأمانة والعمل وله خمس دقائق.

السيد عبد الستار زارعي

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحياتي إلى زملائي الكرام وإليك سيادة الرئيس ونرحب بالسيدة الوزيرة الخبيرة المالية.

المال وما أدراك ما المال، قبل كل شيء هناك قرض أخذناه من الله سبحانه حيث لا تقدر أموال العالم بأسره أن تعطينا كمية الماء وأصبحت سدودنا والحمد لله بخير وهذا دليل على أن هذه البلاد محبوبة من طرف الرب سبحانه، وهذا دليل على أن الشعب التونسي شعب عظيم ومحب. نحن هنا زملائي الكرام من أجل مقاومة الفتنة، وجئنا إلى هذا المكان لخدمة الشعب التونسي لا غير، فألف مبروك للشعب التونسي على هذا الغيث النافع.

السيدة الوزيرة، نحن سنكون عقلانيين وموضوعيين ومحبين للبلاد والعباد لأننا لا نزايد ونعرف بأن تونس في حاجة إلى مثل هذا القرض لكن بشرط أن يكون آخر قرض وبشرط أن يذهب إلى الحلول اللازمة لحلحلة وضعنا الاقتصادي والاجتماعي.

مسألة أخرى السيدة الوزيرة من خلالك إلى رئاسة الحكومة هذا مطلب شعبي لذوي الاحتياجات الخصوصية حيث أنهم موجودون في كامل الجمهورية وأنا شخصيا من أصحاب الأمانة والسيد رئيس البرلمان على علم بهذا الموضوع وأغلبية البرلمانيين على علم بموضوع ذوي الاحتياجات الخصوصية، فرجاء السيدة الوزيرة أن تحلحلي هذا الملف، ملف المهزلة، لأنه عار على تونس وعلى الشعب التونسي أن يعاني ذوو الاحتياجات الخصوصية الأمرين وأحملك المسؤولية أمام الله وأمام الشعب أن يكون الحل على يد سيادتك.

نتمنى أن يكون هذا القرض آخر قرض استهلاكي، فنحن مع القروض الإنتاجية، ونحن في حاجة إلى قروض الاستثمار، وهذه الطريقة هي الوحيدة التي من خلالها يمكن إنقاذ الواقع الاقتصادي والاجتماعي للشعب التونسي، ومن خلالك أطالبك وأطالب الحكومة باستدعاء كل الخبراء في تونس من أجل حلحلة واقعنا الاقتصادي والاجتماعي، وبهذه الطريقة ستصبح تونس بحول الله في ظرف وجيز بتوفر الإرادة السياسية والإرادة الشعبية من ضمن الدول المتقدمة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ومن خلالكم أطمئن الشعب التونسي بأن تونس بحول الله وبإذن الله ستذهب إلى الأحسن والخير، وبإذن الله تونس منتصرة بإرادة سياسيها الوطنيين وبإرادة شعبها العظيم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد ماهر الكتاري عن كتلة الاحرار، له أربع دقائق.

السيد ماهر الكتاري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة وبالوفد المرافق.

ستكون مداخلتي على محورين: المحور الأول هو القرض الذي صادقت عليه اللجنة والذي قدمناه للجلسة العامة للمصادقة.

أردت أن أوضح للسادة النواب أن أغلبية هذا القرض موجهة لتمويل الشراءات للشركة التونسية لتكرير النفط "STIR " ولديوان الحبوب، وهما يمثلان ميدان الطاقة وميدان الفلاحة، ونعرف أهمية الطاقة والفلاحة في اقتصادنا، وأردت أيضا أن أؤكد بالنسبة إلى الطاقة أن لدينا برامج في الدولة التونسية للطاقة البديلة، وأريد أن أفتح قوسين وأذكر أيضا أنه إلى يومنا هذا ليس لدينا وزيرة للطاقة والمناجم.

ثانيا، لدينا ديوان الحبوب ونعرف جميعا المشاكل التي يعيشها ديوان الحبوب لتمويل البواخر الناقلة للحبوب، أريد أن أشكر وزيرة المالية على المجهود الذي تقوم به لإيجاد التمويلات حتى لا تظل واقفة مثلما رأينا كثيرا في الميناء في انتظار استخلاصها، هذا من ناحية.

أريد أن أقول أيضا أن هذا القرض مبرمج في ميزانية 2023 وهو يمثل 10% من موارد الاقتراض الخارجي المبرمجة في الميزانية، وكنا نود في اللجنة قبل أن يرد علينا هذا القرض أن يعرض علينا قانون الميزانية أولا حتى نطلع عليه ونصادق عليه ونعرضه على الجلسة العامة.

بالنسبة إلى المديونية سمعت الزملاء النواب يتحدثون عنها وأريد أن أقول لهم أن نسبة المديونية إلى حد الآن في تونس حوالي 75% من الناتج الداخلي الخام حسب المعطيات الموجودة في وزارة المالية.

مسألة أخرى كلنا نتحدث ونعرف المشاكل الموجودة في البلاد وأرى أن السيدة الوزيرة بصدد كتابة كل الطلبات وكل المقترحات

التي يقولها السادة النواب، ويمكن لكل منا أن يعرض مقترحات لكن بالنسبة إلي أهم شيء يمكن القيام به هو أن تقدم لنا وزارة المالية بما أنها تتولى طلبات كل الوزارات تصورا على المدى القصير والمتوسط والبعيد للاقتصاد التونسي حتى تكون هناك رؤية لهذا العام والأعوام الموالية، ونحن قد استعدنا العمل بالمخطط الخماسي" quinquennal le plan "ونود أن يتم التطرق إليه لأنه المسألة مهمة جدا، ولا يمكن أن نعمل ونبرمج مستقبل البلاد دون أن يكون لدينا برنامج خماسي على المدى المتوسط والبعيد.

مسألة أخرى بالنسبة إلى الإصلاحات الكبرى نود أن يكون قانون الصرف من المسائل التي يجب أن تعرض وأيضا قانون البنوك والصكوك...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

تحية لكل الحضور،

مرحبا بك السيدة الوزيرة وبالوفد المرافق،

مداخلتي لن تكون حول موضوع القرض بحد ذاته والذي وللأسف أصبح ضرورة حتمية وأمرا واقعا فرضه الوضع المالي للبلاد، ولكن هي فرصة لنعبر عن هواجسنا وهواجس شعبنا وما نراه مطلوبا لإنقاذ الاقتصاد الوطني.

فنحن نجتمع اليوم في ظل أزمة اقتصادية حادة ووضع اجتماعي صعب لشعبنا، ونحن في كتلة لينتصر الشعب شعورنا هو نفس شعور الشعب الذي يشعر بالحزن لأنه لا يمكن لأي إنسان أن يكون سعيدا بالتداين خاصة أن بلادنا وصلت إلى مستوى غير مسبوق من المديونية في تاريخها.

كنا نتمنى اليوم أن نناقش برامج ورؤى حكومية لإنقاذ الوضع الاقتصادي لأن التونسيين الذين أنجزوا مسار 25 جويلية وأنجزوا الإصلاحات السياسية ينتظرون أن تنعكس هذه الإصلاحات السياسية على حياتهم ومعيشتهم لأنه لا معنى لأي إصلاح سياسي لا يوفر أو لا يحقق الخبز للجميع.

لذلك حان الوقت لتغيير شامل وجذري للسياسات العامة وتحويل شعار التعويل على الذات إلى برامج وإجراءات عملية ملموسة تنفذها الحكومة ويشرع لها مجلس نواب الشعب كل التشريعات اللازمة لإصلاح القطاع البنكي ليكون قطاع استثمار وليس جهازا ماليا لتكريس هيمنة حفنة من العائلات المتسلطة على الاقتصاد التونسي والإصلاح الزراعي الذي يكفل السيادة الغذائية ومراجعة قانون البنك المركزي ومجلة الصرف وقانون الصكوك ووضع حد لمنظومة الشيكات ومنظومة الرخص حتى تتحرر روح المبادرة وتتكرس المنافسة.

إن الشعب التونسي ينتظرنا لنشرع تشريعات التحرر الوطني والتعويل على الذات لا تشريعات القروض وقوانين اللوبيات.

سؤالي للسيدة الوزيرة: هل لشعبنا في بعض الجهات التي تفتقد إلى الماء الصالح للشراب نصيب من هذه القروض حتى يخلق مواطن رزق في جهاته على سبيل المثال فريانة أو ماجل بلعباس وغيرها حتى يتحسن ظرفه الاقتصادي والاجتماعي أم ستظل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد يوسف طرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس،

بعد الترحيب بالسيدة وزيرة المالية والسادة أعضاء الوفد المرافق، تنتابني مشاعر متداخلة، سمعت العديد فخورين والعديد يقولون بأن هناك إنجازا تاريخيا، كما أن هناك من يرحب ويشكر السيدة الوزيرة وفريقها على الجهد الذي بذلوه للحصول على هذا القرض.

أريد أن أقول للشعب التونسي كان الأجدر أن نعزي أنفسنا لا أن نفرح لأن اللحظة التي نعيشها اليوم أولا نعرف أنها إفراز لفترة طويلة من سوء التصرف وسوء إدارة الدولة وخاصة في علاقة بالتوازنات المالية للدولة.

لا بد أن نسجل هذا، ولا أريد أن أحمّل أناسا مسؤولية شيء هم ليسوا مسؤولين عنه ولكن في نفس الوقت أريد أن أهيب بزملائي النواب وكذلك بأعضاء الحكومة لأنهم بالفعل يشعرون بوطأة اللحظة التاريخية التي نعيشها بعد 25 جويلية، وحتى ينجح هذا المسار لا يجب أن نعيد نفس ما كان يحدث والطريقة القديمة للتعامل مع المالية العمومية واقتصاد البلاد.

الأمر جلل وخطير ولا يجب أن نتساهل ونفرح بهذه الحلول السهلة كلما واجهنا أزمة نقفز مباشرة للاقتراض.

كل الدول في العالم تقترض ولكن عندما تصبح هذه الديون التي تثقل كاهل البلاد وتثقل كاهل الأجيال القادمة نحن أيضا مسؤولون عنها وسيحاسبوننا عنها، ويجب أن تكون لنا الشجاعة والجرأة لكي يوجه الاقتراض للاستثمار.

ثالثا، أكثر المقترحات تتعلق بإنقاذ البلاد الإنقاذ الحقيقي، ولن ننتظر أكثر مجددا ومن خلال السيدة وزيرة المالية أتوجه إلى الحكومة ولكل أعضائها في علاقة بالاقتصاد والطاقة والفلاحة إلى آخره أن يتحملوا مسؤولياتهم ويبدؤوا اليوم إصلاحا حقيقيا لهذه البلاد.

لدينا مؤسسات عمومية كانت تمول ميزانية الدولة في 2010 بأكثر من 5000 أو 6000 مليار أربع مؤسسات عمومية فقط، المجمع الكيميياوي وفسفاط قفصة و"TUNISAIR " والتبغ والوقيد، كلها اليوم ما عدا بعض التعافي في فسفاط قفصة نراها تستنزف موارد الدولة، لماذا لم يقع إلى الآن النظر في إصلاحها؟ لأن المسألة وطنية ويكون الشريك الاجتماعي طرفا حقيقيا في عملية الإصلاح هذه، ولن نؤبد هذه المعركة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومة إلى آخره.

يجب أن يكون الطرف الاجتماعي قاطرة من قاطرات إصلاح هذه المؤسسات، عوض أن أقترض 5000 مليار كان يمكن لو أصلحنا مؤسساتنا تلك، وهذا ممكن بشرط أن تتوفر الإرادة السياسية وتتوفر الحكومة ووزراء لهم رؤية وليس تكنوقراط ولا نريد أن يكون الوزير مديرا عاما.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب غير منتم وله أربع دقائق، باعتبار أن النائب السيد عبد الحليم بوستة تخلى عن حصته لفائدته، تفضل السيد عبد القادر.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية وبالوفد المرافق لها.

في الحقيقة لن أتوجه بأي سؤال للسيدة الوزيرة حتى نفهم أولا سبب وجودها هنا، وهي ليست المسؤولة عما يحدث في البلاد حتى تسعى اليوم للحصول على القرض، ولا نلومها، أولا نلوم أنفسنا ويجب أن نعرف أن هذه سلسلة ومشاكل تسبب فيها جميع الأطراف من مواطنين عاديين إلى سياسيين إلى حكومة.

وحتى نجد الحلول يجب أن نشخص الوضع كما هو ولن نزايد لأننا أمام التلفاز ولن نتحامل على الوزيرة بتعلة أنها تسعى إلى الحصول على قرض، ونحن متأسفون اليوم، ولأننا اليوم بدايتنا في المجلس، ليس هذا لنبتعد قليلا عن الشعبوية ونعرف أن السيدة الوزيرة إن كانت ستحصل على قرض فذلك لسداد البترول المتسببة فيه أناس آخرون.

اليوم يجب أن نتحمل مسؤوليتنا أمام الله أولا ولا يمكن لفرد فقط أن يحل المشاكل في تونس، ذلك واجب على الجميع، وأرجع نوعا ما لكلمتك سيدي الرئيس، لسنا في حاجة لأن نذكر أنفسنا بدور النائب بل بالعكس نحن اليوم في عمق البحر مما يستوجب علينا جميعا حلولا، ولن نحاسب بعضنا على الأخطاء وننسى ما فات، وكلها مخلفات وغرق الدولة في الديون لم يتسبب فيها رئيس الدولة وهو اليوم على رأس الحكومة أو السادة الوزراء هي سلسة من عديد المشاكل في البلاد.

اليوم السيدة الوزيرة ومن خلالك للسادة أعضاء الحكومة ككل يجب خلق منوال تنموي جديد لخلق الثروات حتى ينتج الشباب ويبدع، ولنا عديد الثروات الوطنية التي يجب استغلالها كما ينبغي وهي التي ستوصلنا إلى بر الأمان.

والبارحة أقوى دليل، لذلك قلنا لا فائدة من تذكير بعضنا، أن السيد رئيس الدولة البارحة اجتمع بالسادة الأساتذة الجامعيين وهم غير مسؤولين في البلاد على أكثر من تدريس طلبتنا حتى يقدموا حلولا.

واليوم يجب على النائب وليس لكونه نائبا بين قوسين بل بالعكس حين يتصل بوزير أو بالوالي هو مسؤول عن معتمديته وسيوصل مشاكل حقيقية وليست للتزايد.

نود اليوم من الجميع تحمل مسؤولياتهم يدا بيد حتى نساهم في بناء هذه الدولة ونتحمل مسؤولياتنا أمام الله قبل كل شيء وأمام الشعب.

يجب إعادة تشغيل الفسفاط والفلاحة بطريقة جدية كما يجب على وزارة المالية أن تصيغ قوانين وتعرضها على مجلس نواب الشعب حتى تواكب جميع التطورات العالمية والاقتصادية في العالم ويكفينا بكاء على الأطلال.

اليوم سنحصل على هذا القرض مكرهين لكن أيضا دون أن نزايد على ذلك، فنحن ملزمون على المصادقة، واليوم مجلس نواب الشعب في بدايته سيصادق على قرض ولكن...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد النائب، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها.

أخواتي إخوتي السادة نواب الشعب، مرحبا بكم.

اليوم "اسمع يا الي ما سمعتش" أول جلسة للمجلس تخصص للمصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد قرض، فلا يوجد أي إنسان يسعى إلى الاقتراض ويكون مسرورا، وهذا ما ينطبق علينا حاليا ولعلنا في رفاهية من العيش ورغم ذلك نسعى إلى الاقتراض، إن كان الأمر كذلك يمكن مناقشة هذه الوضعية لكن الجميع يعرف الوضعية، وأذكركم أخواتي إخوتي أن هذا القرض موجه أساسا إلى دعم المواد البترولية والمواد الأولية وكذلك التحويلات الاجتماعية لفائدة العائلات المعوزة، وهذا ما بينته السيدة المديرة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي بالوزارة.

أكرر هذه النقاط الثلاث: المواد البترولية حيث أن التونسيين اليوم مصطفون أمام محطات البنزين ونعرف جميعنا مشكل البنزين الموجود اليوم، كذلك والمواد الأولية اليوم التونسيون مصطفون أمام المخابز ولا يوجد الخبز و"الباقات" ويصطفون ساعة أو ساعتين سواء تمكنوا من الشراء أم لا ولا نتحدث عن العائلات المعوزة وما يستحقونه في هذه الظروف وفي هذا الظرف الاقتصادي.

أعتقد أن هذه الأمور الثلاثة ذات أولوية للتونسيين، ونعرف اليوم إن لم تدعم المحروقات في البلاد، تضيف 50 مليم على سعر البنزين له " impact " على كل شيء، فحتى إن كانت مواد أولية يتنقل بالبنزين وكل ذلك يتبع المحروقات.

لسنا فرحين بأننا نريد الاقتراض ولكن ذلك ما تمكنا منه اليوم ويجب علينا إيجاد حلول في وقت تكون فيه أسواق وأبواق ناعقة للأسف تطلب من العالم ألا يقرض تون وأقول شكرا للفريق الذي عمل على هذا القرض، ونحاول أن ندعو إلى العمل، وأكرر القول بأننا لسنا فرحين، لكن أيضا أحسنتم رغم أنه في هذا الظرف هناك بعض التونسيين للأسف يدعون المؤسسات المالية العالمية والدول في العالم ويطرقون الأبواب ويدعون إلى عدم إقراض بلادنا، وأن اغلقوا حنفية الأموال عن تونس، وليس الوقت مناسب لنتحدث فيه عن الوطنية لكن في هذا الوقت حين نحصل على هذا القرض وتوجهه واضح، وما أؤكد عليه السيدة الوزيرة وكافة الإطارات هو كيفية صرفه...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة المحترمة السيدة هالة جاب الله عن كتلة الأحرار، لها أربع دقائق.

السيدة هالة جاب الله

مرحبا بكم،

أرحب بالسيدة الوزيرة وإطارات وزارة المالية،

اليوم وفي نطاق القرض الذي سنتحصل عليه أردت أن أذكر أن تونس تحصلت على 56.5 مليار دينار من القروض ما بين سنة 2011 و2021 معها 400 مليون دينار هبات على الأقل كلها ذهبت دعما للميزانية ومشاريع الدولة والمؤسسات العمومية وخلاص ديون.

يمثل المبلغ الذي اقترضناه عشر ميزانية الدولة وتضاعفت الديون أربع مرات منذ 2010.

النفقة في الاستثمار ضئيلة جدا مقارنة بالمصاريف الأخرى كسداد الأجور.

اليوم نحن نقترض قروضا استهلاكية بالأساس وقائمة القروض التي سنقدم عليها مستقبلا ما زالت طويلة يمكن أن توصلنا إلى ارتفاع الدين العمومي إلى 124 مليار دينار يعني أن وضعيتنا حرجة جدا.

أولا، نطالب بنشر التقرير الشامل بخصوص جرد وضبط وضعية القروض والهبات التي أسديت للدولة والمؤسسات العمومية خلال العشر سنوات الأخيرة والطبيعي أن التقرير الشامل تقدم في أوت 2022 إلى سيادة رئيس الجمهورية.

ونطالب بمحاسبة المتورطين في ملفات الفساد وتعطيل المشاريع وسوء التصرف في القروض.

ثانيا، نطالب بتفعيل آليات الرقابة على القروض من المانحين ومن الوزارة ومن البرلمان ونود معرفة الآليات المتوفرة حتى نقوم بعمليات الرقابة.

ثالثا، نطالب بمراجعة سياسة الاقتراض الداخلي من البنوك المحلية التي أغلقت وشلت حركة وسيولة المؤسسات الاقتصادية وجعلتنا نغرق في حلقة مغلقة من تدهور اقتصادي واجتماعي.

هناك موضوع آخر أريد أن أتطرق إليه فمنذ 2014 تم إدراج العديد من المهن في النظام الجبائي الحقيقي عوضا عن النظام التقديري وخاصة السنة الفارطة وقع إدراج أصحاب المهن الصغرى والورشات في هذا النظام وقد كانت تبعاته الاجتماعية والاقتصادية صعبة على أصحاب المهن الصغرى والورشات.

أتساءل هل هناك تقييم لمردودية هذا القرار من طرف وزارة المالية وهل هناك مواكبة في الإجراءات المصاحبة لهذا التغيير؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد الهادى العلانى عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد محمد الهادي العلاني

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

في البداية نجدد ترحيبنا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها.

في الحقيقة أولا أعبر عن استيائي لأننا بصدد مناقشة قرض وهو كغيره من القروض قرض استهلاك وليس قرض استثمار وتنمية.

ما يجب أن نعرفه اليوم أن المديونية في تونس بلغت أرقاما قياسية وغير مسبوقة في تاريخ بلادنا وباتت تهدد سيادتنا واستقلالنا من جهة وانهيار الاقتصاد وغياب الاستثمار والنمو بشكل تام، ودخلنا في دوامة الاقتراض سواء للاستهلاك إما للأجور أو لشراء المواد الأساسية أو أننا نقترض لسداد قروض قديمة، لكننا لم نلاحظ إلى اليوم أي برنامج أو رؤية من طرف الحكومة للحد من هذه المديونية حيث تضاعفت أكثر من أربع مرات خلال العشرية الفارطة وتجاوزت نسبتها تقريبا أكثر من 90%.

السؤال الذي نطرحه: إلى أين نحن ذاهبون؟ اليوم نحن بصدد مناقشة قرض من البنك الإفريقي وغدا سنناقش قرضا من صندوق النقد الدولي ثم قرضا آخر، ومعنى ذلك أننا ندور في حلقة مفرغة ونتائجها وخيمة.

لذلك حان الوقت لوضع حد لهذا الأمر وعلينا تحويل شعار التعويل على الذات إلى إجراءات وسياسات عمومية وقرارات ملموسة.

السؤال الذي نطرحه على السيدة الوزيرة والوفد المرافق لها: لماذا نقف عاجزين أمام عجز الميزان التجاري وأمام التوريد العشوائي؟ لماذا نقف عاجزين أمام التهرب والتهريب؟ ألم يكن من الأجدى طيلة هذه المدة رفع إنتاج الفسفاط إلى مستوى قياسي في ظل طلب عالمي كبير وسعر مرتفع في الأسواق العالمية؟

ألم يكن من الأجدى تعديل قانون البنك المركزي ليعود إلى تمويل الميزانية بدل الاقتراض من البنوك الخاصة الداخلية؟ نتساءل أيضا أين مشاريع الطاقات البديلة، أليس تفعيل مشاريع الطاقات البديلة أولوية لماذا هذا الملف معطل؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ياسر قراري عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق.

السيد ياسر قراري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها.

طبعا كما ذكر وعدّد عديد الزملاء كنا نتمنى ألا تكون أول مصادقة لهذا البرلمان تتعلق باتفاقية قرض حتى نرسل الرسائل الإيجابية التي ينتظرها شعب تونس، لكن للأسف نجد أنفسنا أمام هذا الوضع الذي يوحي بالاستمرار في نفس السياسات التي أنتجتها الحكومات السابقة والمتعاقبة والقائمة أساسا على ثنائية الاقتراض والاستهلاك، وهذا ما يعمّق أزمة المديونية ويرفع من خدمة الدين في البلاد.

فتح اليوم مسار 25 جويلية أفاق جديدة قوامها السيادة الوطنية وبناء الاقتصاد الوطني المنتج للثروة، وعندما نقول سيادة وطنية يعني أنّها لا يمكن أن تتحقّق بمزيد ارتهان اقتصاد البلاد للمؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، وفي هذا الإطار نطلب منكم السيدة الوزيرة توضيحات حول تعاطيكم وتعهّداتكم تجاه هذا الصندوق وأين تتجهون في هذا الملف؟

كما نعلن أننا ضدّ المواصلة في هذا النهج لكي لا يكون هذا المجلس مساهما في رهن البلاد خلال الخمس سنوات المقبلة وعليه سيدتي الوزيرة ندعو من خلالكم حكومتكم إلى وضع ما نصطلح عليه وما نسميه بالبرنامج الحكومي، من غير الممكن أن نواصل وأن نستمر على نفس النهج، نطالبكم بإرساء برنامج حكومي والإعلان عليه ومناقشته مع مجلس نواب الشعب.

السيدة الوزيرة، نحن ندعو إلى التّوجه نحو اقتصاد منتج للثروة وكنا نتمنى حتى إن اضطررنا للاقتراض أن يكون ذلك من أجل الاستثمار وليس من أجل الاستهلاك، ولكي نتمكن من تجاوز هذا بودّنا أن يتم العمل على تعبئة الموارد الداخلية ويكون ذلك من خلال: محاصرة الاقتصاد الموازي وإعادة طباعة الأوراق المالية، توسيع قاعدة الاقتصاد المنتج وتشجيع الاستثمار واعتماد قاعدة الضريبة العادلة والتصاعدية، لكي لا تتحمل فئة العبء بمفردها

ودون غيرها، أيضا إقرار ضرائب حقيقية على الثروات، تفعيل قانون الصلح الجزائي ومتابعة تقدم إنجازه، تدقيق المديونية ومراجعة قانون البنك المركزي للأموال المنهوبة.

السيدة الوزيرة، نحن نعي جيّدا ضغوطات المالية العمومية وهذا الوضع نتاج لتراكمات حكومات سابقة، ونعي أن مصلحة الشعب التونسي تقتضي حاليا توفير المواد الأساسية، وعليه قد نصوّت بنعم لا للقرض إنما لمصلحة الشعب التونسي وما تقتضيه هذه المصلحة، نعم مؤقتة ومؤقتة جدا في انتظار مراجعة خيارات حكومتكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق، تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أودّ الترحيب بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها.

أنا بالطبع مستاء لأني كنت أتمنى أن أشاهد مشروع قانون يعرض على الزملاء النواب، مشروع قانون تنموي يدعم الاستثمار وليس مشروع قانون لقرض استهلاكي، وتعلمون جيدا أن المديونية تزيد من يوم إلى يوم وعمّقت مشكل البلاد، أتفهم أن الدولة في وضع مالي دقيق خاصة أنّ الحفاظ على السلم الاجتماعي يتطلب مثل هذه القروض الاستعجالية والتي توجّه للاستهلاك خاصة أننا نشاهد اليوم اصطفاف الناس على المحروقات والخبز، وهذه تعد سابقة خطيرة في البلاد، أن يبقى التونسي ساعتين ليشتري الخبز وهذا أمر محيّر، كذلك نلاحظ أن بعض العائلات المعوزة أصبحت تأكل من الفضلات الملقاة بالشارع وهذا موجود ويجب الانتباه إليه.

إذن القرض هو قرض استهلاكي، نحن لم نتفهّم ما قاله سيادة الرئيس وهو الاعتماد على الذات، الإدارة التونسية لم تتفهم ولم تقرأ الدرس جيدا، لماذا لم ألاحظ لجان تفكير بعد هذا الخطاب في كل الولايات تدرس إعادة النظر في منوال التنمية الاقتصادي الذي عقّد الأمر على المواطن التونسي؟ لماذا لم ننقّح مجلة الاستثمار؟ ينتظر الشباب التونسي بعث الشركات الأهلية، أين بنك التضامن؟ لماذا تهمل الأراضي الدولية إلى حد الآن في حين أنّ الشباب ينتظر وله مبادرات رائدة؟

نحن نقدّر الظرفية وسندعم هذا المشروع لكن لا يجب أن يكون صكّا على بياض، فيجب أن تكون هناك مراجعات عميقة لبناء الثروة من جديد والاعتماد على الذات، وتونس ستنتصر في هذه المرحلة والشعب التونسي هو من سيصنع الانتصار، شكرا على التفاوض وعلى النجاح في إقناع البنك الإفريقي للتصدير والتوريد على دعم تونس، لكن كما قلت يجب ألا نقع في مثل هذه القروض الاستهلاكية من جديد ونغيّر نظرتنا إلى الاقتراض وإن أمكن إيقافه فهو ليس في مصلحة البلاد وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد زياد الماهر غير منتمي وله ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية،

تحيّة لك على حسن التفاوض وتحية لكفاءات وزارة المالية، تحية أيضا لأعوان الديوانة على مثابرتهم وتحية لجنود الميزانية أعوان الجباية والمحاسبة العمومية والاستخلاص جند الميدان.

سيدتي الكريمة، أطلب منك أن تتوجهي لأعوانك برسائل طمأنة وأن تثمّني آداءهم بالشكل المستوجب والاستماع إلى مشاغلهم، إن أعوانك ليسوا على أحسن حال وليسوا على ما يرام.

نحن نجتمع اليوم للمصادقة على قرض، تمنّينا أن تكون البدايات مختلفة وأفضل ولكن هذا يعكس الواقع الصعب الذي تعيشه بلادنا والذي تسببت فيه سياسات لحكومات سابقة، سياسات مالية واقتصادية رهنت البلاد وعمّقت المديونية، سنطلب منك اليوم سيدتي الكريمة وأنت تعكسين خيارات 25 جويلية وخيارات السيادة الوطنية أن تتميّزي على ما وقع طرحه في الحكومات السابقة، نتمنى أن تتضمن مشاريع القروض اللاحقة أو أن يقع تخصيص جزء منها لتمويل مشاريع تنموية ومشاريع اقتصادية ذات قدرة تشغيلية كبيرة وقيمة مضافة.

سيدتي الكريمة، نحن مطالبون بإجراءات تنشّط الدورة الاقتصادية الصغرى والمتوسطة خاصة وبإيجاد البدائل والحلول الناجعة، ونتمنى من سيادتكم تقديم مقترحات في هذا الصدد من أجل استيعاب السوق الموازية للتجارة والسوق الموازية للعملة الأجنبية التي تضخمت وأصبحت تعكسها أرقام كبيرة وضخمة ومهولة.

سيدتي الكريمة، سأتحدث حول بعض المسائل المجردة، وسأقول على مسامع أعضاء مجلس نواب الشعب ومسامعك ومسامع السيد رئيس الجمهورية، تجري تصفية قطاع النسيج المحلي، جزيل الشكر لأعوان الديوانة الذي يقومون بعملهم ويلتزمون بالقانون ولكن هذا القطاع مستهدف بالتوريد العشوائي والوحشي ومن تبعات اقتصادية كبيرة وخطيرة، كما أنه اليوم ضحية لقوانين حمائية لفائدة الأجانب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد كمال فراح عن كتلة الأمانة والعمل وله خمس دقائق، تفضل.

السيد كمال فراح

شكرا سيدي الرئيس،

أريد أن أجدّد ترحابي بمعالي وزيرة المالية وبالوفد المرافق لها.

في الحقيقة لدي حساسية تجاه مسألة القروض والاقتراض لأن هذه المسألة تحيلني إلى فترة حالكة من تاريخ البلاد التونسية وهي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث أغرقت البلاد في الديون زمن محمد الصادق باي ووزيره مصطفى خزندار، وهذه الديون آلت في نهاية المطاف إلى سقوط البلاد التونسية تحت نير الاستعمار الفرنسي.

حتّى نكون واقعيين فالعالم يعيش أزمة بل هي أزمات متتابعة، أزمة كورونا، الحرب الروسية الأوكرانية، والعالم هو الآن بصدد التشكل من جديد مع ظهور تكتل" BRICS " الذي سيكون ربما من بين الحلول لخلق توازن جديد في العالم والعودة إلى القطبية الثنائية.

مسألة القروض هي شرّ لا بد منه وكل دول العالم تتجه في هذا الاتجاه، فحتى الولايات المتحدة الأمريكية تعاني مؤخرا من مسألة القروض والاقتراض، إذن أين تكمن الإشكالية؟ يتضح ذلك خاصة عندما تصل نسبة القروض أو نسبة المديونية إلى خطوط حمراء وتمثل نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام، وبالتالي تعيق عملية

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد اقترضت تونس في العشرية الأخيرة عديد المرّات بالإضافة إلى الهبات والمساعدات، وهنا ندعو إلى اطلاعنا على مآل القروض التي تحصلت عليها البلاد التونسية في العشرية الأخيرة، لدينا بعض الأمثال الجيّدة في موروثنا الشعبي التي تحيلنا إلى حسن التدبير والاعتماد على الذات مثل قولة "نكبس السنتورة"، "نتحزّم بحزامين"، "ندور في حواليّا"، لذلك يجب علينا تطبيق جملة من الإجراءات لتحسين الأوضاع الاقتصادية ثم الاجتماعية في البلاد التونسية وهي:

أولا، التشجيع على الاستثمار لخلق الثروة والتخفيف من حدة البطالة.

ثانيا، تطوير مجلة الاستثمار ومجلة الصرف التي تمثل عائقا أمام مهن استحدثت جديدا وخاصة أمام شبابنا، التخفيف من حدة البيروقراطية التي تعرقل مسألة التنمية.

النقطة الموالية تتمثل في تثمين المنتوجات الفلاحية والفسفاطية حتى نعطيها قيمة مضافة، لدينا الفسفاط وزيت الزيتون عندما نثّمنه ربما سيعود علينا ذلك بأكثر فائدة،

أيضا الإسراع في إنجاز التحوّل الطاقي خاصة الانتقال من الطاقات الأحفورية إلى الطاقات البديلة والنظيفة خاصة أن البلاد التونسية وضعت هدف 30/30 وهي أن تصل في موفى سنة 2030 إلى أن يكون استهلاكها الطاقي من الطاقات البديلة يمثل 30% من جملة الطاقة المستهلكة.

فيما يتعلق بالعدالة الجبائية وما أدراك ما العدالة الجبائية، أريد أن أسأل السيدة الوزيرة رأسا، هناك في قانون المالية مسألة هامة وهامة للغاية وهي تتمثل في دعم الامتثال الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي والتصدّي للتهرّب الضريبي والسؤال هو إلى أيّ مدى نجحتم في تطبيق هذا الإجراء؟

نقطة أخيرة سأختم بها وهي هامة وهامة جدا تمكننا من الاعتماد على الذات وهي تتمثل في نشر ثقافة العمل لأنه فقد قيمته كقيمة إنسانية في السنوات الأخيرة في البلاد التونسية حتى نستطيع أن نعطي أمثلة ممتازة لأجيالنا القادمة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد وليد حاجي عن كتلة الأحرار وله أربع دقائق، تفضل.

السيد وليد حاجي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير زملائي وزميلاتي النواب،

نرحب بالسيدة وزيرة المالية،

السيدة الوزيرة، بالنسبة الى قانون المالية في فصله 60 الذي ينص على منع الدفع نقدا في المعاملات التي تتجاوز خمسة آلاف دينار، هذا الفصل ينص على الخلاص عبر صكّ بنكيّ أو بريديّ أو عبر البريد أو عن طريق عملية بريدية، هذا الفصل هدفه مزيد محاصرة الفساد ومراقبة المبالغ المالية من حيث مصادرها ووجهتها إضافة إلى التصدي لتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب وترشيد تداول الأموال نقدا ولكن هذا القانون لا ينطبق على جميع القطاعات.

لا يمكن المرور عبر المسالك البنكية في كل عمليات البيع والشراء وهنا بالتحديد أتحدث عن الفلاح الذي لا يتعامل في عملية البيع والشراء بالعقود، فالفلاح يتواجد في الأسواق وفي الضيعات وفي كل فضاء وفي كل مكان وبالتالي لا يمكن محاصرته بصكوك بنكية أو بريدية ولا يمكن أن يتعامل بهذه الوسائل، يبيع الفلاح بالتفصيل.

أصبح الفلاح في معاملاته اليومية معرّضا للضرر إذ أن هذا الفصل من قانون المالية يسبّب ضررا كبيرا له ويعطل أعمال البيع والشراء، إضافة إلى ذلك أن الفلاح يتخوف دوما من البيع عن طريق الصكوك، نحن نعلم جميعا أن هناك العديد من المشاكل خاصة في مسألة الصكوك بدون رصيد، وقد تعرض فلاح في جهتي بحاجب العيون إلى عملية تحيل بمبلغ مالي قيمته 200 ألف دينار عن طريق صك بنكي وإلى يومنا هذا حقّه ضائع.

نحن على أبواب عيد الإضحى، الفلاح يبيع أغنامه، الفلاح الذي يعاني من غلاء أسعار الأعلاف، الفلاح الذي يعاني من قلة الدعم من الدولة وبالتحديد من وزارة الفلاحة يجد نفسه معرّضا إلى افتكاك أمواله وعدم القدرة على بيع رأس أغنامه، كذلك يبيع الفلاح منتوجاته النباتية بالتقسيط وبالتالي يمكن أن يتجمع لديه مبلغ ماليّ يتجاوز خمسة آلاف دينار، وهنا رجاء الرحمة بالفلاح وبصغار التجار الذين لا يتعاملون بالعقود في عملية البيع والشراء، هذا بالنسبة الى الفلاح.

بالنسبة إلى قانون مقاومة التهريب، هناك مواطنون يملكون السيارات لنقل بعض الحمولات، وهناك من لا يميّز بين السلع المهربة والسلع التونسية وبالتالي إذا أردنا مقاومة التهريب لا نقاومه بمنح صاحب السيارة خطية مالية تصل إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف قيمة هذه السلع، هناك مواطن بسيط وقع حجز سيارته ومديون بمبلغ قيمته 36 ألف دينار، نطالب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد جلال خدمي عن كتلة صوت الجمهورية وله دقيقتان، تفضل.

السيد جلال خدمي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة وبجميع الفريق المصاحب لها،

نثمّن المجهودات المبذولة من قبل وزارة المالية للحصول على القرض الممنوح من قبل البنك الإفريقي للتصدير والتوريد، يعتبر هذا القرض بمثابة جرعة هواء للميزانية العمومية للدولة وأعتقد أنّ القرض الخارجي اليوم أصبح ضرورة وليس خيارا، لكن القرض اليوم أصبح دينا مسلّطا على كاهل الميزانية وبالتالي سيكون عبئا إضافيّا على القدرة الشرائية للمواطن المهترئة بطبيعتها.

لا بدّ من التعويل على أنفسنا من خلال عدة إجراءات ضرورية وعاجلة تساعد على دعم ميزانية الدولة، فاليوم يؤمّن الاكتتاب الوطني جزءا هامّا من ميزانية الدولة وأنا أتساءل لماذا لا يتمّ تشريك الجالية التونسية بالخارج على الانخراط في الاكتتاب وهو ما يساعد على تعزيز رصيدنا من العملة الصعبة خصوصا أن لدينا اليوم 95 يوم توريد فقط؟

فيما يتعلق بالإصلاحات الجبائية من خلال تخفيض الجباية وتوسيع قاعدتها، امتيازات جبائية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والباعثين الشبان للتشجيع على الاستثمار، ترشيد الدعم من خلال تحويلات مالية من 70 الى 80 % من الشعب التونسي حتى نتصدّى لتهريب المواد الغذائية خارج الحدود والقطع مع محتكري هذه المواد

بغرض الاستثراء على حساب الشعب التونسي، فتح مكاتب صرف يدوي لتعزيز السيولة المالية في البلاد في جميع المعتمديات وخاصة الحدودية منها للقطع مع القطاع الموازي.

بالنسبة إلى الفلاحة، لا بدّ من تغيير السياسات المنتهجة في الفلاحة ببلادنا والمستحيل ليس تونسيا ونعطي مثالا على ذلك، تحصلت شركة "شبلة" بسيدي علي بن عون مؤخرا على أربعة جوائز عالمية كأفضل زيت زيتون بيولوجي في العالم والجوائز كانت على النحو التالي، أوسلو النرويج، إسطنبول تركيا، أثينا اليونان وطوكيو اليابان، وهذه المجهودات....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد بلال ابن المشري وهو غير منتمي وله أربعة دقائق، باعتبار أن السيدة المحترمة بسمة الهمامي تنازلت له عن حصتها بدقيقة، تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا زميلتي لترك الكلمة،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها.

أولا تعتبر الإيجابية الوحيدة في هذا القرض أنّه بدون إملاءات تخص سياسة السيادة الوطنية والدعم والمؤسسات العمومية وغيرها من الإملاءات التي يفرضها صندوق النقد الدولي، ولكن مهم جدا أن شرح الأسباب الذي تقدمت به وزارة المالية جدّ هزيل ولا يرتقي إلى أن يكون شرحا لأسباب قرض بهذه القيمة أكثر من 1500 مليار مليم.

نريد أن نقول أولا على وزارة المالية وعلى الحكومة التونسية حين تتقدم بقرض أن تتقدم ونعرف ويعرف كافة الشعب التونسي أين سيتم صرف هذه الأموال؟ الجملة التي وردت ضمن شرح الأسباب "في إطار الحرص على تعبئة موارد الاقتراض الخارجي لتمويل ميزانية الدولة"، نفس الجملة التي نهب بها الشعب التونسي طيلة سنوات وربما عقود، لذلك من المهم جدا الشفافية.

ثانيا، أقول أنه من المؤسف جدا أن يستهل هذا المجلس أول قانون بقرض.

ثالث هذه الجملة التي وردت وهي جملة تعيسة جدا تفيد أو توهم بأن الحل الوحيد لميزانية الدولة هو الاقتراض الخارجي وهذا غير صحيح، والحكومة التونسية لم تبذل أي جهد لتغيير خياراتها لتعبئة الموارد من الداخل. أريد أن أسأل، كم هي حصة الفلاحين من هذا القرض؟ كم هي حصة دعم المنتجين الفلاحيين؟ لأن هذا القرض يتعلق باستيراد الحبوب والمحروقات، يعني نتحدث عن الفلاحة وعن الطاقة.

تعتمد في كل مرة وفي كل السياسات والحكومات المتعاقبة نفس السياسات في إعدام الفلاح التونسي ثم تذهب إلى الاقتراض وإلى دعم الفلاح الأجنبي، في إطار أن القرض يندرج في استيراد الحبوب أريد أن أسأل السيدة وزيرة المالية ليس فقط كوزيرة مالية بل كعضو حكومة لماذا حكومتكم كالحكومات المتعاقبة تشتري قنطار القمح بـ 130 دينارا من الفلاح التونسي وتشتريه من الفلاح الأوروبي بـ 220 دينارا؟ لماذا ترفض دعم الفلاح التونسي وتدعم الفلاح الأوروبي؟

ونحن نتساءل عن سبب عدم الترفيع في سعر شراء القمح التونسي تجيب كل الحكومات نفس الإجابة والتي تتمثل في عدم وجود تمويلات كافية، ثم في نفس الشهر تذهب لاستيراد القمح من الفلاح الأوروبي بـ 220 دينارا، هل تعلم أنّ تونس تاريخيا هي مطمورة روما، دعنا من روما، في التاريخ الحديث كانت تونس من أكبر الممولين لإمبراطورية فرنسا في الغذاء بمستعمراتها، واليوم في كل جلسة في هذا البرلمان والبرلمانات السابقة يناقش قرض لاستيراد الحبوب، هل أن هذه القروض أصبحت قدرا؟ هل أنّ 10 ملايين هكتارا ....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الزميل المحترم،

الآن الساعة الواحدة بعد الزوال سنرفع الجلسة لمدة ساعة فقط، وسنستأنف الجلسة على الساعة الثانية بعد الزوال علما أنه لا زال لدينا حسب القائمة عشرة متدخلين وسنحيل الكلمة إثر ذلك للسيدة وزيرة المالية لتتولّى بيان ردّها على السادة النواب، شكرا لكم.

(كانت الساعة الواحدة بعد الزوال)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثانية بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف على بركة الله الجلسة وما زال لدينا تدخلات السادة النواب المحترمين: عبد السلام الدحماني ورضا دلاّعي وحاتم الهواوي وسالم الحاج عمر وسيرين المرابط وعماد الدين سديري وزينه جيب الله وحمادي غيلاني وعماد أولاد جبريل مع التذكير بالفصل 3 من النظام الداخلي " كلّ عضو لا يكون حاضرا عند المناداة عليه يُعتبر كمن تدخّل ويلتزم المتدخّل بموضوع النقاش ومن خرج عنه وتجاوز الحصّة الممنوحة له يتولّى الرئيس التنبيه عليه، فإن لم يمتثل يجوز له أن يسحب منه الكلمة، فإن استرسل يعمل بوقف تشغيل المصدح وبعدم التسجيل بمحضر الجلسة لكلام العضو المعني الذي صدر عنه بعد قرار سحب الكلمة منه".

بالتّالي السادة والسيدات الزملاء المحترمون نحرص على احترام النظام الداخلي لكي يبقى الفيصل بيننا لتسيير الجلسة ونحترم ونُعطي المثال في احترام القوانين، إذ ما نُطالب به يجب أن نطبّقه.

الآن الكلمة للسيد النائب المحترم عبد السلام دحماني من كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق.

السيد عبد السلام الدحماني

شكرا.

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحيّة للسيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب ونرحّب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها.

سأتحدّث وفق العنوان التالي "المصادقة على القرض وماذا بعد"؟ هل يجب علينا أن نجعل الأجيال القادمة رهينة لخيارات خاطئة فتدفع الثمن لسياسات فاشلة؟ عديدة هي الأسئلة التي بات المواطن التونسي يسألها بعد افتقاده لأبسط أساسيات الحياة، أسئلة تثير مفارقات ينبغي التفكير فيها.

إذا كان التداين واقعا لا يمكن الإفلات منه لماذا ارتفعت وتيرة انهيار الاقتصاد الوطني؟ وإذا كان الهدف من التداين تحقيق الحدّ الأدنى من الاستقرار الاقتصادي لماذا تضاعفت الأزمات وتنوّعت؟ هل من تفسير للارتباط الخفيّ والمشبوه بين الاقتراض من جهة ولوبيات المال المتحكّمة في الأسواق تهريبا وافتعالا للأزمات من جهة أخرى؟ ومن وراء ذلك هل فكّرنا في إيقاف نزيف المديونية؟ هل رسمنا استراتيجيات دقيقة للتصدّي لهذا النزيف؟

إنّ الاستطراد وراء مقولات السيادة الوطنية يظلّ مجرّدا مفرغا من الدلالة أقرب إلى الشعارات الجوفاء ما لم يتحوّل إلى سياسات واضحة تتبنّاها أجهزة الدولة وتفعل بمقتضاها، ولأنّ الذي لا يستطيع أن يرى العالم بوضوح وبأشكاله المستجدّة يخلق استراتيجيات تخطئ الهدف دوما على حدّ عبارة أحد المفكّرين وحتّى لا نظلّ في وضعية من يخطئ الهدف دوما يجب علينا أن نفكرّ في وضع استراتيجية وطنية لإعادة بناء بلادنا واقتصادنا، وأوّل المشاكل التي يجب وضعها موضع بحث في اتّجاه مواجهتها هي مشكلة المديونية.

السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب، تفاعلا مع ما تقدّم أردت أن أقول أنّنا لم نأت إلى مجلس نواب الشعب لنخضع لمنطق الإكراهات، ولم نأت للتلحّف بمنطق الضرورات التي تبيح المحظورات وتحوّلها إلى تقية، لم نأت إلى المصادقة على سداد فواتير الاستهلاك دينا لسياسات الاستهلاك والإهلاك، لم نأت في المقابل أيضا بحلول السماء فندعّي معالجة المرضى ونحيي الزرع وننزل الماء، جئنا من رحم المعاناة محمّلين بأصوات شعبنا في القرى والأرياف وفي كلّ شبر من وطننا الجريح.

نأمل باستعادة حقّ الحياة في دولة الشعب كلّ الشعب وعلى هذا الأساس نطالب باسم كتلة لينتصر الشعب أوّلا بتحديد استراتيجية وطنية قابلة للتنفيذ يجب أن تُنفَّذ. ثانيا نطالب بتقرير اللّجنة التي أعلن عنها السيد رئيس.....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم رضا دلاّعي عن الخط الوطني السيادي وله خمس دقائق.

السيد رضا دلاّعي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها.

طبعا أنا لا أريد أن أعلّق عن انطلاق البرلمان في أوّل جلسة له بالمصادقة على قرض لميزانية الدولة لأنّ هذا النوع من الجلسات سيتكرّر، وفي اعتقادي بأنّ الالتجاء للاقتراض الخارجي أو الداخلي ليس دائما شرّا مطلقا شريطة أن يوجّه للاستثمار وشريطة أن يكون مدخلا لتحريك محرّكات الإنتاج، شريطة أن يوجّه إلى البنية التحتية، أن يوجّه إلى المشاريع المهيكلة والعديد من الدول في العالم وأغلبها يقترضون ولكنّ السؤال أين نوجّه الاقتراض؟ وكيف يكون الاقتراض مدخلا لخلق الثروة ومدخلا لتحريك محرّكات الإنتاج؟ هذا هو السؤال الأهم.

طبعا وهذا يقتضي أن نتحرّر من ضغط الاقتراض، كيف؟ لا بدّ ألا يكون إلاّ بإصلاحات شجاعة والحكومة يجب أن تمتلك الشجاعة لأنّ أغلب الحكومات السابقة كانت تهرّب من الإصلاح باعتبار كلفته الاجتماعية ويمكن أن يمسّ من الاستقرار السياسي، ويجب أن يكون الإصلاح فعلا فيه نوع من التضامن وتكون كلفة الإصلاح مقسّمة على كلّ التونسيين ليس على الفئات الهشّة فقط، هذا ما كان ينقص لأنّ أغلب الحكومات السابقة كانت تفكّر بالمنطق الانتخابي وتهرّب من الإصلاح وأعتقد أنّ الإصلاح الآن وقد تأخّر أفضل من تأخيره لأنّ كلفته ستكون أفدح على البلاد.

الإصلاح الآن أفضل من اللاإصلاح وهذا يتطلّب أن تقدّم هذه الحكومة بالتنسيق مع البرلمان وكلّ المكوّنات الاجتماعية في البلاد والحزبية رؤية وطنية شاملة حتّى نقوم بهذا الإصلاح، وفي البداية يجب أن تكون هناك مصارحة لشعبنا، لمَ الإصلاح؟ ولمَ نصلح؟ هذا غاب، لا وجود لسياسة اتّصالية واضحة، نأمل أن يتمّ هذا.

ومن الأشياء التي يمكن أن تساهم في الإصلاح هي استعادة محرّكات الإنتاج، دعم الاستثمار وخاصّة الشركات الصغرى والمتوسّطة، مواصلة الإصلاح الجبائي بشكل عادل ومنصف من خلال تعبئة موارد الدولة، ومن مداخل ذلك استيعاب السوق الموازية عبر خطّة وطنية تحفيزية لأنّ الكثير من مصادر الأموال الخارجة عن ميزانية الدولة، يجب استيعاب السوق الموازية ومواجهة التهرّب الضريبي حتّى نوفّر فعلا الموارد اللاّزمة لتعبئة موارد الدولة، يُضاف إلى ذلك الانتباه إلى ضرورة أن يكون هناك عمل جدّي وفعلي على قطاع الفلاحة، لأنّ الأزمات الأخيرة بيّنت قيمة هذا القطاع، العمل على استغلال التطوّر الحاصل في الإنتاج في الحوض المنجي حتّى نعبّئ موارد الدولة.

في الأخير، السيدة الوزيرة، أرجو إن أمكن في هذه الجلسة أو في جلسات قادمة أنت والسيد محافظ البنك المركزي ووزير الاقتصاد فعلا يجب أن نتحدّث عن صندوق النقد الدولي، هل هناك بدائل أخرى غير هذا البديل؟ ماذا أعدّت الحكومة؟ ما هي الإشكالات القائمة؟ هل أنّنا لا نملك سوى هذا الخيار؟ وإن كان هناك خيارات أخرى ما هي؟

يجب أن نصارح شعبنا بشكل واضح بهذه المسألة لأنّ شعبنا قادر أن يضحّي على قاعدة.....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي الرئيس،

أودّ في أوّل المداخلة أخذ الكلمة من الأخ وليد حاجي الذي تدخّل حول ما يعانيه الفلاح التونسي وما أدراكم ما الفلاح التونسي، أضف إلى ذلك ما يسمّى ببطاقة المسلك سيدي الرئيس، بطاقة المسلك وهي من المضحكات المبكيات أنّ الأبقار لدى الفلاّح أو لدى التاجر أو لدى الجزائر تُفتك في مجاز الباب وكأنّها منطقة حدودية، أمرّ.

أيّها الشعب الكريم،

أهالينا بجندوبة وكل تونس،

أصحاب السيادة ومصدر السلطات،

الحضور الموقّر،

مرحبا بكم جميعا ومرحبا بوزارة المالية.

بسم الله الرحمان الرحيم، "مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم من قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم من يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا" صدق الله العظيم الأحزاب 23.

وأُذكّر أنّها لو دامت لغيرنا لما آلت لنا، فيما يخصّ قرض الجمهورية التونسية من البنك الإفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة عدد 4 لسنة 2023، أشكر هذه الجلسة لأنّها بصدد البحث عن حلول للوطن وللشعب التونسي بهدف الاستثمار ولا الاستهلاك كما نأمله، ونؤكّد أنّ وزارة المالية هي صاحبة القرار والتي توفّر كلّ شروط النجاح لكلّ مشاريع الوزرات الأخرى من حيث المال محرّك العملية.

سمعنا العديد من الكلمات والعناوين منها إيجاد بدائل، التوريد والتحكّم في عجز الميزان التجاري، تطوير القطاعات الإنتاجية مثل قطاع الفسفاط،" TUNISAIR "، المجمع الكيميائي، صناديق الضمان الاجتماعي، شركة استغلال وتوزيع الكهرباء، السكة الحديدية ودعم الفلاح التونسي الذين من شأنهم أن يساهموا في تقوية مدخول الدولة ونبقى في غنى عن القروض.

تذكّرنا كذلك الحرب الأوكرانية والدينار التونسي وقيمته، نسبة الفائدة وآجال التسديد، الإصلاح الجبائي العادل، الكورونا ووطأتها على رأس المال التونسي، إذن لأطرح العديد من التساؤلات:

ماذا فعلنا لقانون الشيكات الذي قصم ظهر مال التونسي بين بنك ومحكمة بسبب الكورونا؟ ماذا فعلنا للصعود غير المسبوق في خلاص "الباتيندا"من 200 دينار إلى 400 دينار؟ ماذا فعلنا لرأسمال التونسي الذي يجب تحفيزه ودعمه وليس كلّ رأسمال تونسي هو بالضرورة محتكر ومضارب وهو من أنقذ الاقتصاد التونسي في 1998، والمطلوب هي مصالحة اقتصادية تشريعية مع الرأسمال التونسي الذي هو ابن تونس.

كذلك نطالب باستقلالية البنك المركزي ومحاربة الفساد كأكبر عدوّ للميزانية والدولة وأفيون أموال المجموعة الوطنية والشعب التونسي، وإذ أقوم بهذه المداخلة فإنّي أذكّر سيدي الرئيس أنّ معبر "حكيم -جندوبة" جدّ به حادث قطار قاتل ذهب ضحيته اثنان من الضحايا على نفس وتيرة حادث سنة 2018 ولم نتّخذ إلى حدّ هذه اللحظة التدابير.

الماء الصالح للشراب والعلف والبنية التحتية لمناطقنا الريفية مثل منطقة التوايمية وعين لُكريمة ومديونيا والجريف أين نحن من هذا؟

نبارك مجهودات الإطار الإداري التربوي، الطبي والشبه طبّي ونسأل عن "Scanner" الموجود...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد سامي الحاج عمر غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها.

نحن سيدتي الوزيرة أخذنا القرض مجبرين وليس مخيّرين لكن علينا أن نفكّر في يوم غد كيف سنسدّد هذا القرض؟ هل سنبقى دائما نقترض لنسدّد القرض أو نأخذ قرضا لنحقّق به التنمية في بلادنا؟

لقد أخذنا خيارا يحبّذه تقريبا كلّ الشعب التونسي وهو التعويل على الذات لتحقيق السيادة الوطنية، وستكون لنا سيادة وطنية عندما لا تكون لدينا مديونية كبيرة للبنوك العالمية أو البنوك الإفريقية وبذلك لن تكون لدينا مديونية كبيرة ونكون قد حققنا نموّا اقتصاديا كبيرا وبالتالي ستكون نتيجته تحقيق السلم الاجتماعي.

فالتعويل على الذات سيدتي الوزيرة لا نريده أن يكون شعارا، نريده أن يكون حقيقة على أرض الواقع، وهذا لن يتحقق إلاّ بمنح امتيازات لبعث المشاريع خاصّة منها المشاريع الصغرى.

وهناك موضوع مهمّ جدّا يهمّكم السيدة الوزيرة بصفتكم ممثّلة عن الحكومة هو إصلاح مجلة الديوانة، نعلم أنّه موضوع شائك للغاية لكنكم تعلمون أنّ هناك بعض القوانين مكبّلة لتجارتنا سواء منها الرقمية أو البنكية.

تعلمون السيدة الوزيرة أنّ القوانين الديوانية اليوم وفي العديد من القطاعات مشطّة للغاية، وهنا نطلب منكم بحكم أنّ وظيفتكم تنفيذية ووظيفتنا تشريعية نستطيع أن نتعاون سويا لسنّ قوانين تساهم في النمو الاقتصادي وتحقق التوازن المالي للدولة التونسية.

ثالثا، لا بدّ من إعادة الدورة الإنتاجية العادية لشركة الفسفاط وهذا أمر مستعجل لا بدّ من تحقيقه، كذلك فتح الآفاق أمام الشباب فلدينا العديد من الشباب مستعدّون وتتوفّر فيهم الثقة خاصّة في مجال التجارة الرقمية وخاصّة عن بعد.

لتعلمي السيدة الوزيرة، أنّنا إذا أردنا تحقيق توازننا الاقتصادي لا بدّ من الترفيع في قيمة الدينار، وكيف يمكن لنا الترفيع في قيمته؟

لا يمكن أن نرفّع في قيمة الدينار إلاّ بالتعبئة المالية لعملتنا الصعبة، وهذا ما نطلبه منك السيدة الوزيرة بالتسهيل لجاليتنا بالخارج ومواطنينا بالخارج لتسهيل التحويلات البنكية بحسابهم الخاص في البنوك التونسية، وهذا أمر غير معقول فلا يمكن أن تقول لشخص أنك لا يمكن أن ترسل أكثر من 5000 أورو أو 3000 أورو نريد تحويل هذه الأموال لكن شريطة أن تكون بطريقة قانونية ومراقبة ومرحبا بهم، علينا التسهيل لهم لكي يستثمروا ويعملوا في البلاد وهذا أمر مهمّ كثيرا وخاصّة بتسهيل التحويلات البنكية لهم.

شكرا على رحابة صدرك السيدة الوزيرة ونرجو أن نلقى منكم كلّ التعاون واللّطف، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار ولها أربع دقائق.

السيدة سيرين المرابط

سيدي الرئيس،

زميلاتي وزملائي الكرام،

السيدة الوزيرة والوفد المرافق لها مرحبا بكم.

صحيح أنّنا اليوم أردنا أن نكون في موضع أكثر قوّة وأكثر أريحيّة ونتحدّث عن الحلول البديلة لدفع الاقتصاد وخاصّة إيجاد البدائل بخصوص التوريد للتحكّم في عجز الميزان التجاري وتطوير عديد القطاعات الإنتاجية، كنّا نتمنّى ألا تكون أوّل مصافحة هي لتفسير أسباب القرض أو لماذا هذا البنك وليس مؤسسة أخرى؟ تمنّينا أن نتحدّث عن سياستكم الإصلاحية أو عن مشاريع قوانين نقدّمها لإصلاح المنظومة المالية، لكنّ اليوم نقطة الضوء الوحيدة في هذا القرض أنّنا مساهمون في البنك الإفريقي للتنمية وبصدد استرجاع مساهماتنا.

الشيء الإيجابي في هذا القرض هو تعاملنا مع بنك دون إملاءات أو شروط تمسّ من سيادة الدولة التونسية، صحيح أنّنا قمنا بتحسين بعض الشروط مثل" la marge et la commission " مثلما بيّنته ممثّلات وزارة المالية في اجتماع اللّجنة، وصحيح رغم الشروط المرتفعة بالنسبة إلى مؤسسات دولية أخرى أعيد وأقول أنّ هذا لا يرهن سيادة الدولة ولا يساهم في التدخّل في سياساتنا الداخلية أو الاقتصادية.

لكن سيدتي الوزيرة بعيدا عن القرض أين وصلت لجنة الصلح الجزائي؟ وما هي نظرتكم الاستشرافية لمواجهة ارتفاع وغلاء الأسعار في استقرار الأجور وما نتج عنه من تحويل العديد من محدودي الدخل إلى معدومي الدخل؟

سيدتي الوزيرة، أنا أتابع نشاط وزارتكم وأعلم أنّه في سنة 2023 دعم للمؤسسات الاقتصادية الصغرى ودعم لمجال البحث والتطوير التكنولوجي في المؤسسات ولكن ينقصكم التسويق لإجراءاتكم في الميزانية خاصّة وأنّ ما يصل للمواطن كلمتين هما المديونية والجباية.

اليوم السيدة الوزيرة نتمنّى فتح تحقيق في حقيقة التصرّف في الأموال المصادرة منذ صدور المرسوم سنة 2011 إلى اليوم، هناك العديد من الشركات أُغلقت، العديد من العقارات والأراضي لا نعلم أين وصلت، كيف كان التعامل مع هذه العقارات والأراضي المصادرة؟ قائمة المصادرة التي اقتصرت على 112 اسم فقط أين وصلت؟ العديد من اللجان واللجان وضاع الحقّ.

اليوم السيدة الوزيرة أريد أن أذكّركم بوزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بالنيابة السيد أحمد عظّوم في جوان 2021 قال أنّ لجنة المصادرة بتّت في العديد من الملفات وأفرزت عن 719 قرار مصادرة تمّ مدّهم لوزارة المالية، ماذا حصل بخصوص هذه الملفات بعد عامين من هذا التصريح، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عماد الدين سديري عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق.

السيد عماد الدين سديري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها.

شكرا لزملائي أعضاء مجلس النواب.

لدينا مقولة لعلي بن أبي طالب "الدّين همّ بالليل ومذلّة بالنهار" ولا أتخيل ألا تكون لدينا نحن كممثلي شعب القدرة لندافع عن هذا المشروع ولكن يجب على هذا المشروع أن يذهب ويكون في إطاره الذي جاء من أجله، لأنه وللأسف تونس مرت بالعديد من الصعاب منها الكوفيد والحرب الروسيّة الأوكرانية التي نعيشها الآن وطبعا العشرية السوداء التي تمثل مرحلة سوداء في تاريخ تونس لضعف التصرف في الموارد المالية من الميزانية العامة.

هذا القرض شرّ لا بدّ منه ولكن إذا كنا سنحسن استعماله ونستغلّه في المكان المناسب لأن كل من يعيش في تونس يعلم جيدا أننا في حاجة إلى المال لتقويم أعمالنا، يكفينا من المزايدات على أنفسنا بأن تونس سترهن أو كذا، لأن لا أحد منا يريد أن نبقى مرهونين الى الصندوق الدولي أو غيره من هياكل التمويل الدولية.

كل ذلك يحتم علينا درس قروضنا جيّدا، لأن المعاملة مع هذه القروض دليل على حسن فهم العملية الاقتصادية، ففي أي معاملات مع البنوك فإن ذلك يعتبر عنوان لفهم النشاط التجاري والنشاط الاقتصادي وتطويره، ولكن هذا القرض من حقنا باعتبار أننا مساهمون في رأس مال هذا البنك ومن حقنا أن نتحصل على قرض ولكن للأسف لم يكن المبلغ بالقيمة التي ستنقذنا وتحلّ كل مشاكلنا ولكننا سنكون مؤتمنين على إنجاز هذا القرض وعلى أن يأخذ مكانه وبطبيعة الحال، فإن وزارتنا، وزارة المالية وإطاراتها تونسيون وطنيون، لا أتخيّل أن تكون لديهم أدنى ذرة تقصير من أجل إنجاح هذا المسار المالي وتنمية نشاطنا الاقتصادي.

سأستغل هذه الفرصة لتقديم بعض التساؤلات التي تخص علاقتنا بصندوق النقد الدولي، هل أن خيوط الاتصال والتواصل مع هذا الصندوق ما زالت متواصلة؟ وما هو هامش المناورة؟ لا يمكننا أن نتنازل في بعض طلباتنا وهل أن البنك الدولي يتنازل أيضا لكي نتمكن من الحصول على القروض بأقل نسب فائدة؟

الجميع يعلم أن الموسم الفلاحي لهذه السنة صعب وينتظرنا موسم أصعب، أريد أن أسأل السيدة الوزيرة: هل هناك هياكل تمويل جديدة لمجابهة حاجيات الموسم الفلاحي القادم خصوصا أن موسمنا الفلاحي هذا معروف والكل يدرك أنه موسم إجاحة بامتياز؟ والحلّ لا يكمن في توفير البذور للموسم القادم وفي إنجاح الموسم ولكن أيضا في إنقاذ الفلاحين الذين دفعوا ضريبة عامين من الجفاف.

بالنسبة إلى مسألة التجارة الموازية ليس لدينا الرقم الصحيح لها ولكنها تتجاوز 45 % من نسبة النشاط التجاري والاقتصادي في تونس، هل هناك نية لتقنين التجارة الموازية وذلك ببعث أسواق حرّة على الشريط الحدودي؟ وأنا أتحدث عن الكاف يمكن أن يكون في منطقة الساقية أو في منطقة قلعة السنان، وهذه الأسواق من شأنها أن تقنّن هذه التجارة وتوفر موارد مالية واجتماعية باعتبار أنها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة المحترمة زينه جيب الله غير منتمية ولها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة زينه جيب الله

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيادة الرئيس،

السيدة الوزيرة، كافة الإطارات المرافقين،

السادة النواب،

هذا القرض هو بمثابة الخلاص الأوّلي للخروج من الأزمة المالية التي تهم التوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة، البعض يتساءل أو ينتقد هذا التمشّي، أريد أن أقول لكم أن هذه هي "التّركة" التي خلّفتها السياسات القديمة، وهذا موروث قديم لجملة من الإخلالات في التوازنات المالية ولا تتحمّل مسؤوليتها السياسة الحالية.

ولكن السيدة الوزيرة، هل هناك قروض موجّهة إلى الاستثمار؟ هل هناك تركيز في سياستكم المالية المستقبلية على دعم الاقتصاد في بلادنا؟ عندما أقول اقتصاد أقصد بالدرجة الأولى قطاع الفلاحة، للأسف هناك صرخة فزع واستغاثة تأتيني من صغار فلاحي معتمدية زغوان ومعتمدية الزريبة، وهذه الصرخة موجهة إلى سيادتكم ونرجو التفاعل معها في أقرب وقت. هناك غرق في المديونية، وعدم القدرة

على تسديد الديون، كذلك عقودهم المبرمة مع وزارة أملاك الدولة مفرغة تماما، إذ لا يخول للفلاح الاقتراض من البنوك أو حفر بئر من أجل سقي منتوجه الفلاحي مع إضافة ثلاث سنوات من الجفاف تعمّقت أزمة هؤلاء الفلاحين.

السيدة الوزيرة، إذا لم ينتج الفلاح فمن أين له أن يسدّد ديونه؟ بصراحة أرى أن الفلاحة بصدد التراجع بصفة كبيرة في تونس، ونعلم أن اقتصادنا يرتكز أساسا على الفلاحة، ولذا أتمنى أن تكون هناك مبادرة طيبة تصدر من سيادتكم من أجل تخفيف هذا العبء الثقيل على فلاحينا كإعادة جدولة ديونهم أو إسقاطها مع اعتبار سنوات الإجاحة.

السيدة الوزيرة، لقد لاحظنا أن هناك قائمة إسمية قدمت سنة 2020 للإجاحة ولم تقع المصادقة عليها إلا سنة 2023، وهذا غير معقول لأن الفلاح مطالب بدفع ديونه، وفيما بعد يقولون له ادفع وسنعيدها إليك لاحقا، فإذا كان لا ينتج ولديه أزمة مالية وليس لديه الماء فكيف سيتمكن من تسديد ديونه؟ وإذا كانت الدولة تريد النهوض بالفلاحة فذلك لن يكون بهذه الطريقة، كذلك نطلب منكم دعم الزراعات الكبرى كالقمح والشعير والحبوب لكي لا نقوم باستيرادها من الخارج.

السيدة الوزيرة، إذا لم ندعم الفلاحة في تونس اليوم لا يمكن الحديث عن اقتصاد وطني...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حمادي غيلاني عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق، تفضل.

السيد حمادي غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وفريق العمل المرافق لها.

في الحقيقة في غياب أرقام واضحة ودقيقة لدينا حول المالية العمومية سنتحدث في إطار توجهات كبرى في علاقة بالقرض وبالسياسة الاقتصادية والاجتماعية لتونس.

أردت أن أذكّر أن المديونية الخارجية هي مديونية مرتفعة نسبيا، ونعلم كم القروض الخارجية التي دخلت لتونس ولكن الشعب لم يلمس أثرها ودورها ومساهماتها في التنمية. لذلك نحن نقول بأننا سنتفهم اتجاه الحكومة في هذه المرحلة للاقتراض نتيجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا، وأمام الانتحارات التنموية الجهوية والمحلية التي ينتظرها المواطن، ولكن نحن نريد أن نرفع صوتنا عاليا ونقول بأننا نتمنى أن يكون التداين الخارجي استثناء والأصل هو العمل والعمل على خلق الثروة والإنتاج والإنتاجية.

نعلم جميعا أن تونس لديها من الثروات الشيء الكبير وكذلك هي ولادة لديها من الخبرات ومن الكفاءات القادرة على أن تساهم في ازدهار البلاد ونموّها ورفاه شعبها،

لماذا نقول ذلك، لأننا نريد إرادة سياسية واضحة وشجاعة تشرع من الآن في الإصلاحات الهيكلية الكبرى لمناويل التنمية الفاشلة وسنعطي إشارتين: هناك إشارة أولى خارجية، فبعد أن أصبحنا نعيش استقرارا سياسيا في بلادنا، كذلك بإمكانها أن تكون منطقة جاذبة للاستثمار، ثم رسالة أخرى إلى شعبنا الذي يجب عليه أن يشعر بالاطمئنان أن السياسات الجديدة بتثوير القوانين التشريعية البالية الواقفة أمام الاستثمار وتغييرها من أجل مناويل جديدة تعطيه إمكانية وضع يده على مقدراته وعلى ثرواته في إطار عدالة اجتماعية ومساواة، وأن هذه السياسات جاءت لخدمة المواطن ولتحسين ظروف عيشه حتّى تمكنه من العيش في رفاه وتقدم.

هذه نقطة أولى، مع الإشارة أنه...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة وله عشر دقائق، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة وكافة إطارات الوزارة،

سيدي الرئيس، الجميع يعلم أن هذا القرض شرّ لا بدّ منه، وبالنسبة إلى وزارة المالية ليس لديها العديد من الخيارات للتمشي في ذلك أم لا، لذلك نحن أمام الأمر الواقع التي تفرضه عليك الطوابير الموجودة الآن أمام محطات التزود بالوقود والطوابير الموجودة أمام المخابز، تفرضها عليك العديد من المواد الأولية المفقودة، فهذا القرض موجّه أساسا لذلك وللعائلات المعوزة ونحن نعلم جيدا الوضعية التي يعيشونها.

السيدة الوزيرة، نحن لن نتحدث اليوم حول هذا القرض، بوصفك أنت موجودة حاليا وأيضا لديك من القدرة على إدارة الأمور بصفتك ابنة وزارة المالية من الأصل ولديك من القدرة والكفاءة الشيء الكثير، ولكن نحن اليوم أمام وضعية تتطلب العمل على تغيير منوال التنمية الذي أكل عليه الدّهر وشرب منذ السبعينات. فنحن لن نتحدث اليوم عن عشر أو عشرين سنة ماضية، لأن منوال التنمية قائم أساسا باعتبار أنّ كل مستثمر نأتي به إلى تونس نقدم له يد عاملة زهيدة، هذه هي الميزة التي نعطيها له، في حين أنه بإمكاننا أن نقدم بدائل وتكون اليد العاملة التونسية مثل اليد العاملة الأوروبية، وبإمكاننا منح المستثمر الذي سيأتي إلى تونس أشياء أخرى.

فإذا استثمرنا في الطاقة الشمسية اليوم ونحن دولة لديها 345 يوم شمس ولم تعطلنا البيروقراطية والمعركة الحاصلة بين النقابات و"STEG " وأيضا إذا لم تعطلنا مجلة الاستثمار التي يجب تعديلها والتي تحتوي على ألف صفحة لتمكين المستثمر من الاستثمار في تونس، في حين أن المغرب أخذ منوالنا وطوّره، فانظروا الفرق الذي أصبح بيننا وبينهم اليوم، في المغرب مجلة الاستثمار تحتوي على أربعة صفحات فقط، ونجد شباكا موحّدا يمكن المستثمر من إنجاز كل الوثائق خلال 24 ساعة، في حين الاستثمار في تونس كرهه رجل الأعمال التونسي، وهذا ما جعل أبناءنا يقدمون على الاستثمار بالخارج، هذا ما يجب أن يتغير اليوم إذا أردنا التحدث عن النهوض بالاقتصاد، ويجب علينا استرجاع قيمة الدينار التونسي، ولن نتحدث ثانية عن ميزانية دولة تعتمد على الموازنات، ما الذي نريد تقديمه للعالم الغربي لكي نرضيه؟ علينا تحديد موقعنا والإمكانية للتقدّم إلى الأمام.

السيدة الوزيرة، عند الحديث اليوم بخصوص القانون الأخير الذي أخرجتم فيه عديد القطاعات من النظام التقديري"Forfaitaire" إلى النظام الحقيقي « Réel» هل من المعقول أن نطلب اليوم من مقهى شعبي أن يكون نظامه الجبائي حقيقي،

هذا غير معقول، لأن أغلب السلع التي يشتريها بدون فواتير، يجب علينا أن نكون واقعيين، لأن "المعسّل" الذي يستعمله يأتي به من خلال "الكونترا" في الاقتصاد الموازي ويأتي بالفحم الذي يستعمله من عند الفلاح.

يجب أن تكون لدينا قوانين تتماشى مع متطلبات واقع عيشنا، واليوم أردت القيام بهذا النظام لتعبئة موارد الدولة، هل تعلمين ما الذي يحدث اليوم، السيدة الوزيرة، الميكانيكي الذي كان يتعامل مع قطع الغيار المستعملة وبائع الفواكه الجافة التي يتعامل مع "كناترية" سيعملون مع محاسب وسيبين أنهم "Néant " وسيحصل على مبلغ قدره 200 أو 500 دينارا، وبذلك لن تتحصل الدولة على أي شيء، وهنا لن تستنفع الدولة التونسية.

ليس لدينا الآن الرقمنة وهناك أشخاص يعملون في القطاع الموازي بنسبة 65 % أو أكثر وليس 45 %كما ذكر البعض، عندما يصبح لهؤلاء معرفا جبائيا ويفرض عليه دفع أداءات للدولة ونمكّنه من الضمانات حينها يمكن لنا تطبيق ذلك، لأن هناك قطاعات لا يمكن لها تطبيقها ولكن إذا أردتم أن يقوموا بدفع الأداءات للدولة فيجب أن تمكنه من 200 دينارا أضف إليه أجره 500 دينارا لكي يبقى "forfaitaire"، حينها نضمن أداء للدولة، هناك واقع يجب عيشه لكي نتمكن من تعبئة موارد للدولة.

وسأعود الآن على مستوى مجلة الاستثمار، فإذا لم تقطع هذه الأخيرة مع البيروقراطية ونغير القوانين الموجودة، وأعلم جيدا أن هناك قوانين تقوم بتكبيلك مثل مجلة الصرف حاليا، والتي يجب تجاوزها، وهناك من يتحدث عن مسألة" PayPal" والذي تجاوزته عديد الدول في العالم مثل الخليج والسنيغال، ولا زلنا نتحدث عن تونس الرقمية وتونس الذكية، فهذا غير معقول، يجب أن يكون الإصلاح جذريا اليوم وأن يتغير منوال التنمية وأن يعطي قيمة للعمل ويمكن المستثمر من القدوم.

السيدة الوزيرة، هناك مسألة أخرى تمكننا من تعبئة موارد للدولة، هل أن قانون المنافسة عادل في البلاد، فالشركات الكبرى "les monopoles" يأكلون الأخضر واليابس وابتلعوا المؤسسات الصغرى ولم يعد لديهم الحق في المشاركة في أي شيء، لذلك يجب أن يتغير قانون المنافسة اليوم وأن يمنح الشركات الصغرى والمتوسطة حقهم بما فيها مراجعة الفصل 411 من المجلة التجارية، فعندما نجد 7200 شخص دون ذكر الأشخاص الموجودين بالسجون باعتبار أن الشركة قد أفلست وأصبح العاملون بها عاطلين عن العمل، سيكبدني سجن ذلك السيد 70 دينارا يوميا، وبذلك لم يربح الدائن ولا المديون ولا الدولة أيضا.

نحن تحدثنا في كل ذلك لنتشارك معكم ونريد من الدولة وكل مؤسساتها العمل بهذه المقترحات العملية، عند قول الدولة فأقصد الدولة بكل مؤسساتها، لا أن تعمل كل حكومة بنظامها الخاص بها، نحن لا نريد أن تكون هناك دويلات وأن يفكر كل وزير بمفرده بل أن تكون هناك شبكة من العلاقات داخل الوزارات وأن تستلهم هذه الأفكار وأن تترجمها إلى قوانين عملية فعلية تمكننا من النهوض بالاقتصاد التونسي، ليس بالإمكان اليوم الحديث عن الرقمنة وعن بطاقات وغيرها ولدي 10 آلاف مواطن تونسي بدون بطاقة تعريف وطنية، وكل هذا بالأدلة، وستتبينون ذلك جليا في القرى والأرياف، يجب علينا إصلاح أسس المنظومة، كل الوزارات مرتبطة ببعضها البعض.

عندما نتحدث اليوم عن الفلاحة، أعلم جيدا أنك لست مسؤولة، ولكني أتحدث في هذا الإطار لأنك تعلمين جيدا كم يتكلف العلف من العملة الصعبة على الدولة التونسية، لماذا لا يقع تسعير العلف الأصلي؟

اليوم عند إحداث منطقة سقوية مخصصة للأعلاف في كل محطات تطهير بالمعالجة الثلاثية يتوفر لدينا غطاء نباتي مما يساعد على تخفيض كلفة الإنتاج الحيواني إلى 50% وبذلك نستغني عن الصوجا وغيرها التي يقوم بجلبها "monopole" معيّن ويقوم بابتزاز الفلاح وبذلك تصبح القدرة الشرائية للمواطن مشطة.

عندما توفر كل ذلك حينها سنتحدث عن الديبلوماسية الاقتصادية وعوض أن نأخذ القروض من إفريقيا سنتوجه بالتجارة إلى إفريقيا وسنصدر ونصبح بوابة إفريقيا فعليا، وبالتالي فإن ذلك ليست مسؤولية وزارة المالية فقط بل مسؤوليتنا جميعا، كل ذلك يتحقق عندما نكون يدا واحدة ونفكر في مصلحة البلاد وهذا جزء صغير مما لدينا في الكتلة الوطنية المستقلة والذي يمكننا أن نفيدكم به.

السيدة الوزيرة، في الختام التماس شخصي منك، نتمنى أن تلبي نداءنا على مستوى الديوانة إذ وصلتنا عديد الشكاوى من ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالسيارات، فمن المفروض أن نسهّل لهم ذلك وأن نساعدهم فهؤلاء أبناء تونس ولم يطلبوا أي شيء فقط سيارة، واليوم هناك إجراءات مجحفة على مستوى الديوانة وهناك من أتلفت سيارته، الرجاء السيدة الوزيرة فهؤلاء أبناء الشعب وأبناء تونس وذوو أولوية ونتمنى أن تتوصلي إلى حلول في هذا المجال.

نتمنى أن تكون هذه مصافحة أولى في انتظار مصافحات أخرى ويكون فيها قوانين في هذا الشأن، ونحن سنصوت على هذا القرض "مكره أخاك لا بطل" لأنه ليس لدينا أي حل آخر حاليّا ونتمنى أن يكون هناك أشياء أهم في الأيام القادمة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد الطيب الطالبي غير منتمي وله ثلاثة دقائق، تفضل.

السيد الطيب الطالبي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها.

لن أضيف الكثير عن الزملاء الذين سبقوني في الكلمة، كنا نتمنى أن تكون أول جلسة نصادق فيها على القوانين فجاء هذا القرض بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير.

كنا نقول دائما بأن المال قوام الأعمال، كما أن الدول الكبرى والغنية والمتقدمة تحصل على القروض، كنا نتمنى أن توجه هذه القروض للتنمية ولخلق الثروة ولاستيعاب البطالة، ولكن للأسف الشديد وجدنا أنفسنا لا زلنا مواصلين في الحصول على قروض ذات الصبغة الاستهلاكية، لكن نعلم جيدا الوضع الذي تعيشه البلاد الآن والميزانية التي تنقص كثيرا وهذا جزء لتعبئة موارد الميزانية، ولكن السيدة الوزيرة، نلتمس منكم أن تحضروا لنا في المرة المقبلة مجموعة مشاريع لإصلاحات كبرى تقطع مع العشرية السوداء وتقطع مع لوبيات متنفّذين نكّلوا بالشعب التونسي، حتى أننا أصبحنا نشاهد اليوم صفوفا كبيرة في محطات الوقود وفي المخابز

لا لشيء بل ليبحث عن قوت يومه، يبحث عن الطحين وعن الخبز وعن الزيت وعن السكر، ولكن للأسف الشديد نحن مكرهون، ونحمل الحكومات السابقة كل ذلك ونحمّله لمنظومة كانت غايتها الانتفاع المباشر لأشخاص وليس للدولة.

نتحدث عن السيادة الوطنية والحال أننا سننظر في قرض للاستهلاك، وهذا غير مقبول، إن السيادة الوطنية أن نتوجه إلى خلق الثروة وإلى خيارات ومنوال تنموي يقطع مع الموروث السابق ونتوجه لتكون لدينا مجموعة قروض نحصل عليها من الدول المانحة ومن المؤسسات المالية مثل" FMI" فهذا الشعب ينتظر وصابر إلى اليوم ولكن لصبره حدود، يجب عليكم كحكومة وأعتقد أن لديكم سنتين، أين الإصلاحات الكبرى؟ أين مشاريع القوانين التي سينظر فيها مجلس نواب الشعب ليقطع مع المنظومات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد سامي السيد وهو غير منتمي وله ثلاث دقائق، تفضل.

السيد سامي السيد

شكرا سيدي الرئيس،

بعد الترحيب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها.

لقد تحدثنا جميعا على أن القرض للاستهلاك ولكن هل هناك على الأقل نسبة ولو متواضعة مخصصة للتنمية، وإن وجدت لا بدّ أن تكون الأولوية من هذه النسبة للفلاحة وأن توجه أيضا إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة،

بالنسبة إلى موضوع شركة " STIR " وباعتبار أنّني قريب من هذه المؤسسة ففي سنة 2015 كان التمويل الخام من البترول الخام يقع من طرف الدولة وحينها كان توازنها منظما، ومنذ سنة 2015 أصبحت هذه المؤسسة تحصل على قروض فباتت في عجز كبير مع أنها لا تحصل على أي "compensation " وبعد ذلك مشكلا كبيرا بالنسبة الى المؤسسة مع أنه لا بدّ للمؤسسات العمومية بما فيهم مؤسسة" STIR " ومؤسسة الفولاذ وغيرها حيث لم يقع تحديث المعدات منذ سنة 1965 وربما هذا لا يعلمه الشعب التونسي ولكن هذه حقيقة وأنا ابن مؤسسة عمومية وأعي ما أقول.

بالنسبة الى القروض التي نحصل عليها من البنوك العمومية أو الخاصة للمؤسسات العمومية أو للدولة فإن الفائض غير معقول بل مهول وعال للغاية، اليوم وبهذه المناسبة لا بدّ أن يحدث توازن ويصبح البريد التونسي بنكا وبذلك يقع التوازن بين البنوك الخاصة التي يكون فائضها غير معقول، فقد أصبح المواطن التونسي اليوم غير قادر على الحصول على قرض لأن الفائض عال للغاية ويحصل على ذلك لبناء منزل، وبذلك يكون قد قام بتنشيط الدورة الاقتصادية، ويجب علينا أن نوفر له كمواطن القروض بفوائض معقولة.

بالنسبة إلى التوريد هناك العديد من المؤسسات منتصبة في كامل الجمهورية لديها مادة والتي تتمثل في العجلات المطاطية وهي على وشك الانهيار، لديها 42 مليار " stock " لا تستطيع بيعها نظرا إلى وجود بوابات تقوم بإدخال العجلات المطاطية، ومن غير المعقول أن نستورد هذه المادة من الخارج وهي متوفّرة في تونس، وهذا في عديد المجالات، لا بدّ من تشجيع المستثمرين التونسيين لكي يبيعوا موادهم في تونس لأن...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أتينا على آخر تدخل من طرف السادة النواب، والآن سأحيل الكلمة إلى السيدة وزيرة المالية للردّ على كل تدخلات واستفسارات السيدات والسادة النواب ولها 45 دقيقة، تفضلي.

السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية

شكرا سيدي رئيس المجلس،

قبل الإجابة عن الأسئلة أودّ طرح مقدمة عامة. حقيقة وبكل صراحة أنا وزملائي سعداء جدا أن نلتقي بكم اليوم في هذا الموعد الأول لجلسات هذا البرلمان، إذ أن هذه أول جلسة عامة مع الحكومة وقد سعدنا بهذا اللقاء.

أستغلّ هذه المناسبة لأهنئكم بالثقة التي منحكم إياها الشعب التونسي ونتمنى لكم التوفيق إن شاء الله في كل مهامكم وأن تمثلوا الشعب التونسي على أحسن ما يرام.

الحدث اليوم ونحن بمعيّة بعضنا في هذا اللقاء يمكن أن يكون جلسة عامة عادية تتعلق بالنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على قرض، لكن الحقيقة فيها خاصية بصرف النظر عن نوعية هذا القانون المتعلق بالاقتراض والتداين، وسنفسر لكم ذلك بكل صراحة وصدر رحب وقد كانت كل ملاحظاتكم قيّمة وفي إطارها.

ولكن الخاصية التي أريد التطرّق إليها أننا بصرف النظر عن نوعية القانون الذي قدمناه نحن اليوم وبصفتي عضو حكومة أمام مجلس نواب شعب منتخب بعد 25 جويلية، وهذا حدث تاريخي وينتابني شعور خاص وقد سبق أن أتيت إلى هذا المجلس.

أريد أن أقول بأن المجلس الموقر الذي كلّل انتخابه مسارا ديمقراطيا جديدا وحقبة جديدة مفصلية في تاريخ تونس، نحن وكل الشعب نعوّل عليكم اليوم وإن شاء الله سنعمل معكم سويّا في تواصل وتشاركية دائمة لإنجاح هذا المسار واستعادة التوازنات ودفع الاستثمار وتحقيق نمو إدماجي مستدام مبني على مبادئ الإنصاف والتوزيع المحكم والعادل لثمار التنمية على كل شرائح المجتمع وخاصة الشريحة الضعيفة والطبقة الوسطى.

نحن كحكومة وأنتم كنواب شعب لا بدّ أن نتفاعل مع بعضنا ونتواصل دوما في كل ما يتعلق بمشاغل الشعب بما أنكم صوت الشعب، وفي هذا الإطار لا بأس أن نتشارك ولا يوجد أي إشكال من نقدكم لعملنا لأنكم في اتصال يومي بالمواطن وعلى دراية بالمستجدات التي تقع، ونقبل بصدر رحب كل النقد، هذا دوركم كسلطة تشريعية رقابية فأنتم تراقبون عملنا كحكومة.

إن شاء الله نرتقي ببلادنا وننجح معا ونتجاوز كل الأزمات خاصة في ظل التحديات الدولية والإقليمية والوطنية التي تشهدها كل دول العالم وخاصة بلادنا بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إذن ليس لدينا أيّ خيار عدا خيار التواصل والتشارك والعمل الجاد مع بعضنا.

قبل أن ننتقل إلى الأسئلة التي تفضلتم بطرحها واقتراحاتكم القيّمة التي تقدمتم بها، اسمحوا لي بتقديم بسطة عن كيفية عمل هذه الحكومة بداية من 25 جويلية، لن أطيل عليكم وسنتحدث عن سبب عرضنا لهذا المشروع المتعلق بالمصادقة على اتفاقية قرض.

كان الوضع الذي باشرت فيه الحكومة مهامها دقيقا، لماذا؟ نتيجة تراكم مشاكل قديمة وسياسات اقتصادية واجتماعية أثّرت

على النمو وعلى الوضعية الاقتصادية والتوازنات المالية، كل هذه الأسباب كانت وراء الوصول إلى وضعية صعبة لتونس، زد على ذلك الجائحة الوبائية التي امتدت لعامين وهي متواصلة إلى اليوم، في الحقيقة خلال العامين لم يفهم أحد هذه المشكلة التي اجتاحت العالم ككل وكانت لها عدة آثار سلبية وسلبية جدا وتوابعها ليست لعام أو عامين ونحن نعاني منها إلى اليوم.

ما زاد الطين بلّة في بداية تولّي هذه الحكومة عملها في أكتوبر اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فيفري 2022 التي خلقت أزمة عالمية فاقت تداعياتها السلبية كل التوقعات خاصة الارتفاع غير المسبوق في نسبة التضخم، وحين نقارن تونس وأنتم دون شك مطلعون على ذلك لا علاقة له بالنسب التي سجلت في مختلف أنحاء العالم وخاصة الدول المتقدمة علينا.

أثّرت هذه الضغوطات على توفير المواد الأساسية من محروقات وحبوب وزيوت ومواد أخرى وحتى مادة السكر، كل ذلك أثّر سلبا، لماذا؟ لأننا لما أعددنا قانون المالية سنة 2022 وتعرفون أنه يتم على أساس فرضيات، وقد عملنا على فرضية 75 دولار وأيضا على سعر الصرف الذي لم يحافظ على نفس النسبة إثر اندلاع الحرب وآثارها.

خلال سنة 2022 فاق سعر برميل النفط 140 دولار ، حين يزداد سعر برميل النفط دولارا وحيدا له تداعيات على ميزانية الدولة بما يقارب 140 مليون دينار سنويا، ونحن ما بين 75 وقد وصلنا في بعض الأشهر إلى ما بين 130 و140 وليس لنا أي خيار في ذلك، إذ يجب أن نغير الفرضيات في قانون المالية التعديلي ونقوم بالإصلاحات، لأننا نقوم سنويا بإعداد قوانين المالية على أساس توقعات ثم نقارن حسب التقدم في الإنجاز ما تم إنجازه من توقعات وما لم يتسن لنا إنجازه، وفي بعض الأحيان تحصل " des facteurs exogènes" وفي بعض الأحيان هناك مداخيل كنا نتصور الحصول عليها في الخزينة ولم يتم ذلك، يعني عدة أسباب تدفعنا لإصدار قانون المالية التعديلي.

أذكركم بآثار الحرب الروسية الأوكرانية على مصاريف الدعم وهي مرتبطة بالمحروقات والحبوب والمواد الأساسية: أكثر من 5000 مليون دينار انضافت إلى توازنات ميزانية الدولة في 2022 والدولة لم ترسم 5000 مليون دينار في قانون المالية الأصلي، ولذلك يجب أن تقوم بالتعديل في قانون المالية التكميلي ولكن يجب أن تتصرف في كيفية إدماج المداخيل غير المرسمة وتعرفون كيفية التصرف " en boucle " في ميزانية الدولة، إذ هناك موارد داخلية متأتية من الجباية ومن مداخيل المصادرة ومن عملية التفويت، يعني من أي مدخول يمكن أن يعتبر مداخيل ذاتية.

وسأخبركم عن كيفية الجهود التي تبذلها إدارة الجباية والديوانة في تحصيل الموارد الجبائية والديوانية، لكن رغم ذلك مصاريفنا تفوق المداخيل المتأتية والتي تعتبر موارد ذاتية. إذن ما هو الحل؟

الحل هو البحث عن موارد أخرى، لماذا؟ حتى نستطيع أن نتعهّد بهذه المصاريف ولا يمكن للدولة أن تقول لا يمكنني اليوم سوى تسديد الأجور ولا يمكنني سداد الدين الخارجي، وبالنسبة للتحويلات الاجتماعية في استطاعتي منح النصف فقط، وكذلك نفس الشأن بالنسبة إلى المحروقات. في كل الحالات هذا غير ممكن ويجب على الدولة أن تقوم بدورها وتؤمن كل المصاريف بالموارد الداخلية وهي تعمل على تنميتها، ولكن في هيكلة الميزانية هناك القروض الداخلية والخارجية.

أشاطركم الرأي ويا حبذا لو لم يكن لدينا مديونية ولا نتجه إلى الخارج، وهذا ما نسعى إلى الوصول إليه جميعا إن شاء الله وذلك بدفع عجلة النمو واسترجاع ثرواتنا ومكافحة الفساد وبثقافة العمل وهي عبارة ذكرها أحد النواب المحترمين وله الحق في ذلك. كل هذا سيدفعنا إلى التقليص من المديونية لأننا اليوم كما قال أحد النواب المحترمين "مكره أخاك لا بطل" ولا بأس من ذلك، وإن كان لدينا كل هذه المصاريف فكيف يمكننا اليوم أن نقوم بتغطيتها حتى نؤمّن كل تعهدات الدولة من قروض خارجية ومصاريف داخلية.

تعرفون أن الدولة إن صار فيها خلل في إرجاع قرض خارجي فقد أعلنا إفلاس الدولة "والله غالب" لدينا تواصل دولة، قروض تحصلوا عليها سابقا لا يمكن أنْ نغضّ عنها الطرف ولا نعترف بها ونقول لسنا الأطراف التي تحصلت عليها، فهي قروض تحصلت عليها تونس واليوم في إطار تواصل الدولة يجب أن نقوم بتسديدها.

هناك ضغوطات كبيرة على ميزانية الدولة، لماذا؟ لأن هناك الإيفاء بتسديد الديون الداخلية والخارجية وصرف الأجور في الآجال وتأمين الحاجيات من المحروقات والمواد الغذائية خاصة أن هناك ظاهرة التهريب والمضاربة غير المشروعة أحببنا ذلك أم كرهنا.

كما أن الدولة لديها عائلات معوزة وتحويلات اجتماعية وهذا دور اجتماعي لا يمكن أن تتخلى عنه أبدا، بالعكس نحن دعمناه في قوانين المالية وزدنا في التحويلات المالية في قانون المالية لسنة 2023.

وبصرف النظر عن كل ما قيل وما يمكن أن يقال نحن دوما نقبل النقد ولكن النقد البناء الذي من شأنه أن يحسن الأداء ويخدم الشعب، رغم كل ذلك أقول بأن الحكومة التي أنتمي إليها حافظت على استمرارية المالية العمومية في ظل أزمة عالمية صعبة. وتعلمون أنه منذ تولّي هذه الحكومة لم نصرح أبدا بعدم إمكانية منح الأجور ولا نفقات الدعم ولا تسديد الديون إلى آخره من التحويلات، ويمكن أن أقول لكم أن هناك أكثر من 1500 مليون دينار كتعهدات إضافية بالنسبة إلى التحويلات الاجتماعية.

مرّت سنة 2022 محفوفة بالصعوبات والإكراهات لكن بمجهود التونسيات والتونسيين تمكّنا من تحسين الموارد الداخلية للدولة التي سجلت ارتفاعا بأكثر من 22% ما يقارب 67% من حجم الميزانية.

أثبتنا أيضا خلال الفترة الماضية القدرة على الصمود رغم الصعوبات، حاولنا قدر الإمكان المواجهة والتعامل مع الأوضاع والأزمات المتلاحقة، ونحن كلنا كشعب تونسي عشنا مع بعضنا هذه الأزمات، لكن الرهانات وانعكاسات الأزمة ما زالت متواصلة خاصة على التوازنات المالية.

سنة 2023 رغم كل الجهود المبذولة كانت البداية صعبة وتعرفون أنه منذ بداية العام نصرف بموارد ذاتية لكن رغم ذلك نستطيع أن نقول أن هناك حركية في الدورة الاقتصادية.

هناك تحسن على مستوى بعض القطاعات مثل السياحة وحتى الفسفاط وشيء من التحسن في الصناعات المعملية كذلك وأيضا مردود الجباية، ما معنى ذلك؟ عادة من أين تتأتى الجباية؟ تتأتى خاصة من أرباح المؤسسات بما فيها المؤسسات المالية وحين نقول الأرباح يعني هناك قيمة مضافة، لذلك إن لاحظتم نسبة النمو التي أصدرها المعهد الوطني للإحصاء في الثلاثية الأولى هي 2.1% وفي قانون المالية الفرضية التي عملنا عليها 1.8%.

حاولت الحكومة أن تتخذ إجراءات جريئة وحلول سريعة واعتماد تمشّي إصلاحي يمكّن من استعادة التوازنات الاقتصادية وتحقيق السلم الاجتماعية والتمسك بالسيادة الوطنية.

من هذا المنطلق تطرق العديد من النواب المحترمين في حديثهم إلى برنامج الحكومة، وسوف نتحدث عنه لاحقا، وهذا لا يعني أن الحكومة اليوم ليس لديها أيّ برنامج إصلاحي لذلك أول ما تقدّمتْ به هو مشروع القرض، هذا غير صحيح، والسيد رئيس اللجنة تفضل بتقديم التفسيرات وذكر بأن هناك استعجال النظر، لماذا؟

استعجال النظر لأننا في حاجة إلى السيولة، وأقول لكم بكل صراحة لأنه في شهر جوان هناك تسديد لدين مهم من حيث الحجم إن شاء لله تتحلون برحابة الصدر في معالجة حزمة القوانين الإصلاحية والمقترحات التي سنعرضها على أنظاركم وستتفاعلون معها وستكونون شركاء، وبالطبع كل قانون نعرضه نعرف أن المجلس الموقر سيدرسه ويعطي رأيه ويتفاعل معه بكل مقترحاته.

تعمل الحكومة على برنامج إصلاحي كبير وسيتم عرض عدة مشاريع قوانين على أنظاركم في جلسات مقبلة.

واليوم تحدثتم عما يتعلق" transition énergétique " يعني التحول الطاقي، منذ بداية تولّي الحكومة وهذا في إطار معالجة مصاريف دعم المحروقات وسأقدم لكم فيما بعد بالتفصيل ما هي الإنجازات الحاصلة بالطاقات البديلة والإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد للتشجيع على الاستثمار وحثّ المستثمر لإحداث مشاريع في تونس.

هناك مشروع كامل يتعلق بهذا الباب تشجيع الاستثمار وحثّ المستثمرين على إنجاز المشاريع في تونس من خلال تبسيط الإجراءات ودعمهم بتشجيعات، عملنا على كل ذلك وسنمدّكم به في الأيام القادمة.

تحدثتم عن الإشكاليات المتعلقة بالميزان التجاري والشحّ المائي والمياه المستعملة والهجرة غير النظامية، كل ذلك هي مواضيع جلسات عمل دورية الحكومة بصدد قيام بها، نعمل على هذا المجال لأنه ليست لدينا بدائل، وهذه هي المواضيع التي تعمل عليها الدولة.

وكما ذكرت لكم اليوم "الله غالب" بادرت بمسألة القرض ولكن سيتم عرض كل ذلك على هذا المجلس الموقر.

من بين الإصلاحات عملت الحكومة أيضا على الإصلاح الجبائي حتى توضّح الرؤية للمتعامل الاقتصادي وتم الانطلاق في الإصلاح وحتى قانون المالية لسنة 2023 فقد تضمّن إصلاحات بالنسبة إلى الجباية يتعلق بتوسيع القاعدة الجبائية ومكافحة التهرب وترشيد الأموال نقدا وسأجيبكم بالتفصيل عن الأسئلة الواردة عن إخواننا الفلاحين.

لماذا نسعى للعمل على الإصلاح الجبائي؟ لأن الموارد الجبائية تمثل ما يقارب 67 % من حاجيات الميزانية، وهذا جانب مهم يجب أن توليه الحكومة الأهمية القصوى وسأقدم لكم الأرقام من حيث المردود ونسبة الاستخلاص التي تحسنت مقارنة بالسنوات الفارطة لكن رغم ذلك ورغم المجهودات التي نقوم بها للاستخلاص وتعبئة الموارد الذاتية فإن التزامات الدولة كبيرة تجاه شعبها وتجاه المقْرضين حيث أن علينا واجب سداد الديون وأغلبها موروثة، لذلك قلنا اليوم أنّ نفقاتنا تفوق مواردنا.

كل ذلك يجعلنا مضطرين للتوجه إلى الاقتراض الداخلي حيث ذكر أحد النواب أنّ له كلفة، وهذا سنقوم بشرحه لكم لاحقا لأنه يجب أن نضع الموضوع في إطاره. كما نلتجئ أيضا إلى الاقتراض الخارجي في ظل هذه الحاجيات، لكن بصرف النظر عن أننا نقترض لتعبئة الموارد لفائدة ميزانية الدولة، ونعرف كذلك مسألة توفر العملة والتي لها أهمية لدينا، وتعلمون أننا نقوم بالتوريد ونشتري القمح والمحروقات وكذلك الأدوية بالعملة، ونعرف أن هناك مداخيلا كبيرة من العملة ترد علينا عن طريق جاليتنا، لكن ذلك يمكن أن يتركنا في إشكال من ناحية توفير العملة لاستيراد المواد الأساسية والتي لا يمكن الحصول عليها إلا بالعملة.

كل ذلك يدفع الدولة إلى الاقتراض الخارجي، لذلك قدمنا اليوم هذا القرض لمجلسكم الموقر، قرض البنك الإفريقي للتوريد والتصدير، حتى تتفضلوا بالموافقة عليه.

هذا هو الإطار العام الذي أردت أن أضعه وقد انطلقنا في العمل به، أعرف أنّ 45 دقيقة التي تفضل بمنحها لي اليوم السيد رئيس المجلس لا يمكن أن تكفي للتطرق إلى كل المسائل لأنّ هناك الكثير من الأشياء التي يمكن أن أبلّغها لكم اليوم ولكن لا بأس سأحاول إن شاء الله في جلسات ولقاءات أخرى التطرق إلى كل موضوع على حدة وأقدّم لكم كل المعطيات بكل التفاصيل.

بالرجوع إلى بعض الأسئلة التي تقدم بها السادة النواب المحترمون سأحاول الإجابة بصفة عامة وليس بصفة فردية حيث تحدث الكثير منهم عن التهريب والمديونية.

هناك من تساءل عن حجم المديونية وأعلمكم أنها حتى موفّى سنة 2022 قاربت 115 مليار دينار، ويمكن أن نقول أنّها تمثل 79.9 % من الناتج الداخلي الخام، وهذه المديونية فيها 46.3 % % قروض خارجية و33% قروض داخلية.

يرتبط التداين بعدة عوامل داخلية وخارجية بالإضافة إلى العوامل التي تحدثت عنها هناك عوامل خارجية منها الأزمة الوبائية والحرب التي ليس لنا بها أي ارتباط، عملية حسابية: قدمنا ميزانية بفرضية محددة لسعر البرميل فوجدنا أن السعر فاق بكثير ما أعددنا عليه التوازنات.

كل ذلك يجعلنا نلتجئ حين لا نجد موارد داخلية لتغطية هذا الفارق بين المداخيل والمصاريف.

تحدثتم عن المديونية وقلتم بأنكم تنتظرون إمكانية إيجاد قروض لدعم الاستثمار وتمويل المشاريع. بالطبع، ليس لدينا قروض لدعم الميزانية فقط لدينا قروض مع مانحين دوليين ونحصل على عدة قروض لتمويل المشاريع ودعم الاستثمار، وهذا يمكن أن يقدمه زميلي السيد وزير الاقتصاد في جلسة أخرى، ويبرز كل المشاريع التي تم تمويلها بقروض وأيضا المشاريع القائمة والتي سيتم أيضا استكمالها عن طريق تمويل من قبل المانحين، بالطبع لا نحصل فقط على القروض لتمويل الميزانية.

المسألة الأخرى التي أريد التطرق إليها أيضا، فقد تساءل عديد النواب عن عملية التدقيق في القروض والهبات، هذه المهمة أذن بها السيد رئيس الجمهورية وقامت بها هيئة الرقابة العامة بوزارة المالية، وتم إعداد تقرير عام وقدمناه للسيد رئيس الجمهورية، لكن عمل هيئة الرقابة لم يتوقف لأنهم وجدوا معطيات ضمنوها في التقرير لكنهم يعملون عليها إلى اليوم، وجدوا أشياء تتطلب مزيد التدقيق لتحميل المسؤوليات، كما قدّموا في هذا الظرف خلال الأيام الفارطة "avenant " للتقرير الذي تضمن ما أرادوا توخّيه خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التي تم تمويلها من قبل مانحين دوليين،

ونحن كوزارة مالية وكهيئة ليس لدينا إشكال في مدّكم بهذا التقرير وأيّ معلومة أردتم معرفتها، وهذا من حقّكم، في خصوص مآل القروض والهبات وكيف تم ضخّها وليس لنا أيّ إشكال في ذلك ونحن نعمل في شفافية تامة وليس لدينا ما نخفيه.

مواصلة للحديث في إطار التمويل، تطرّق عديد النواب إلى القطاع الفلاحي وما أدراك ما القطاع الفلاحي ولا يوجد تونسي اليوم لا يعرف قيمته افي بلادنا. تتفهم الدولة دوما خصوصيات هذا القطاع وتدعمه رغم العراقيل، في منظومة التشجيعات ككل أكثر قطاعين فيهما تشجيعات جبائية ومالية هما التنمية الجهوية والفلاحة، وهما يستوجبان ذلك وتصل التشجيعات من الناحية الجبائية إلى حدود إعفاء كلي مدة عشر سنوات حيث أن أكبر منح تعطى إلى هذين القطاعين.

لكن هذا لا يجعلنا نقول بأن الفلاحة قد أخذت حظها بما يلزمها ونتجه لأمور أخرى، ليس كذلك لأنّ القطاع الفلاحي يشكو من صعوبات، كما يعاني الفلاحون الشبان من عديد المشاكل وهناك إشكال على مستوى التمويلات والحصول عليها، نحن نعرف ذلك ونقولها اليوم بكل صراحة، لما يتوجه فلاح صغير أو مؤسسة صغيرة إلى القطاع البنكي فلن يحصلوا على قرض في حين أن هناك آليات بديلة مثل" micro finance" أي مؤسسات التمويل الصغير، وكميزانية دولة هناك خطوط تمويل ننص عليها في قوانين المالية، من خلال خطوط التمويل هذه عن طريق بنك التضامن في عدة قوانين مالية نقوم بفتح خطوط تمويل لفائدة الشرائح الضعيفة مثل المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الصغرى المتوسطة وصغار الفلاحين.

وقد تم اتخاذ إجراء في قانون المالية لسنة 2023 لفائدة صغار الفلاحين وهو ما يعبّر عنه بالفرنسية "Bonification des intérêts " تتكفل فيه الدولة بالفارق بين نسبة القروض التي تُمنحُ حسب التأجير البنكي، حيث يحصل الفلاح على قرض بشروط ميسّرة وليس بنسبة التأجير الموظفة للعموم من قبل البنوك وقد نصت الدولة في قانون المالية على التكفل بهذا الفارق بثلاث نقاط.

القروض الممنوحة لصغار الفلاحين من قبل البنك الفلاحي تقارب 6.6 مليار دينار حتى موفّى 2022 واليوم نعمل -في هذا الإطار وإن شاء الله في إطار قانون المالية 2024 -على مزيد دعم القطاع الفلاحي وتيسير حصول الفلاحين على تمويلات لمشاريعهم الفلاحية.

ما دمنا نتحدث عن الفلاحة، هناك من تساءل حول المقاربة لشراء الحبوب من الفلاح ومن الخارج وأن السعر ليس نفسه، هنا يمكن أن أقول أنّ القمح اللين المورد اليوم يمثل 97% من الاستهلاك الوطني في حين أنّ الإنتاج الوطني لا يفوق 3% من الحاجيات الوطنية يعني أن مجمل وارداتنا اليوم من هذه المادة نجلبه من الخارج.

كما يمثل القمح الصلب المورد ما يقارب 43% من الحاجيات ويغطي المنتوج الوطني نسبة 57% فقط.

أريد أن أذكّر أنه مع هذه الحكومة في سنة 2022 وقصد تشجيع الإنتاج المحلي للقمح تم إقرار زيادة بـ 43 دينار في سعر القنطار من القمح الصلب و33 دينار للقنطار من القمح اللين و24 دينار للقنطار من الشعير وكل هذا لفائدة الفلاح.

سنة 2023 وفي بداية عملنا تمت الزيادة في الأسعار على مستوى الإنتاج بعشرة دنانير للقنطار بالنسبة إلى القمح الصلب، وقد أعلن عنها السيد وزير الفلاحة، يعني علاوة عن الترفيع في العام الفارط نفس الشيء في هذا العام وسيصبح اليوم في مستوى 140 دينار للقنطار.

وما دمنا نتحدث عن القروض -وسننتقل فيما بعد للحديث عن الجباية- فقد تحدثتم عن القروض المتعلقة بالشباب و "l'accès au financement" والإشكاليات التي يواجهها اليوم، نفس الشيء فإنّ الحكومة في إطار مشروع قانون المالية التي قدمته وتمت المصادقة عليه بمقتضى مرسوم خصصت اعتمادا ماليا بعشرين مليون دينار لفائدة البنك التونسي للتضامن وقامت بالترفيع في المبلغ الأقصى للقرض الذي كان يتحصل عليه أصحاب الشهائد العليا من الشباب في السابق بـ 150 ألف دينار واليوم بهذا المبلغ الموضوع على ذمة القروض الموجهة لأصحاب الشهائد العليا والذي يتصرف فيه "BTS" عن طريق اتفاقية تصرف لكنها موارد واعتمادات الدولة، سيتمكن هؤلاء الشباب من الحصول على 200 ألف دينار لبعث مشروع.

كذلك وفي إطار تدخلات البنك التونسي للتضامن لتمويل المشاريع الصغرى في سنة 2022 تم إسناد 15.488 قرض بمبلغ 177 مليون دينار لإحداث مشاريع مكّنت من توفير مواطن شغل، وسأمدّكم بعدد مواطن الشغل وهي 23.573 موطن شغل ونسبة المنتفعين من أصحاب الشهائد العليا في هذا البرنامج 37%.

كما خصّص هذا البرنامج مشاريع في قطاع الخدمات بنسبة 64% وخصّص مشاريع في إطار المهن الصغرى بنسبة 22%.

هناك أسئلة تقدّم بها السادة والسيدات النواب المحترمون تتعلق بإنجازات الحكومة في إطار الانتقال الطاقي الذي ليس لنا فيه خيار اليوم بالأزمة التي عشناها خاصة في العام الفارط حين بدأت الحرب، والأسعار اليوم ليست في المستوى الذي رأيناه عليها في العام الفارط.

حقيقة يجب أن نكون مستعدين لأننا لا نعرف ما هي التداعيات الخارجية على توازناتنا ومصاريفنا مستقبلا ولا نكون عنصرا فيها، لكن الأزمة التي حدثت في 2022 تجعلنا نقول بأن مسألة الانتقال الطاقي مسألة بديهية وضرورية، لذلك لا بدّ أن نكون على استعداد وتعلمون أن حاجياتنا من المحروقات والمواد الطاقية كبيرة وتدفعنا دوما إلى الاستيراد.

منذ جويلية 2022 هناك ستة مشاريع تحت نظام التراخيص وفيها مشروعان 10 ميغاواط وأربعة مشاريع 1 ميغاواط وهناك برامج في طور الإنجاز: مشاريع طاقة رياح 30 ميغاواط و10 مشاريع طاقة "photovoltaïque " بـ 10 ميغاواط و15 مشروع بطاقة 1 ميغاواط وإلى هذا اليوم تم تركيز 170 ميغاواط في الضغط المنخفض و50 ميغاواط في الضغط المرتفع.

في نظام التراخيص للمشاريع الصغرى والمتوسطة مع البيع الكلّي لـ "STEG " تم الانطلاق في مشاريع تتعلق بـ 500 ميغاواط وتم تركيز ثلاثة مشاريع بطاقَةٍ جملية 200 ميغاواط، كما تم الانطلاق في طلب عروض بـ 1700 ميغاواط.

كما تمت المصادقة في إطار جلسة عمل وزارية على الاستراتيجية الوطنية للطاقات البديلة وتمتد هذه الاستراتيجية من سنة 2022 إلى سنة 2025 والتي تهدف إلى بلوغ 35% من الاستهلاك من الطاقات البديلة في غضون سنة 2035.

لدينا في ذلك تفصيل كبير بالنسبة إلى الإنجازات التي قمنا بها منذ بدء عمل هذه الحكومة بالنسبة إلى الانتقال الطاقي والطاقات البديلة ويمكن أن نمدّكم بكل الأرقام والتفاصيل في هذا الصدد.

كما يمكن أن نقول أنّنا اعتمدنا في قانون المالية لسنة 2022 وقانون المالية لسنة 2023 عنصرا قارا يتعلق بدعم الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري واستثمارات التجديد، وتم التنصيص على عدة امتيازات في هذا الخصوص تتعلق بالسيارات الكهربائية والطاقات البديلة والاقتصاد الأخضر وهي امتيازات جبائية لدفع الاستثمار في هذا المجال.

كما وردت عدة أسئلة وملاحظات من عديد السادة النواب تتعلق بالفسفاط ويجب العمل على هذا القطاع، كذلك أسئلة تتعلق بالسياحة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضلي السيدة الوزيرة خذي الوقت الذي يناسبك.

السيدة وزيرة المالية

المعذرة منكم إن تجاوزت الوقت،

يمكن القول أنّ قطاع الفسفاط يشهد اليوم تحسّنا على مستوى النتائج والمردودية، كما يشهد قطاع السياحة أيضا تطورا كبيرا وننتظر أن يكون الموسم السياحي إن شاء الله ناجحا هذه السنة.

سأتحدث بسرعة لو تسمح عن الجباية وما أدراك ما الجباية، لقد عملنا على الإصلاح الجبائي في عدّة محاور وإن شاء الله سيكون حضورنا لاحقا خصيصا لتقديمه لكم بإجراءاته، ويتعلق بتوسيع القاعدة ومقاومة التهرب والرقمنة ومكافحة التهريب وتوزيع العبء الجبائي بصفة عادلة على مختلف الشرائح.

وردت علينا أسئلة تتعلق بالنظام التقديري وذكر السيد النائب وجود نوع من الأنشطة لم يكن من الأجدر إبعادها من النظام التقديري وإلحاقها بالنظام الحقيقي، فالنظام التقديري اليوم فيه إشكال كبير حيث كان يضم قبل القيام بهذا الإجراء أكثر من 440 ألف ولا يتجاوز مردود هاته "population" ومساهمتها في المداخيل الجبائية 45 مليون دينار، يعني نسبة قليلة جدا، ورأينا أن هناك قطاعات لا يمكن أن تكون في النظام التقديري، على سبيل المثال شخص له مكتب صرف في منطقة ضفاف البحيرة يمكن أن يكون في النظام التقديري أو محطة توزيع المحروقات يمكن أن تكون كذلك في النظام التقديري.

يعني المسألة لم تكن اعتباطية حين أبعدنا بعض الأنشطة، بالعكس فقد عملت الإدارة على هذه الأنشطة مع القطاعات ومع "L'UTICA" وجاء وفد من الإدارة واجتمعوا حتى مع أصحاب المقاهي وتحدثوا معهم ونعرف الإشكال وأنهم يتزودون من"l'informel" وحاولت الإدارة أن تجد لهم حلاّ أن يطرحوا مثلا على أساس وثائق جديرة بالثقة ويمكن ألاّ تكون "فاتورة" فهم لا يتعاملون بها، يعني أن الإدارة تفاعلت.

لما تم سنّ ذلك الإجراء، ويمكن أن أمدّكم بالنتائج، هناك تقليص في عدد الخاضعين للنظام التقديري وتحسين مساهمة المنضوين تحت النظام التقديري في المداخيل الجبائية وهذا ما جعل الوزارة تسير في هذا التمشّي، فالوزارة مفتوحة وكذلك إدارة الأداءات ويمكن إعادة النظر في الإشكالات مع أي قطاع لكن وبكل صراحة كان الإجراء في محلّه والعديد من الأشخاص " des faux forfaitaires" المنضوين تحت النظام التقديري خرجوا وهناك تحسّن في المداخيل الجبائية للوزارة.

مقاومة التهرب الجبائي ودمج الاقتصاد الموازي، هناك أعمال كبيرة من المراقبة الجبائية وهناك نسبة تطور للمداخيل الجبائية وقد ذكرناها لكم، وهناك أعمال ميدانية تتعلق بمراقبة يومية ميدانية لمكافحة التهرب والتهريب تقوم بها إدارة الجباية وكذلك الإدارة العامة للديوانة التي تقوم أيضا بمجهود كبير في إطار مقاومة التهريب وإدماج الاقتصاد الموازي.

بالنسبة إلى ترشيد الأموال نقدا، هذا الإجراء قمنا به من قبل منذ سنة 2014 ويخص المهنيين، بالنسبة إلى الفلاحين نفس الشيء لديهم إجراءات خصوصية لأننا أخذنا بعين الاعتبار خصوصية التعامل اليومي للفلاح، وفي مرحلة قادمة سوف نمدّكم بما قامت به الإدارة في هذا الإطار.

بالنسبة إلى المصادرة، تعلمون أنه ملف كبير وشائك ولما تسلمت مهامي أول ما قمت به أذنت بمهمة رقابية لأعمال المصادرة التي قبلنا وتوصلنا بنتائج أولية، وما زالت للآن في طور العمل، ومن بين القرارات على إثر النتائج الأولية قمنا بعدة تغييرات على رأس المؤسسات التي تقوم بعمليات التفويت في الأملاك المصادرة، على مستوى المسيّرين وعلى مستوى التعامل مع الإخلالات التي رصدناها أيضا في ملفات المصادرة، هناك عمل متواصل مع وزارة العدل ووزارة أملاك الدولة في هذا الشأن.

لم يبق لي الوقت الكافي ولديّ الكثير لأقدّمه لكم في خصوص ما قمنا به في هذا الإطار وما سجلناه من تقدّم، وحتى الأرقام التي قدمها السيد النائب المحترم بالنسبة إلى المداخيل الناتجة عن عمليات المصادرة فهي غير صحيحة، بالعكس فقد عملنا من سنة 2022 إلى حدّ اليوم وهناك مداخيل فاقت 200 مليون دينار بالنسبة إلى عمليات المصادرة.

بالنسبة إلى فريق الشرطة الجبائية والسيد النائب تحدث عن ملفات لم يتم تناولها حسب ما فهمت أو لم يتم التفاعل معها وتحدث عن 300 ملف، وهنا أريد أن أقول أنّ الشرطة الجبائية صحيح هي تابعة للإدارة العامة للأداءات لكنها تعمل يوميا مع القطب القضائي، يعني أنّ عملها تحت أنظار القطب القضائي وإنابات من القطب القضائي، لكن هذا لا يحول دون التثبت ويمكن أن يقدم لنا السيد النائب أكثر دلائل عن الملفات التي لم يتم تناولها، ونحن نطبق القانون على كل المؤسسات سواسية وعلى كل المطالبين وليس لنا أي تمييز، يمدّنا بالتفصيل ونحن نتفاعل مع كل التساؤلات.

تحدثتم عن الرقمنة، مثلما تحدثنا منذ قليل عن الانتقال الطاقي فلا حل آخر لنا غير الرقمنة لأننا لما نتحدث عن التهريب وحتى الإرهاب والتهرب فهذا كله مرتبط بالرقمنة. واليوم إذا عملنا على الرقمنة -وقد انطلقنا فيها فعليا- كل ذلك يمكننا أن نتجاوزه، ولدينا عدة مشاريع تم استكمالها بالرقمنة ومشاريع أخرى بطور الإنجاز وفي تقدّم ملحوظ، إن شاء الله من هنا إلى موفّى سنة 2023 سوف نتقدّم، وهناك مشاريع سنكملها وسنقدمها لكم في مجال الرقمنة على مستوى إدارة الديوانة وعلى مستوى الإدارة العامة للأداءات.

المعذرة، هناك أسئلة عديدة ولكني يحب أن أختم كلمتي، تحدثنا عن الحكومة وبرنامج الإصلاحات وتحدثتم عن "FMI" وتطرق العديد من النواب إلى ذلك.

نعم، الحكومة لديها برنامج إصلاحي وقد انطلقت فيه وهو برنامج واعد لكن ما أؤكده لكم اليوم أنه برنامج مرتبط بسيادتنا الوطنية وبالسلم الاجتماعية وبالعدالة الاجتماعية، ولن نحيد عنها ولا نرضخ لأيّ إملاءات وإصلاحاتنا مع بعضنا ستكون تونسية بامتياز.

وفي علاقتنا مع صندوق النقد أو أيّ مانح صحيح نحن اليوم في إطار تنويع مصادر التمويل وحتى نفي بتعهداتنا كدولة، وهذا دورنا وليس فضلا منا، فالدولة لا يمكن أن تتخلى عن دورها الاجتماعي ولابدّ أن تنمّيه وذاك هو دور الدول وكيف ذلك؟ يجب أن توفر التمويلات لكن حسب برامجنا واختياراتنا وشكرا. (تصفيق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيدة الوزيرة،

لقد تجاوزت الوقت المخصص لك بربع ساعة ولكن لا بأس لأن حديثك وتدخلك كان مفيدا للشعب وللمشاهدين كذلك، إذ علمهم الاستماع إلى صوت الحكومة وهذا سيكون إن شاء الله مكرّسا في المستقبل من خلال تواصل الحكومة بالإعلام وما إلى ذلك.

السادة الزملاء، رجاء سنمر إلى ثلاث مراحل مخصصة للتصويت ولذلك على الزميلات والزملاء النواب أن يكونوا في مقاعدهم لكي نحترم التصويت الإلكتروني.

رجاء السادة النواب الالتزام بأماكنكم.

نتلو عليكم الفصل 109: "بعد انتهاء النقاش العام يقرر المجلس بأغلبية أعضائه الحاضرين إما الانتقال إلى مناقشة الفصول على التعاقب أو إعادة المشروع إلى اللجنة أو النظر فيه إلى جلسة لاحقة". هذه المرحلة الأولى للتصويت.

المرحلة الثانية للتصويت: سوف أحيل الكلمة إلى السيد رئيس اللجنة لتلاوة عنوان المشروع وعند المصادقة عليه نمر إلى المرحلة الثالثة وهي إحالة الكلمة كذلك إلى السيد رئيس اللجنة أو أحد أعضاء اللجنة لتلاوة الفصل الوحيد للمشروع وتقع المصادقة عليه.

إذن السادة النواب نستعدّ للتصويت للمرحلة الأولى وهي مناقشة الفصول على التعاقب.

انطلاق عملية التصويت.

انتهت عملية التصويت بـ 127 صوتا نعم ومحتفظين إثنين ومعترض وحيد، المجموع: 130 صوتا.

نمر إلى التصويت على عنوان المشروع وأحيل الكلمة إلى السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

فيما يخص مشروع القانون النص التالي:

يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتاريخ 4 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة

نمر إلى التصويت على العنوان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بداية التصويت على العنوان.

انتهت عملية التصويت بـ 129 صوتا نعم ومحتفظ وحيد ومعترض وحيد، المجموع 131 وبذلك تمت المصادقة على العنوان.

أحيل الكلمة للسيد رئيس اللجنة قصد تلاوة الفصل الوحيد لمشروع القانون.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل الوحيد:

تتم الموافقة على عقد القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتاريخ 4 أفريل 2023 بين بالجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير بمبلغ قدره 500 مليون دولار أمريكي لتمويل ميزانية الدولة.

وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب، الاستعداد للتصويت.

بداية عملية التصويت.

انتهت عملية التصويت بـ 128 صوتا نعم و4 محتفظين ومعترضين إثنين، المجموع 134، تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

المرحلة الرابعة للتصويت هي التصويت على مشروع القانون برمته.

على السادة النواب الاستعداد لعملية التصويت.

بداية عملية التصويت.

انتهت عملية التصويت بـ 126 صوتا نعم و5محتفظين ومعترضين إثنين، المجموع 133 صوتا وبذلك تمت المصادقة على مشروع القانون برمته.

شكرا لكافة الزميلات والزملاء والشكر موصول للسيدة وزيرة المالية والفريق المرافق لها وما ألاحظه أنه مفخرة لتونس إذ يتجاوز عدد السيدات عدد السادة والشعب التونسي اليوم يرى بكل افتخار إطارات وزارة المالية متكون من نساء تونسيات وهنّ "حرايز تونس" وهذا تأكيد على مكانة المرأة التونسية في مجتمعنا ونحن نفتخر بذلك.

معالي السيدة الوزيرة، استمعتم اليوم إلى تدخلات 29 زميلة وزميل. في فلسفة الدستور النائب أكثر حرية وأكثر استقلالية باعتبار أنّ هناك من يقول لا يوجد معارضة في هذا المجلس وقد استمعتم إلى مختلف الأصوات من خلال الانتخابات التي تمت باعتبار دوائر فردية مستقلة دوائر فردية بنظام الدورتين.

أغلب النواب الذين هم الآن بقاعة الجلسة هم نواب مستقلون، نقول أنّ هناك أغلبية ومعارضة عندما تتقدم أحزاب والأحزاب التي تفوز بالأغلبية تكوّن الحكومة والبقية ينتقلون إلى المعارضة.

اليوم مع فلسفة الدستور الجديد لنا وضع جديد وهو أن النائب حر يستطيع اليوم أن يصوت مع قانون وغدا يمكن له أن يصوت ضد قانون حسب قناعاته وحسب وجدانه وضمانا لاستقلاله ونعتقد أنها تجربة نعتز بها.

هذا المجلس مؤتمن على الأمانة التي وُكّلت إليه من الشعب التونسي ولدينا أكبر تحدّي وهو استبدال ثقة الشعب التونسي في العمل البرلماني وسنواصل العمل مثلما رأيتم اليوم.

ما هو مطلوب من الحكومة هو الإصغاء إلى السادة النواب الذين بلّغوكم صوت الشعب ومشاغل الشعب. نحن انسجمنا ودافعنا عن تدابير 25 جويلية وما تلتها من إجراءات لأن 25 جويلية هي رفع لواء مقاومة الفساد. وسنبقى مستمرين في هذا النهج ما

دامت حكومتكم تعمل من خلال القوانين التي ستسنّها في المستقبل ومن خلال متابعتها لكل الأنشطة الاقتصادية أننا فعلا سنحقق مقولة مقاومة الفساد وهو ما يتطلبه وضعنا في البلاد. (تصفيق)

لذلك أوجّه رسالة إلى الشعب التونسي وأقول لهم: "ثقوا في برلمانكم، ثقوا في نوابكم لأننا سنكون صوتكم ولما تطمحون إليه وما تريدونه من هذا الوطن، هذا الوطن الذي يجب أن ينعم بالاستقرار ويجب أن ينعم بالمستقبل لكافة أبنائه والذي يجب أن ينعم بالمستقبل للشباب".

ولذلك باسمي وباسم زملائي أتقدم اليوم للفريق الوزاري وللسيدة الوزيرة بكل شكري لرحابة صدرها والأجوبة المستفيضة التي قدمتها وأقول وأننا في المستقبل سنعمل جاهدين على التواصل معكم ديدننا في ذلك تحقيق المصلحة العليا للوطن لا أكثر ولا أقلّ وشكرا لكم. (تصفيق)

الكلمة للسيدة وزيرة المالية، تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

شكرا، أعتذر السيد النائب، فقد أجبت عن السؤال المتعلق بمسألة السيارات الخاصة للمعاقين بصفة عامة نظرا لضيق الوقت...

(تدخل السيد النائب عبد الستار زارعي دون استعمال المصدح)

السيد النائب عبد الستار زارعي

... هذا مطلب شعبي سيدي الرئيس، السادة النواب، نحن مع 25 جويلية قولا وفعلا، ولا بدّ أن نجيب على أسئلة المواطن التونسي منهم المعاقين أولا والمواطن التونسي بنسبة 98 % منهم فلاحين وتجّار وبـ 5 ملايين يفتكون له...

هذا سيدتي الوزيرة حالا، مطلب الشعب التونسي لمراجعته مباشرة وشكرا لكم وشكرا للسيد الرئيس وشكرا لـ 25 جويلية وشكرا للشعب التونسي العظيم. (تصفيق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة المالية

السيد الرئيس،

لقد تقدّم السيد النائب المحترم بسؤال يتعلق بمآل الامتياز الجبائي بعنوان السيارات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

السيد الرئيس، هذا النص كان موجودا سابقا والامتياز منصوص عليه بالتشريع الجاري به العمل.

وهناك تغيير طرأ في إطار قانون المالية لسنة 2023 على مستوى الإدارة العامة للديوانة التي تتعامل مع توريد هذا النوع من السيارات.

بكل صراحة، وعلى إثر دراسة قامت بها الإدارة العامة، بطبيعة الحال نرى أنّ المعاقين لهم الأولوية في كل المجالات ولدينا نصوص تمنح عدة امتيازات وسنعرضها عليكم مرة أخرى بكل تدقيق ولكن على إثر الدراسة وجدوا توجيه للامتياز وعدم توجيهه لمستحقّيه وعلى ضوء شعار "المعاق" لاحظوا أنهم يقومون باقتناء سيارات من نوع" Range Rover وX5 وX6 وPorsche".

(تدخل أحد النواب دون استعمال المصدح)

رجاء أكمل كلامي، هنا أتحدث عن التغيير الذي طرأ في قانون المالية والسبب من وراء ذلك، وهنا سأتّجه إلى الحلول وأنا ذكرت بمحتوى قانون المالية لكن قاموا بالتغيير على مستوى سعة الاسطوانة. ويفسرون ذلك بأن السيارات التي تدخل اليوم إلى بلادنا لا يمكن أن تكون فاخرة ولكن يجب أن تكون سيارات عادية حتى يستعملها المعوق ولكن ما حدث أن هناك سيارات تسببت في الإشكال الذي طرح على الإدارة العامة للديوانة وحتى على مستوى وزارة المالية، هناك سيارات دخلت قبل صدور قانون المالية، وعندما قاموا بتوريد هذه السيارات لا يعرفون التغيير الذي حدث على مستوى القانون، هذا ما أردت توضيحه.

مثلما تعلمون أن القانون نصّ على نص ترتيبي لتوضيح أحكام قانون المالية في هذا الصدد ومنها ذكر شروط الانتفاع مثل تحديد العجز والخصوصيات المتعلقة بهذه الوسائل.

السيد رئيس المجلس، هناك نص ترتيبي أعدّته الإدارة العامة للديوانة وقامت بعرضه على وزارة المالية وورد على رئاسة الحكومة على مستوى مستشار التشريع ونحن نعمل عليه، وما قدمه السيد النائب المحترم وتفاعل معه بقية النواب موضوع على الطاولة ونعمل على هذا النص.

أريد القول أنّ الإدارة العامة للديوانة قامت بمجهود وقامت بتسوية وضعية العديد من السيارات وقامت بمجهود كبير وإن شاء الله على مستوى النص وعلى مستوى التفاعل معهم نجد الحلول ونحن هنا مع بعضنا البعض للاستماع إليكم، وليس لدينا إشكال في ذلك. نحن على علم بهذا الموضوع وبصدد العمل عليه وإن شاء الله إذا اقتضى الأمر ولم نجد الحلّ في النص الترتيبي سوف نقوم بسنّ نص قانوني.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيدة الوزيرة.

بالنسبة إلى الحصة المخصصة لمناقشة القانون نشكر السيدة الوزيرة والفريق المرافق لها وإن شاء الله في مواعيد مقبلة نتواصل مع بعضنا لفائدة المصلحة العليا للوطن.

طبقا للفصل 108 من النظام الداخلي سنعرض بعد حين قائمة التدخلات للسيدات والسادة النواب.

نرفع الجلسة لمدة خمس دقائق لتمكين السيدة الوزيرة والفريق الوزاري من مغادرة القاعة.

(كانت الساعة الرابعة وخمس دقائق بعد الزوال)

استئناف الجلسة

وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة الرابعة والربع بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء من السادة النواب الالتحاق بمقاعدكم من فضلكم.

لدينا قائمة تدخلات للسيدات والسادة النواب طبق الفصل 108 من النظام الداخلي حدّدت لـ 15 نائبا وكل نائب سيتدخل في حدود ثلاث دقائق حسب جهته.

من فضلكم السادة النواب، التزموا بأماكنكم.

المصدح للسيدة المحترمة فاطمة المسدي، تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

أودّ اليوم أن أطلق صرخة استغاثة من ولاية صفاقس.

اليوم صفاقس تعاني، عانت من النفايات وتعاني من وجود العديد والعديد من المهاجرين غير الشرعيين من أفارقة جنوب الصحراء الذين أصبحوا سببا من أسباب الجريمة وأصبحنا نرى جرائم ونرى أن هناك سرقات ونهب وجرائم تنتهك بِاسْم المواطنين من هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين.

وقد تفاقم الأمر اليوم بوجود وفود عشرات من السودانيين اللاجئين من الحرب في السودان وهم الآن في العراء ولا نعرف من أين ينفقون المال أو من أين يتحصلون على قوتهم؟ هناك خطر أن يكونوا منتمين للإرهاب أو الفئة الفارة من السودان.

اليوم صفاقس تعدّ أكثر من مليون ساكن وتشكو منذ أشهر من غياب عديد المسؤولين في اتخاذ القرار بخصوص الشغورات المتعلقة بسلك المعتمدين والعمد.

تعرفون أن صفاقس عاصمة اقتصادية لكن الاقتصاد اليوم يحتضر في صفاقس والمسؤولين غير قادرين على الإمضاء وعلى أخذ القرار، يعني نحن بصدد الاحتضار شيئا فشيئا.

لا تتوفر لدينا بيئة ولا بنية تحتية ولا شيء من ذلك، كما نفتقر إلى مسؤولين يقومون على خدمة الولاية، ولاية صفاقس متروكة، يا أهل الذكر هل صفاقس موجودة بخريطة تونس أم لا؟

صفاقس منذ أشهر بدون أي مسؤول "أنقذوا صفاقس، أنقذوا صفاقس، أنقذوا صفاقس".

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب، أذكّر بالفصل 108 من النظام الداخلي: "إذا أراد أحد النواب التدخل في أمر هام ومستعجل فعليه أن يقدم ذلك في صيغة مكتوبة تبين موضوع الطلب. وعلى الرئيس أن يأذن له بالكلام في آخر الجلسة لمدة لا تتجاوز ثلاث دقائق".

وتدوّن التدخلات على معنى هذا الفصل ويمكن للمجلس أن يتابعها مع عضو أو أحد أعضاء الحكومة المعنيين.

القائمة التي تقدمت وبيّن فيها السيدات والسادة النواب المسائل موضوع تدخلاتهم طبق ما هو مبيّن بالنظام الداخلي احتوت أسماء 15 زميلة وزميل.

وبالنسبة إلى التدخلات سوف تكون بالتداول، سيتدخل اليوم 15 نائبا وفي المرة القادمة سيتدخل 10 أو 15 نائبا في نفس المواضيع.

السيدة المحترمة منال بديدة، طلبت تدخلا في أمر مستعجل يهم الجهة، تفضلي.

السيدة منال بديدة

شكرا السيد الرئيس،

السادة الزملاء المحترمون،

رسالتي اليوم إلى السيد وزير الصحة والسيد وزير الفلاحة في أمر مستعجل يهم معتمدية بئر علي بن خليفة.

إذا كان في الدولة أشخاص أقوى من الدولة والقانون فأنا شخصيا سأقدّم استقالتي من هذا المجلس الموقر، لأنه في وجود أشخاص أقوى من الدولة والقانون في هذين القطاعين الهامين والاجتماعيين بامتياز فلن نستطيع أن نفي بوعودنا للناس البسطاء.

السيد وزير الصحة، نحن أبناء وبنات معتمدية بئر علي بن خليفة نريد أن نعرف من وراء مؤامرة جعل المستشفى الجهوي بئر علي بن خليفة مستشفى برتبة مستوصف؟

ميزانية ضخمة مرصودة وبناية ضخمة وتجهيزات عصرية متروكة غمرها التراب، بناية ضخمة كما قلتُ لكنها خاوية على عروشها وأبناء الجهة يعانون الأمرّين من أجل الرعاية الصحية مثلا في مجال تصفية الدم يتنقل أبناء الجهة لأكثر من 150 كلم في معاناة شديدة وشديدة جدا.

السيد وزير الفلاحة، لدينا مشكل هام ومستعجل جدا في هذه الأيام في معتمدية بئر علي بن خليفة هو ملف العلف الذي يهدّد الأمن الاجتماعي، احتجاجات يومية واحتقان اجتماعي كبير وفساد أكبر.

اتهامات متبادلة بين ثلاثة أطراف: اتحاد الفلاحين ونقاط توزيع البيع والفلاحين والضحية الأولى والأخيرة هو الفلاح وقطاع تربية الماشية.

سيدي رئيس المجلس، في هذه الأيام والناس تستبشر بنزول الغيث النافع معتمدية بئر علي بن خليفة تغمرها المياه من كل جانب أمام فقدان البنية التحتية، عمادات بأكملها غمرتها المياه والناس منقطعون عن الطرق أمام فقدان التجهيزات للجنة مواجهة الكوارث، لدينا لجنة بالتسمية فقط، بضعة أشخاص فاقدين لكل التجهيزات.

رجاء نريد لفت النظر لمعتمدية بئر علي بن خليفة، كفانا تهميشا نحن مواطنون من الدرجة الأولى نريد إيلاء معتمديتنا الأهمية اللازمة وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد مختار عيفاوي للتدخل في موضوع ترشيد تداول الأموال، تفضل.

السيد مختار عيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السادة النواب،

كان بودي أن أطرح هذا الموضوع أمام وزيرة المالية لكن ما لاحظناه أن الحكومة اليوم ما زالت تنتهج سياسة الهروب إلى الأمام في علاقة بترشيد تداول الأموال نقدا في المعاملات التي تتجاوز 5 آلاف دينار وهذا قانون لسنة 2019.

اليوم أصبح هذا القانون سيفا مسلّطا على رقاب صغار الفلاحين والتجار ووسيلة لابتزاز أبناء شعبنا.

مع أن هذا الموضوع وقع طرحه على السيدة الوزيرة إلاّ أنها أبت أن تجيب على هذا السؤال لأن الحكومة ماضية في تفقير شعبها وفي تعبئة ميزانية الدولة من جيوب الفقراء.

العدالة الجبائية بقيت اليوم حبرا على ورق، فالغني يزداد غِنًى والفقير يزداد فقرا والإجراءات التي تقوم بها وزارة المالية إلى حدّ الآن هي إجراءات لا شعبية شعارها الوحيد الموازنة تستحق أن نفعل هذا ولا نفعل هذا، المهم أن نحمي كبار التجار ونحمي رأس المال والاقتصاد الريعي لا يهمنا في صغار الفلاحين وصغار التجار.

نحن اليوم نعرف أن الموسم الفلاحي موسم فلاحي بامتياز ونعرف أن قطاع تربية الماشية يشهد مشاكل كبيرة.

اليوم يعيش الشمال الغربي موسم حصاد ولدينا تجار من الفئة الصغيرة يقدمون إلى الشمال الغربي لاقتناء التبن "والقرط" ويتجهون به نحو الجنوب، وهذه العملية تمثل مورد رزقهم الوحيد والحكومة تريد أن تقطع مورد رزقهم لأن الديوانة تعترض طريقهم وتفتك أموالهم وتقوم بابتزازهم باسم هذا القانون.

نطالب وزارة المالية أن تتراجع عن هذه القوانين، لكن ما رأيناه أن هذه الوزارة ما زالت إلى حد الآن تستعمل أساليب قديمة خلنا أنها اضمحلت بعد 25 جويلية.

نطلب من رئاسة الجمهورية أن تعيد النظر في هذه المسألة حتى تسعى هذه الفئة من الناس للعمل وتتحرك العجلة الاقتصادية الوطنية ونحافظ فعلا على السلم الاجتماعي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد رشدي الرويسي والموضوع يتعلق بمشاغل الجهة وهذا موضوع عام، تفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا سيدي الرئيس،

هو موضوع عام لأن المشاكل تتالت وتوالت وتراكمت إلى أن أصبحت كبيرة ويجب التدخل العاجل فيها وسأحاول أن أتدخل بصورة برقية في مشكلتين على الأقل هذا اليوم وأُرْجِئُ الباقي إلى وقت لاحق.

المشكل الأول متمثل في مراكز البريد في بعض معتمديات وقرى ولاية سليانة التي أغلقت ولم تعد في الخدمة مما جعل المواطنين يعانون من أجل خلاص جراياتهم أو دفع الفواتير إلى آخره، على غرار مركز البريد في الأقصاب ومركز البريد في الدخانية ومركز البريد في بورويس الفلاحة إلى آخره.

يضطر الشيخ المسنّ الذي تحصل على جراية لا تتجاوز 200 أو 240 دينار إلى اكتراء شاحنة بـ 40 دينار لكي يتلقى جرايته وأحيانا يعود دون أن يتحصل عليها. هذه مشكلة اجتماعية تتطلب التدخل العاجل.

المشكل الثاني يتعلق بموضوع الصحة، مستشفى سليانة منذ أكثر من سنة ونصف يفتقد لآلة " scanner " جديدة لأن الآلة القديمة تشكو عطبا وأعوان الصحة قاموا بوقفة احتجاجية لكن هذه الآلة الهامة لصحة المواطنين في مستشفى جهوي ظلت معطلة.

ويعاني الأهالي من الإرسال إلى المصحات الخاصة أو نقل أعوان الصحة للمرضى عبر سيارات إسعاف إلى العاصمة أو إلى مستشفيات قريبة مع ضعف التجهيزات في هذه المستشفيات.

النقطة الأخرى متعلقة أيضا بالصحة وهي نقص الإطار الطبي والإطار الطبي المختص في عديد مستشفيات الجهة في 11 معتمدية ولا أخصص معتمدية دون أخرى.

نعود إلى مشكل الفلاحة وهي مشكلة توفير الأعلاف لصغار الفلاحين، المشكلة أصبحت تهدد ببيع القطيع أو انتهاء تربية الماشية في هذه المنطقة لذلك نرجو من وزارة الفلاحة التدخل العاجل في هذه المسألة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم محمود شلغاف والموضوع يتعلق بالدور الرقابي للنواب، تفضل.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدي الرئيس،

تحية طيبة لجميع الحضور،

تحية طيبة لأهالينا في قرقنة،

قبل كل شيء أريد أن أهنئ نادي محيط قرقنة من جمهور ولاعبين وطاقم فني وهيئة مديرة وعلى رأسها السيد حسن الشلّي بصعود فريق كرة القدم للقسم الثاني ونتمنى لهم النجاح من حسن إلى أحسن والقادم أفضل إن شاء الله.

بالنسبة إلى المحاصصة في مكتب المجلس واللجان، أقول أنْ المحاصصة لم تكن عادلة حيث أنه لم يقع إنصاف غير المنتمين للكتل والأغرب من هذا في انتخابات مكاتب اللجان وقع التكتل ضد غير المنتمين من طرف جميع الكتل بيمينهم ويسارهم وقاموا بمعاقبتنا بعدم إسناد أي مسؤولية لأي نائب غير منتمي.

وبالرغم من كل ذلك فأنا مع التجاوز لأن ما ينتظرنا أهم بكثير والفائدة كل الفائدة في المصادقة على قوانين تخدم مصلحة وطننا وشعبنا دون أن ننسى دورنا الرقابي الذي نجد صعوبة كبيرة في القيام به.

فمثلا بالنسبة إلى شخصي تقابلت مع السيد وزير الفلاحة يوم 29 مارس فيما يخص بعض مشاكل بحّارة قرقنة وطلب مني كتابة تقرير في هذا الشأن وفعلا أودعت مراسلة في مكتب ضبط الوزارة بتاريخ 31 مارس وقمت بالتذكير عبر فاكس من المجلس يوم 10 ماي لكن إلى حدّ الآن لم أتلقّ أي ردّ.

وكمثال ثاني طلبت تحديد موعد مع السيدة مديرة ديوان وزير الصحة يوم 16 ماي وقمت بتذكير ثان في 23 ماي لكن إلى حد الآن ما زلت في الانتظار.

أكيد أنّ هذه الممارسات مسّت العديد من الزملاء وهي عن قصد أو عن غير قصد تخدم أعداء مسار 25 جويلية الذين راهنوا على أن مجلس نواب الشعب سيكون صوريّا ودون أي أدنى صلاحية.

كل خوفي أن تكون هذه الممارسات ممنهجة من أجل تهميش دور مجلس النواب وترذيله وشكرا على الاستماع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بالنسبة إلى الدور الرقابي للسادة النواب أعلن أننا بصدد التحاور مع رئاسة الحكومة لتوفير مخاطب يتواصل معه السادة النواب في كل وزارة عن طريق رئاسة المجلس، هناك العديد من الزملاء تقدموا بطلبات ووجهناها للوزارات ذات العلاقة، إن كان له مهمة رقابية معينة وتواصل مع وزارة يتقدم بها لرئاسة المجلس ونحيلها على الوزارة وتقوم رئاسة المجلس بالمتابعة وهذا لتنظيم العمل، فيمكن أن يقال أن للوزير عديد المشاغل إلى غير ذلك، لذلك قلنا يجب أن يكون هناك مخاطب يخول له بصورة نظامية من طرف الوزير ليتخاطب مع النواب، وتتم متابعة كل هذه المسائل، وبهذا نساهم في ضمان الدور الرقابي للنائب.

الآن الكلمة للنائب المحترم السيد محمد بنسعيد حول استغلال أراضي الدولة.

السيد محمد بنسعيد

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة الزملاء والزميلات،

أريد أن أطرح قضية وطنية مستعجلة في علاقة بالموضوع المطروح اليوم والذي يتعلق بفتح استثمارات أمام شبابنا لتشغيلهم ولإنقاذهم من الخصاصة والتهميش.

في الحقيقية أنا في علاقة مباشرة مع شبابنا وأرى أن الوضعية كارثية وتستوجب التدخل العاجل، لأنه من غير المعقول أن شباب اليوم في سن العشرين والثلاثين سنة بدون آفاق مستقبلية، يرى المستقبل أمامه يسوده الظلام وغير قادر على توفير أبسط مستلزمات العيش الكريم وهي امتلاك منزل وتكوين أسرة.

ولعل الممارسات التي رأيناها خلال العشرية الفارطة والتي رافقت خاصة المسيرات الاحتجاجية من عمليات نهب وسرقة وتعدي على الملك العام والخاص وخاصة حرق للمؤسسات العمومية وخاصة المؤسسات الأمنية، بمثابة الرسالة الموجهة إلى الحكومات المتعاقبة مفادها أن شبابنا لديه ضلع من النقمة على هذه الدولة بل أكثر من هذا، هناك رغبة لتحدي الدولة ومؤسساتها وربما من خلال حرق هذه المؤسسات هناك رغبة في إبادة المؤسسات العمومية وبالتالي الإطاحة بالدولة.

في الحقيقة تزخر بلادنا بالعديد من الثروات وهي قادرة على فتح أبواب استثمارات وتنقذ شبابنا، لكن ما ينقصنا اليوم هو توفر الإرادة الحقيقية والفعلية لإنقاذ هذا الشباب المهمش.

سنأخذ على سبيل المثال الدائرة الانتخابية تكلسة الهوارية، معتمدية تكلسة الهوارية كما يعلم الجميع هي أجمل المناطق التونسية وتزخر بثروة طبيعية من أجمل ما لدينا من شواطئ رملية لا تزال على طبيعتها، جبال، حقول ومزارع. كما نجد جزيرة زمبرة التي كما يحلو لمتساكني معتمدية الهوارية تسميتها بالمستعمرة بدون مستعمر لأنه يمنع الولوج لهذه الجزيرة.

كما تحتوي معتمدية تكلسة الهوارية على قرابة 28 ألف هكتار من أراضي دولية وهي أراضي مجمدة، أراضي خارج الدورة الاقتصادية، وفي المقابل شباب عاطل عن العمل وشباب يتعاطى المخدرات وشباب ألقى بنفسه في عرض البحر، بينما بإمكاننا تطبيق مبدأ الشراكة بين القطاع العام والخاص وبذلك نبقي على الملكية الفعلية للدولة وفي المقابل يتم استغلالها من قبل شبابنا.

كما يوجد عقاران وهما هنشير المبروك ببوكريم زاوية المقايس وهنشير زقاي هذه العقارات موضوعة على ذمة المتساكنين بينما ما زالوا تحت تصرف...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، سأذكر مرة أخرى بالفصل 108 من النظام الداخلي إذا أراد أحد النواب التدخل في أمر هام ومستعجل فعليه أن يقدم ذلك في صيغة مكتوبة تبين موضوع الطلب.

تقدم اليوم 15 نائبا وبطبيعة الحال بالتداول، فهؤلاء لا يمكنهم التدخل مرة أخرى إلا بعد إعطاء الكلمة لجميع النواب، وفي المرة القادمة سيتدخل 15 آخرين وقد تم الاتفاق في هذا مع إدارة التلفزة.

الكلمة للنائب المحترم السيد بوبكر بن يحي حول الوضع الفلاحي بقبلي.

السيد بوبكر بن يحي

شكرا سيدي الرئيس،

اليوم في أول جلسة عامة في مجلس نواب الشعب نصادق على قرض لتمويل الميزانية وللأسف في منطقة فلاحية بامتياز بل تعتبر فيها الفلاحة الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي لولاية قبلي، هناك من المسؤولين من يعمل على تعطيل الانتاج والعمل على إتلاف كميات كبيرة من دقلة النور في سابقة خطيرة بإجراءات غير مدروسة وغير مبررة تساهم في احتقان اجتماعي غير مسبوق في قبلي.

وهذا إن دل على شيء فهو يدل على تعطيل لمسار 25 جويلية حيث أن دقلة النور في قبلي تمتد على مساحة 40 ألف هكتار تقريبا وأكثر من 27 ألف هكتار منها في شكل توسعات فلاحية وهذه المساحة تقريبا 80 % من الانتاج والذي تقدر مداخيله بأكثر من 1000 مليون دينار.

لذلك أطلب من السيد وزير الفلاحة والسيد وزير الطاقة التدخل للحدّ من هذا التعسف على المنطقة والعمل مع الهياكل المتدخلة لتسوية هذه الوضعية تسوية نهائية بما يضمن المحافظة على استهلاك الماء والمحافظة على الإنتاج وديمومته، لأنه يمثل الركيزة الوحيدة للمحافظة على المنطقة اجتماعيا وأمنيا.

سيدي الرئيس، قبلي ولاية مهمشة ومنسية منذ عقود من الزمن وقد تجاوزت كل الصعاب بمجهوداتها الخاصة ولا يمكنها اليوم التخلي عن هذه الإنجازات مهما كان الثمن، لذلك لا بد من إيلاء هذه الجهة ما تستحق من عناية واهتمام للنهوض بها ولتسوية وضعيتها الفلاحية والاقتصادية ككل بما يحافظ على التوازنات الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، لأن قبلي اليوم بتدخلات وإن كانت تدخلات غير مسبوقة بقطع الكهرباء عن عديد الواحات التي تمتد على مئات الهكتارات وتنتج آلاف بل عشرات الآلاف من الأطنان من دقلة النور وتدخل ملايين المليارات لجهة قبلي وللاقتصاد الوطني عموما في إطار الدورة الاقتصادية، واليوم بهذا الإجراء بإمكاننا أن نسقط في الخطأ الكبير الذي يمكن أن يتسبب في احتقان اجتماعي كبير، بل يمكن أن يتسبب في تحركات اجتماعية غير مسبوقة في المنطقة وكانت بدايتها في ليلة البارحة.

لذلك أرجو من كل المسؤولين التدخل حالا وقبل فوات الأوان لحل هذا الإشكال ومشكور السيد الرئيس وكل الزملاء.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا حضرة النائب المحترم.

النائب المحترم السيد مصطفى البوبكري حول الوضع العام تفضل.

السيد مصطفى البوبكري

شكرا سيدي الرئيس،

زملائي زميلاتي النواب،

أولا، أريد أن أصلح معلومة جغرافية متداولة كثيرا وهي مع الأسف غير صحيحة، عندما نقول تونس من بنزرت إلى بن قردان هنا اقصينا ولاية كاملة وهي تمثل أكبر ولاية في الجمهورية من حيث المساحة، لهذا تونس تمتد من بنزرت إلى تطاوين، هذه الولاية الأكبر من حيث المساحة والأغنى من حيث الثروات الطبيعية، لكن بقيت مع الأسف مهمشة على جميع المستويات وعلى امتداد عقود من الزمن.

من هذا المنبر أتوجه بنداء إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة لإيلاء هذه الولاية ما تستحق من الأهمية والعناية للمحافظة على الرأس المال البشري بهذه الربوع.

أولا، الوضع الصحي المتردي بولاية تطاوين في غياب تامّ لطب الاختصاص والتقنيين، وهنا أود أن أتوجه بنداء للسيد وزير الصحة بإفراد جهة تطاوين بمجلس وزاري يتولى فيه تشخيص الوضع الصحي وإيجاد حلول جذرية ودائمة.

ثانيا، ملف البستنة الذي يمس 2500 عائلة، ضرورة العمل على حلّ هذا الملف في أقرب وقت.

ثالثا، مشروع غاز الجنوب، هذا المشروع شهد تعطلا كبيرا وأخذ أكثر مما يستحق من الوقت وما زال معطلا ويتطلب تدخل جميع الأطراف وتحمل مسؤوليتها لحلحلة المشكل القائم في أقرب الآجال.

ثالثا، التميز الإيجابي للمناطق الداخلية وتفعيل هذه القرارات لدفع الاستثمار والتنمية بتطاوين.

رابعا، المسؤولية المجتمعية للشركات المنتصبة بالجهة وتفعيل القانون الذي أمضت عليه الدولة التونسية سنة 1960 وهو القادر على حل عديد المشاكل بولاية تطاوين.

زميلاتي زملائي النواب، عديدة هي نقائص جهة تطاوين، هذه الجهة التي قست عليها الطبيعة ولا نريد أن تقسو عليها أيضا الحكومات المتعاقبة بالتهميش والتسويف والمماطلة. ومع ذلك فإن ولاية تطاوين لديها ثقة كبرى في مسار 25 جويلية في شخص السيد رئيس الجمهورية السيد قيس سعيد لإيلاء هذه الولاية كل الدعم في جميع المجالات، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد علي فنيرة، حول الوضع الصحي.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

زملائي الكرام،

قرمبالية كارثة صحية ووصمة عار على الصحة العمومية في تونس.

على 400 ألف مواطن توجد سيارة إسعاف وحيدة إلى اليوم ننتظر"SAMU." هناك سيارة إسعاف وحيدة غير مجهزة، لذلك نحن ننتظر توفير سيارة إسعاف مجهزة، اليوم هناك نقص في الإطار الشبه طبي عندما تذهب إلى المستشفى بقرمبالية من العادي أن تجد المبنج يقوم بتسجيل المرضى، لا يقوم بعمله ولا يقوم بإنقاذ المرضى بل يقوم بتسجيل الناس في الشباك.

اليوم الإطار الطبي ناقص نجد أربعة أطباء والطبيبة الخامسة في عطلة، على 110 ألف ساكن أي بحساب طبيب لكل 27 ألف ساكن، هذه فضيحة. اليوم في تونس "le moyen national" 10 آلاف وفي قرمبالية 27 ألف وهنا أتحدث عن قرمبالية التي تبعد عن تونس العاصمة 40 كلم ولم نصل إلى الجنوب فهم ربما يعانون أكثر منا.

اليوم في كامل المستشفى نجد أربعة أطباء اختصاص على 400 ألف ساكن، وعندما أتحدث عن أطباء اختصاص أتحدث عن 400 ألف ساكن لأننا نمس بهذا سليمان وبوعرقوب وقرمبالية، بني خلاد ومنزل بوزلفة وتكلسة.

كل هؤلاء يعيشون في فقر ويعانون من كارثة صحية. اليوم لا نجد بنك دم، خزان أوكسيجين من وقت الكوفيد، وقد أقمنا قسم بـ 60 سرير ونقبل المرضى وقد تم وعدنا بتوفير خزان وقمنا بإعداد مكانه ولكن لم يصل إلى غاية اليوم.

اليوم لدينا "bloc opératoire non conforme " اليوم الطبيب يأتي ويجري عملية جراحية في " bloc opératoire non conforme " وتأتي وزارة الصحة وتقوم بـ " inspection " وهي على علم جيدا بأنه " n'est pas conforme à trois reprise ".

أطباء الجراحة، كان هناك أربعة أطباء" deux conventions " يقع إيقافهم فيبقى لدينا طبيبان فقط إلى غاية اليوم وأطباء الاختصاص يعملان مرتين في الأسبوع، المريض الذي يعاني من مرض عليه أن ينتظر إلى أن يأتي اليوم المخصص لقدوم الطبيب المختص.

قسم النساء والتوليد: لدينا قسم نساء وتوليد قامت بتدشينه الوزيرة منذ أربع سنوات ولكنه لا يعمل، قامت الوزيرة بتدشين هذا القسم ولكن إلى حدّ اليوم لا يمكننا التوليد فيه.

لن أتحدث عن وضعية المستوصفات لأن الحالات كارثية أكثر مما تتخيلون، اليوم لدينا 18 مستوصف في المنطقة يعملون بها نفس أطباء الأربعة، الطبيبة تزور المستوصف مرة في الأسبوع، لذلك على المريض الذي يمرض أن ينتظر اليوم المخصص لزيارة الطبيب.

هذا المستشفى موجود بجانب منطقة صناعية تمتد على 73 هكتار ويبتعد فقط 200 متر عن الطريق السريعة، ويوجد بين ست معتمديات، لذلك فإن الطلب اليوم أصبح ملحا بل أكثر من ملح. بالله إن كان هناك من يضع يده على الصحة فليرفعها، عليه أن يرفع يده على الصحة في تونس وفي قرمبالية.

اليوم يتم إضافة أطباء في مناطق أخرى بينما لا يتم إضافة أطباء في قرمبالية.

أدعوك سيدي الرئيس إلى زيارة قرمبالية لأن وزير الصحة لا يجيبنا ليتطلع على الحالة فقط وبارك الله فيك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد النائب المحترم، أنا لست طبيب مختص، طيب حاضر يا سيدي.

النائب المحترم السيد فخر الدين فضلون.

إذن النائب المحترم السيد ياسين مامي، موجود؟ موجود. تفضل.

السيد ياسين بن مامي

شكرا سيدي الرئيس،

بصفتي رئيس لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية أتوجه بهذه المداخلة التي تهم القطاع الثقافي والسياحي بتونس لألفت نظر سلطة الإشراف قصد إعادة فتح المتحف الوطني بباردو الذي يشغل وضعه جميع مهنيي القطاع باعتباره علامة بارزة لدى وكالات الأسفار الأجنبية في الترويج للسياحة التونسية.

أريد أن أذكر أن إغلاق هذا المتحف تزامن مع إجراءات 25 جويلية 2021 واليوم رفعت هذه الإجراءات وعادت الأمور إلى نصابها فلا بد من إعادة فتح هذا المعلم. نحن اليوم أمام صمت مريب من جانب المسؤولين في سلطة الإشراف بخصوص مآل إغلاق متحف باردو وأسباب تواصل غلقه.

هذا المتحف يعتبر أهم وأقدم متحف إفريقي وعربي يمتد على مساحة 20 ألف م^2 وبه 130 ألف قطعة أثرية ويحتوي على أكبر قطعة فسيفسائية في العالم بمساحة 130 م^2.

اليوم وبعد سنتين من الغلق لم تدل أية جهة بما يفيد تاريخ إعادة الفتح، وهو ما يجعل الأمر ضبابيا لدى وكالات الأسفار والباحثين في المجال.

البعض يتحدث عن أشغال للصيانة والترميم، إن كان الأمر كذلك فإلى متى ستتواصل هذه الأشغال؟ علما أننا قمنا بزيارة للمتحف وهو في حالة جيدة وكل شيء على أحسن ما يرام. البعض يتحدث عن إجراءات وأمور ودواعي أمنية. أريد أن أقول لا شيء يمكن أن يقف أمام إبراز المخزون الثقافي وإنجاح موسمنا السياحي، ومن يستطيع أن يشكك في قدرات أمننا التونسي، الأمن التونسي الذي وقف أمام زحف وامتداد زحف داعش بالجنوب التونسي في بن قردان لن يصعب عليه تأمين معلم ومتحف أثري ببارد وتأمين موسم سياحي.

هذا المتحف الذي ازدادت شهرته بعد العملية الإرهابية سنة 2015.

سيدي رئيس المجلس،

السيد وزير السياحة،

السيدة وزيرة الثقافة

والسيد وزير الداخلية،

إن إعادة فتح متحف باردو سيشكل دفعا جديدا للقطاع السياحي خاصة أن هذا المتحف يعتبر منارة ثقافية وسياحية في البلاد ويمكن بحسب بعض المؤشرات أن يصل عدد زواره إلى أكثر من 130 ألف زائر هذه السنة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد أيمن بن صالح.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

تحية إلى كل متساكنات ومتساكني مدينة سكرة من ولاية أريانة.

السيد الرئيس، خلال الزيارات التي قمت بها إلى حدود أمس الاربعاء 31 ماي 2023 عاينت العديد من الإشكاليات في المنطقة بما فيها بالأساس تعطل مشروع الربط بشبكات التطهير لحي الفاتح والذي انطلق منذ سنة 2016 -2017. إلى حدّ الساعة وأهالي المنطقة يعانون معاناة كبرى لأنه لم يتم ربطهم بشبكة التطهير، وقد عاينت القنوات الموجودة فوجدت أنها بدأت تهترئ.

سيدي الرئيس، أكثر من خمسين عائلة تتجاوز مدة إقامتهم هناك العشر سنوات ولكن إلى حدّ هذه اللحظة لم يتم ربطهم بقنوات الماء والكهرباء بالشبكات الحياتية وهنا نتحدث عن سكرة، الزملاء كل واحد يتحدث عن ظروف منطقته، اليوم نتحدث عن سكرة، أكثر من خمسين عائلة لم يتم ربطها لا بالماء الصالح للشراب ولا بالتيار الكهربائي. ففي أي ظروف سيدرس أبناؤهم، في أي ظروف سيكبرون، وفي أي ظروف سيكون لهم انتماء للوطن بهذا الأساس يمكن أن نتحدث عن ثقافة العمل التي تحدثنا عنها منذ حين مع السيدة الوزيرة.

الموضوع الثاني يهم اهتراء البنية التحتية الموجودة في سكرة، مع الأسف اليوم عندما توقف سيارة أجرة لتذهب إلى سكرة يرفض السائق الذهاب لها، نعم يرفض سائق سيارة الأجرة اصطحابك إلى سكرة لاهتراء البنية التحتية في نهج المطار، نهج تاكلسة، حي السلام في دار فضال، نهج بني بركة والشهير الذي نزلت بخصوصه عديد "الفيديوات" في التيك توك ألا وهو شارع عبد الرحمان مامي الذي تمر من تحته اليوم جميع القنوات منذ ثلاث أو أربع سنوات وهو شارع مفصلي توجد به عديد الإقامات، آلاف السكان تمر من هذا الشارع وإلى حدّ الآن لم تنته الأشغال ولن تنته خلال الأشهر الثلاثة أو الأربعة القادمة حسب ما نراه، بالرغم من تعدد الجلسات ونرى المسؤولين الجهويين في الجلسات صباحا مساء ويوم الأحد لكن لم يتغير شيء.

الموضوع الأخير الذي أريد التطرق إليه هو ديوان التطهير، فأكبر محطة في شمال إفريقيا موجودة في هذه المنطقة ويعاني منها متساكني شطرانة لأن أكثر من نصف سكان سكرة اليوم غير مرتبطين بشبكة التطهير، ما زال السكان اليوم عذرا عن الكلمة بـ " fosse septique" لذلك فإن الوضعية البيئية متدهورة جدا، الماء الذي نستغله اليوم يخرج من ديوان التطهير يسكب في البحر عوض أن يتم استغلاله في سقي الحدائق الموجودة أو على الأقل ننقص...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد حمدي بن عبد العالي، الموضوع شأن جهوي، تفضل.

السيد حمدي بن عبد العالي

شكرا سيدي الرئيس،

السلام عليكم زميلاتي زملائي الأفاضل،

سأتحدث اليوم عن بعض مشاكل جهتي، عن الدائرة الانتخابية التي ترشحت عنها وهي معتمدية المكنين بجميع معتمدياتها. معتمدية المكنين، الشراحل، سيدي بنور، منزل فارسي، عميرة التوازرة، عميرة الحجاج وعميرة الفحول.

أولا، سأتحدث عن مجال الصحة وما أدراك ما الصحة، في المكنين لدينا مستشفى جهوي هو جهوي بالاسم فقط لأنه لا يتضمن أي مكون من مكونات المستشفى الجهوي، لماذا؟ لأن هذا المستشفى تنقصه عديد الاختصاصات حتى الاختصاصات العادية، فلأبسط مرض يقوم المستشفى بنقل المريض للمستشفى الجهوي بالمنستير وإن توفرت وسيلة النقل للتنقل.

أما بالنسبة إلى المناطق الداخلية، فيجب تدعيم جميع المستوصفات وذلك إن وجدت بالإطارات الطبية وشبه الطبية.

في نفس الوقت، فإن معتمدية المكنين وخاصة المناطق الداخلية تشكو من عدم توفر وسائل النقل الريفي للتنقل إلى المستشفى الجهوي وخاصة في الحالات العاجلة، فلو لا قدر الله تعكرت حالة مواطن أو امرأة ستلد ليلا فلا تجد أين تذهب ولا تجد وسيلة نقل لتتنقل بها.

أولا، النظر في استكمال المشاريع المعطلة بالجهة: نبدأ بربط منطقة عميرات بالشبكات الكهربائية ذات الضغط العالي قصد تسهيل الاستثمار وانتصاب المؤسسات الصناعية لدفع التنمية بالمنطقة وخلق مواطن شغل.

ثانيا، إحداث محطات التطهير الصناعية لرفع التلوث عن وادي الفصيل ومنع جريان المياه الملوثة المتأتية من معامل النسيج.

ثالثا، إحداث محطة التطهير المنزلي بمنطقة وادي بورزي سبخة المكنين وربط جميع بلديات معتمدية المكنين بشبكة الصرف الصحي فهل من المعقول أنه في سنة 2023 لا تتمتع العديد من المناطق السكنية سواء كانت مناطق مقسمة أو غير مقسمة بشبكات الصرف الصحي.

رابعا، المكنين هي منطقة تتمتع بموقعها الجغرافي الذي يتمثل في نقطة وسط بين مدينة المنستير وسوسة والمهدية، أي أن جميع الشاحنات والسيارات التي تتنقل في اتجاه معتمديات هذه المدن تمر بالمكنين، زيادة على ذلك انتشار الانتصاب الفوضوي بشكل كبير والذي نتمنى أن تجد له السلط الجهوية الحل.

كل هذا تسبب في العديد من الحوادث المرورية القاتلة، لذلك ومن أجل رفع هذا الاختناق المروري أطلب بكل لطف من السلطات المعنية استكمال الطريق الحزامية الذي يربط المكنين بمدينة البقالطة والذي من شأنه تحويل الشاحنات الثقيلة وغيرها وتجنب الحوادث...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيدة المحترمة ضحى السالمي، عن جهة حمام الشط.

السيدة ضحى السالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

أولا، تحية ودّ للسادة النواب،

تحية صدق وتفاني إلى أبناء جهتي، جهة حمام الأنف وحمام الشط.

شكرا السيد الرئيس على تمكيني من هذه الفرصة الثمينة التي أجدني فيها متصالحة مع ذاتي ومنسجمة مع تعهداتي تجاه أبناء جهتي بألاّ أخذلهم متى دعت الحاجة إلى ذلك.

كلمتي اليوم، هي إبلاغ نداء استغاثة باسمي ونيابة عن متساكني برج السدرية 4 وأتوجه بهذا النداء إلى وزير الفلاحة، إلى الرئيس المدير العام للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه، أيضا إلى والي بن عروس وإلى كل الجهات المختصة حول حرمان متساكني برج السدرية 4 من حقهم في الربط بشبكة الماء الصالح للشراب منذ أكثر من عشر سنوات، بالرغم من الوعود الواهية والموثقة من طرف الجهات المعنية، حيث تم تمكينهم من تراخيص لإدخال الماء الصالح للشراب من طرف النيابة الخصوصية لبلدية حمام الشط وهذه بعض النماذج من التراخيص (أظهرت بعض النماذج من التراخيص).

إلا أن الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه تتلكأ بل ترفض الاستجابة لهذا المطلب الملح تحت تعلات واهية ضاربة بعرض الحائط حق هؤلاء المواطنين في حياة كريمة يكفلها الدستور والقوانين ذات العلاقة وأنبه في هذا السياق إلى أن إمعان السلطات في الاستخفاف وتجاهل مطالب متساكني برج السدرية 4 الذين يعيشون حالة احتقان قد يؤدي إلى نتائج لا يحمد عقباها.

لهذا، أؤكد من موقعي هذا على ضرورة الإسراع من تمكينهم من حقهم في الماء الصالح للشراب في أقرب الآجال.

ختاما، قال الله تعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم: "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ" من يطلب حقه في الماء كمن يطلب حقه في الحياة، ولا أظن أن المسؤولين الذين يحترمون الانسان قد يتقاعسون إزاء مطلب حياتي صرف وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة المحترمة بثينة الغانمي، عن مشاغل جهة باجة.

السيدة بثينة الغانمي

شكرا سيدي الرئيس على إتاحة الكلمة.

تحية إلى أهالينا في باجة وتحديدا باجة الشمالية.

أريد أن أرفع انتظارات أهالينا في باجة لأن هناك عديد المجالات التي أصبحت لا تطاق: المجال الصحي، البيئي، الفلاحي، الماء الذي هو من حقوق المواطنين والحال أن عديد المواطنين وخاصة الفلاحين يحتاجون إلى الماء وبالرغم من أن هذه الموارد موجودة في الأرياف لكن المجامع المائية تحرمهم من هذا الحق ربما لأسباب نجهلها.

بالنسبة إلى وضعية الشركة التونسية للسكر فهي تحتاج إلى لفتة كريمة، هي شركة مهمة جدا ونعلم أبعاد الأزمة التي تعيشها، ونرجو من السلط المعنية من وزارة الصناعة والتجارة أيضا الاهتمام بهذا الشأن.

تعيش باجة كما ذكرت آنفا أوضاعا حرجة جدّا خاصة على المستوى الصحي وتوجد مؤخرا بباجة حالة صحية تحتاج إلى لفتة لأنه لا يوجد اختصاص يناسب هذه الحالة الحرجة وهناك العديد من الحالات الحرجة.

في باجة لا يوجد أطباء اختصاص في العديد من المجالات ونحن الآن في حاجة إلى مزيد الاهتمام بهذا الجانب.

تعاني المنطقة أيضا من مشاكل بيئية، وادي الساكب وادي بسيم الذي يصب في وادي مجردة يهدد أهالي المنطقة ما من شأنه أن يؤدي إلى مشاكل بيئية ومشاكل على المستوى الوطني أيضا ونعلم أن وادي مجردة هو من بين الأودية المهمة والذي ينبغي إصلاحه والاعتناء به.

نلاحظ أيضا بأن هناك العديد من المساكن موجودة في قلب المدينة وتفتقر إلى الماء وهو حق يكفله الدستور التونسي كما تفتقر هذه المناطق أيضا إلى التهيئة العمرانية من مسالك وقنوات صحية على غرار الحمرونية وحجر عمر والمنشار وقصر مزوار.

أيضا هناك مناطق ومسالك ريفية تحتاج إلى طريق حتى يتمكن أهاليها من التنقل بسهولة ويضطر أبناؤها أحيانا إلى الانقطاع عن الدراسة لذلك فإن هذا يعتبر عيبا لأن ولاية كولاية باجة يوجد بها كل المقومات التي تجعلها...

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، بهذا انتهت قائمة التدخلات، قائمة بها 15 متدخلا اليوم، في المرة القادمة سيتدخل 15 نائبا آخر وهكذا دواليك ونحترم النظام.

(كانت الساعة الخامسة مساء وعشر دقائق)

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : دينارواحد

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".